التقرير السنوي
2014

بنك الخليج
GULF BANK
معكم نستمر

صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
(أمير دولة الكويت)

سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
(ولي العهد)

سمو الشيخ
جابر المبارك الحمد الصباح
(رئيس مجلس الوزراء)

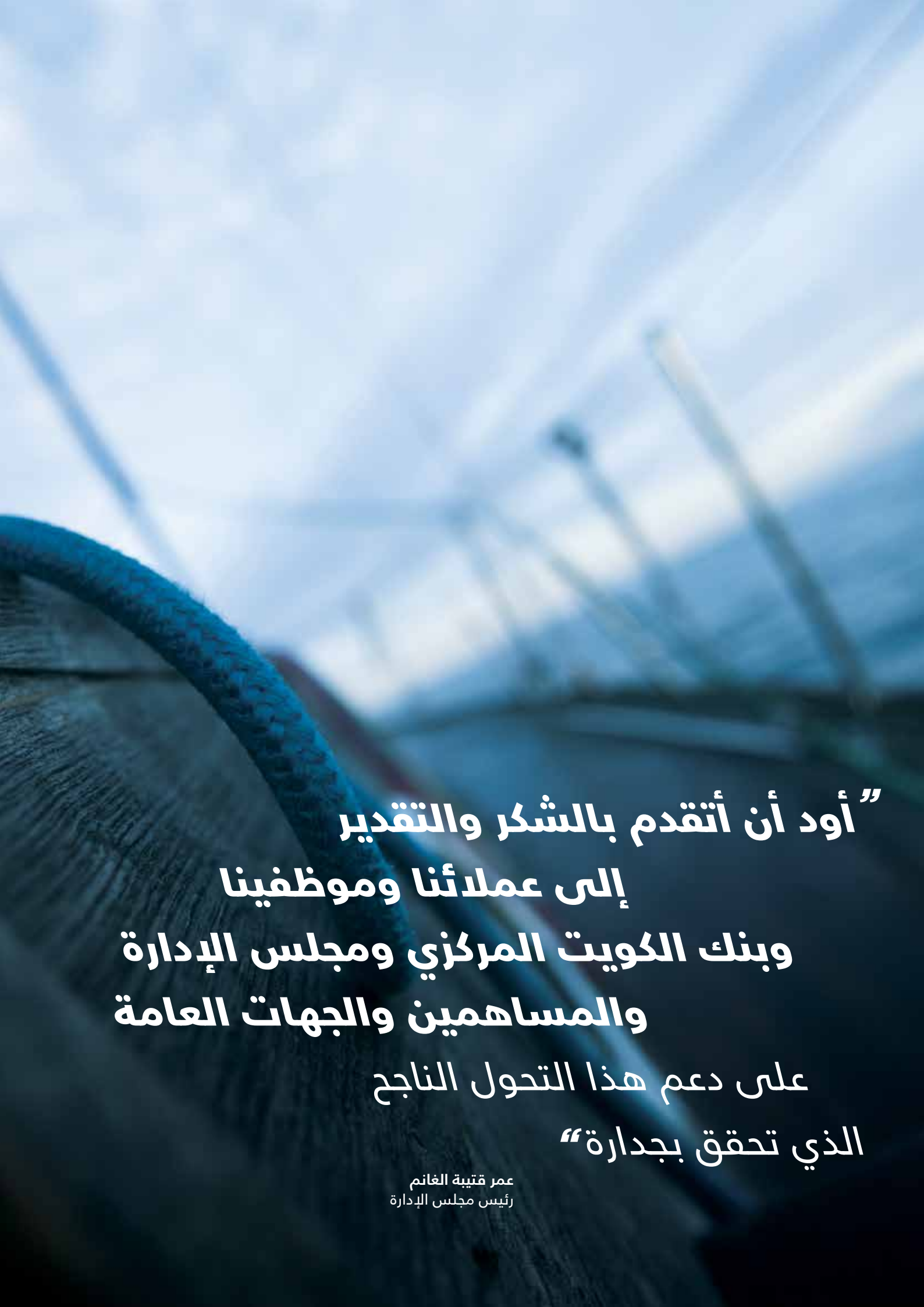

"أود أن أتقدم بالشكر والتقدير
إلى عملائنا وموظفينا
وبنك الكويت المركزي ومجلس الإدارة
والمساهمين والجهات العامة
على دعم هذا التحول الناجح
الذي تحقق بجدارة"

عمر قتيبة الغانم
رئيس مجلس الإدارة

المحتويـــات

- **كلمة رئيس مجلس الإدارة** 5
- **مجلـس الإدارة** 9
- **الإدارة** 17
- **تحليل البيانات المالية** 25
  - بحث وتحليل الإدارة 26
  - التصنيف الائتماني 28
  - الحوكمة 32
  - إدارة وتوزيع رأس المال 44
  - إدارة المخاطر 47
- **البيانات المالية** 63
  - تقرير مراقبي الحسابات المستقلين 64
  - بيان الدخل 66
  - بيان الدخل الشامل 67
  - بيان المركز المالي 68
  - بيان التدفقات النقدية 69
  - بيان التغيرات في حقوق الملكية 70
  - إيضاحات حول البيانات المالية 71
- **قائمة الفروع** 105

الفـرع الرئيـسي:
شـارع مبـارك الكبيـر، صنـدوق البريـد 3200، صفـاة 13032 الكويـت، تلفون: 22449501
www.e-gulfbank.com

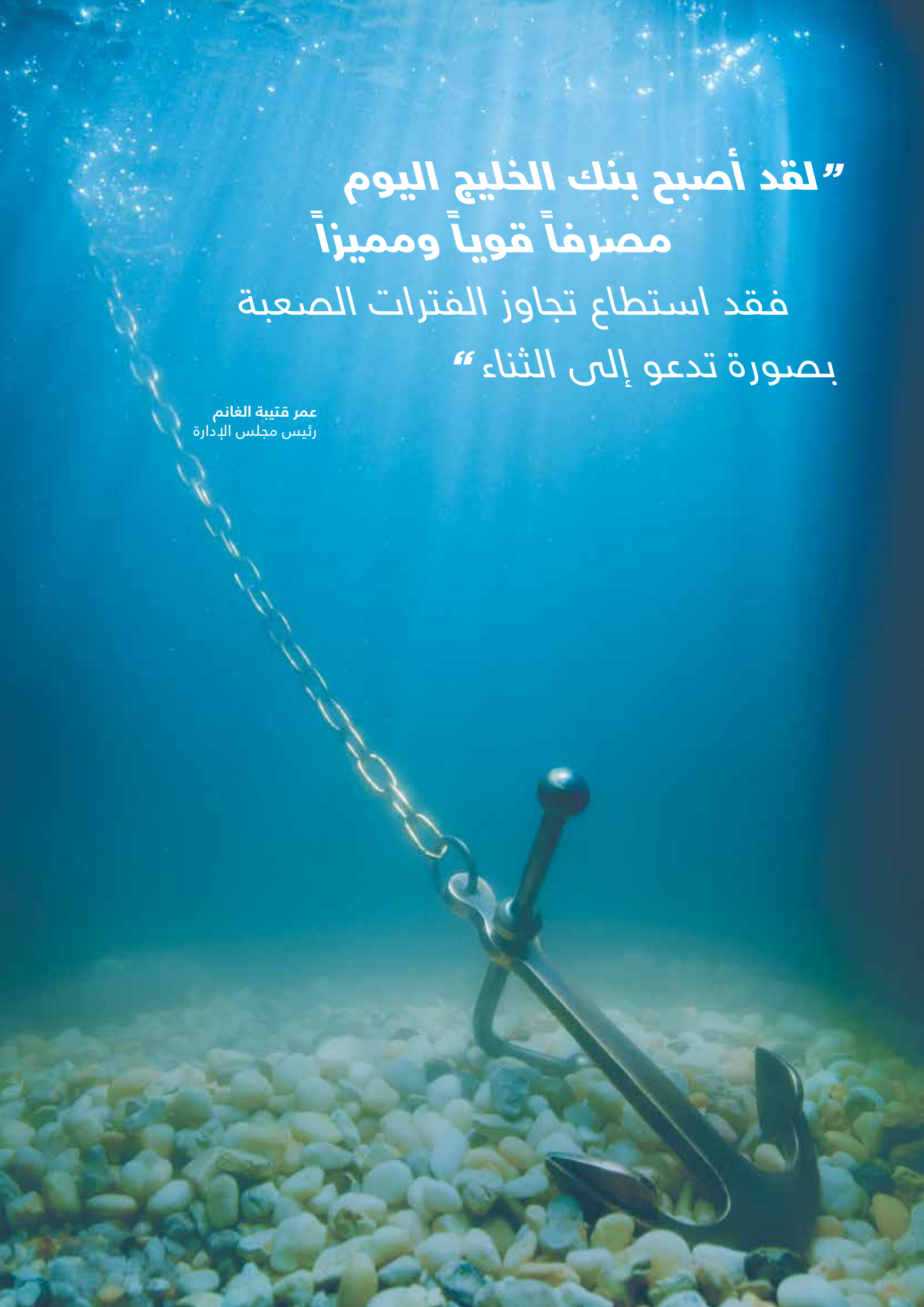

”لقد أصبح بنك الخليج اليوم مصرفاً قوياً ومميزاً

فقد استطاع تجاوز الفترات الصعبة بصورة تدعو إلى الثناء“

عمر قتيبة الغانم
رئيس مجلس الإدارة

عمر قتيبة الغانم

رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

يسرني أن أقدم إليكم عرضاً لأداء البنك المالي لعام 2014. كما يسعدني أن أعلن عن مواصلة، بل وتحقيق المزيد من التقدم الذي استطاع البنك إحرازه خلال السنوات الماضية، حيث يُعتبر بنك الخليج اليوم مصرفاً قوياً ومتميزاً، وقد تمكن من تجاوز الفترات الصعبة بصورة تدعو إلى الثناء.

لدينا استراتيجية واضحة المعالم والتزام قوي من مجلس الإدارة بتحقيق النمو. وفي جانب الخدمات المصرفية للشركات، سنقوم بتعزيز قدراتنا في مجالي الاستشارات والمنتجات. أما في جانب الخدمات المصرفية الشخصية، فنعكف على تحديث المنتجات واستحداث قنوات جديدة لتقديم الخدمة. وسنعمل على تطبيق ذلك مستندين إلى معايير صارمة للتعامل مع المخاطر، وذلك وفقاً لسياساتنا التي ساعدت في جعل بنك الخليج مصرفاً يتميز بالأمان والتوجه السليم. ولتحقيق ذلك، واصل البنك التركيز على تطوير الخدمات المقدمة إلى العملاء، والاستثمار في الموظفين والنظم وشبكة الفروع، حفاظاً على وعدنا للعملاء بتقديم أفضل وأسرع الخدمات المصرفية في الكويت.

وخلال عام 2014، واصل البنك التركيز على أعماله الأساسية في مجال الإقراض للشركات والأفراد في السوق الكويتي، وعلى تعزيز انتشاره المحلي. وقد تحولت الاستراتيجية إلى النمو المعدل بالمخاطر في أعقاب فترة بدأت في عام 2009، كان التركيز خلالها ينصب على تقوية الميزانية العمومية وتخفيف محفظة كبيرة من القروض المتعثرة. وقد واصل البنك إحراز التقدم خلال عام 2014 في مجال تطوير النظم والضوابط وتعزيز إدارة المخاطر، والحوكمة، بالإضافة إلى تحسين المنتجات المعروضة وقنوات تقديم الخدمة.

وقد لقي هذا التقدم كل التقدير من جانب وكالات التصنيف الائتماني الدولية، فخلال عام 2014، قامت وكالة موديز برفع تصنيف بنك الخليج على المدى الطويل من المرتبة Baa2 إلى المرتبة Baa1، وتصنيف المتانة المالية من المرتبة D- إلى المرتبة D، مع الإبقاء على النظرة المستقبلية الإيجابية للبنك. كما قامت وكالة ستاندارد آند بورز بتثبيت تصنيف البنك الائتماني على المدى الطويل عند المرتبة BBB+ مع نظرة مستقبلية إيجابية. وقامت كلتا الوكالتين، في تقييمهما، بتثبيت تصنيف جودة أصول البنك ورسملته وقدرته الكبيرة على تحقيق الإيرادات، وسلامة نظم وممارسات إدارة المخاطر لديه.

وينعكس ذلك التقدم في النتائج المالية لبنك الخليج في عام 2014، حيث بلغت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات 106.8 مليون دينار كويتي، وبلغ صافي الربح 35.5 مليون دينار كويتي في نهاية 2014، أي بزيادة نسبتها 10% مقارنةً بعام 2013. وكما في 31 ديسمبر 2014، بلغ مجموع موجودات البنك 5,331 مليون دينار كويتي، أي بزيادة بواقع 5% عن العام السابق، بينما بلغ مجموع الودائع 4،340 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 6% مقارنةً بعام 2013، وارتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى 511 مليون دينار كويتي، مما يعكس زيادة بنسبة 6% عن عام 2013.

ويسر مجلس الإدارة أن يوصي بتوزيع أسهم منحة بواقع 5% من أسهم رأس المال كما في 31 ديسمبر 2014، وذلك لاعتمادها خلال انعقاد الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

كما حافظ البنك على التوجه الإيجابي المتمثل في تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة، التي انخفضت من 6.5% في 2013 إلى 3.2% بحلول ديسمبر 2014. ويُعتبر تخفيض القروض غير المنتظمة الهدف الاستراتيجي ونقطة التركيز الأساسية للبنك، ويسرني أن أرى مدى التقدم الذي استطعنا إحرازه في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، قام البنك بزيادة نسبة التغطية للقروض غير المنتظمة إلى أكثر من 266%.

لقد جاء أداء مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في مصرفنا متماشياً مع الأوضاع السائدة في السوق، ونواصل في هذا المجال ضبط مسار عملياتنا لتقديم خدماتنا إلى العملاء بصورة أكثر سرعةً وكفاءةً. وخلال عام 2014، وفي إطار النهج الاستراتيجي الجديد الذي قمنا باتباعه، تمكن البنك أيضاً من إعادة تنظيم مجموعة الخدمات المصرفية للشركات بحيث ينصب التركيز على الشركات المحلية والقطاعات المختلفة في السوق، مثل قطاع الإنشاءات. ونحن على أتم الاستعداد لتدعيم "الخطة التنموية لدولة الكويت" من خلال تمويل المشروعات الكبرى، التي تشمل البنية التحتية وقطاعي الرعاية الصحية والنفط وغيرهما. وفي الوقت ذاته، قمنا بتطوير وتنويع مجموعة خدماتنا المصرفية للشركات بحيث أصبح بمقدورنا تقديم حزمة أشمل من المنتجات والخدمات إلى عملائنا لاستيفاء احتياجات السوق على نحو أفضل.

وأود أن أعبر عن اعتزازي بما حققناه من زيادة مستمرة في شبكة فروع البنك، التي أصبحت تضم حالياً 59 فرعاً في أنحاء الكويت. وبهذا أصبح في استطاعتنا

الاقتراب أكثر من عملائنا، وتزويدهم بأفضل الخدمات المصرفية في الكويت. كما يسعدني أن ألمس التقدير لمصرفنا من جانب القطاع المصرفي لتميزنا في الخدمات، حيث فاز البنك بعدة جوائز مرموقة خلال عام 2014، شملت كلاً من جائزة "مصرف العام" من مجلة آرابيان بيزنس، وجائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في الكويت" من مجلة إنترناشيونال فاينانس، وجائزة "أفضل بنك محلي للخدمات المصرفية للأفراد"، وجائزة "أفضل برنامج لتطوير الموظفين" من مجلة بانكر ميدل إيست، وجائزة "أفضل تجربة للعملاء للفرع الشامل في الكويت" من شركة إيثوس للحلول المتكاملة، وجائزة "أفضل بنك في الدفعات المحلية وإدارة النقد" من مجلة آسيان بانكر، وجائزة "إس تي بي" من سيتي بنك، وجائزة "شخصية العام في مجال الموارد البشرية" للقطاع الخاص في الحفل السنوي السادس لتوزيع جوائز التميز في الموارد البشرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويلتزم البنك على المدى الطويل بتنمية النشاط والاستثمار في كافة جوانب العمليات لتحسين وتقوية الأداء بشكل مستمر حرصاً على مصالح مساهمينا الكرام.

ويواصل بنك الخليج الاستثمار في تطوير الكوادر الشبابية والمستثمرين المبادرين والمواهب في المجتمع المحلي من خلال مبادراته المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك بالمشاركة في برامج مثل مسابقات "إنجاز" المحلية والإقليمية، والتجمع السنوي للاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من البرامج الخاصة بالوظائف والتعيينات. ولا تزال رعايتنا السنوية لرحلة الغوص تعزز من وضعنا كجزء لا يتجزأ من المجتمع الكويتي. ولبنك الخليج الكثير من المتطوعين بين موظفيه، يعملون جنباً إلى جنب مع الشباب في مختلف البرامج التنموية طوال العام.

ويهتم بنك الخليج دوماً بقيمة المواهب من الكوادر البشرية، ويواصل تقديم المبادرات الاستثنائية التي تساعد على تقدم وارتقاء موظفيه. وقد انعكس ذلك في افتتاح مركز درة الخليج للتدريب في أوائل عام 2014، والقيام مؤخراً بطرح برنامج تطوير الخريجين بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية. ويركز هذا البرنامج على تطوير المواهب المحلية ويستهدف خلق مجموعة من الكوادر والقيادات المصرفية في المستقبل.

وأود أن أشير إلى حقيقة أنه لولا إخلاص وتفاني موظفينا لما تمكن مصرفنا من تحقيق هذا التقدم الملموس، وأود بهذه المناسبة أن أتقدم إليهم بالشكر الخاص على جهودهم المضنية. كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى عملائنا على ثقتهم الغالية، وإلى أعضاء مجلس الإدارة على حمكتهم ودعمهم، وإلى مساهمينا الكرام على ولائهم المستمر ودعمهم لمواصلة التقدم لمصرفنا.

وبالنيابة عن مجلس إدارة بنك الخليج، أود أن أعبر عن بالغ التقدير والعرفان لصاحب السمو أمير البلاد المفدى، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه وسمو ولي العهد الأمين، الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء، الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، على قيادتهم الحكيمة وإرشاداتهم القيمة. وأتوجه بالشكر الخاص إلى جميع الجهات الرقابية في دولة الكويت والعاملين فيها على دعمهم المستمر.

عمر قتيبة الغانم

رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج

البنك الفائز بعدة جوائز

- جائزة أفضل بنك محلي لإدارة النقد في الكويت
- جائزة شخصية العام في مجال الموارد البشرية من ناسيبا- مؤتمر تطوير الموارد البشرية.
- جائزة أفضل برنامج لتطوير الموظفين
- جائزة أفضل بنك محلي للخدمات المصرفية للأفراد من بانكر ميدل إيست
- جائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية من مجلة انترناشيونال فاينانس
- جائزة الجودة المتميزة في عملية الدفع الإلكتروني الفوري للعام 2013 من سيتي بنك
- جائزة مصرف العام من آرابيان بيزنس
- جائزة " أفضل قرض للسيارة " من بانكر ميدل إيست
- جائزة " أفضل خدمة للعملاء الأفراد " من بانكر ميدل إيست
- أفضل فرع بوجه عام من حيث تجربة المتعاملين في الكويت — بنك الخليج

”لدينا استراتيجية واضحة المعالم
والتزام قوي
من مجلس الإدارة بتحقيق النمو“

عمر قتيبة الغانم
رئيس مجلس الإدارة

مجلـس الإدارة

عمر قتيبة الغانم
رئيس مجلس الإدارة

علي مراد يوسف بهبهاني
نائب رئيس مجلس الإدارة

فاروق علي بستكي
عضو مجلس الإدارة

ساير بدر الساير
عضو مجلس الإدارة

عمر حمد العيسى
عضو مجلس الإدارة

بدر ناصر محمد الخرافي
عضو مجلس الإدارة

أحمد عبد اللطيف يوسف الحمد
عضو مجلس الإدارة

جاسم مصطفى جاسم بودي
عضو مجلس الإدارة

بدر عبد المحسن ناصر الجيعان
عضو مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من أعضاء منتخبين من ذوي المهارات والخبرات المنتقاة، وذلك لضمان وجود مزيج مناسب من الأشخاص، مع الاهتمام بمسائل مثل إظهار المهارات المتخصصة، والخبرة في مجالس الإدارات، والسن، وتنوع الخبرة، سواء من ناحية القطاعات الاقتصادية أو الانتشار الجغرافي. وتتضمن الأمور الأخرى التي تراعى عند الانتقاء كلاً من السمات الشخصية، والقدرة على الاتصال، وتكريس الوقت الكافي للقيام بالمهام الموكلة، والطبيعة المتكاملة التي تؤهل كل عضو للمساهمة في إنجاز المهام، والسمعة المهنية والوضع الاجتماعي.

عمر قتيبة الغانم

رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج ش.م.ك.ع.

رئيس لجنة الحوكمة

تاريخ التعيين:	رئيس مجلس الإدارة – بنك الخليج، 16 مارس 2013 حتى تاريخه نائب رئيس مجلس الإدارة، 17 مارس 2012 – 15 مارس 2013 عضو مجلس إدارة، 11 أبريل 2009 – 16 مارس 2012
المؤهلات العلمية:	– شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية هارفارد للأعمال – جامعة هارفارد، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية، يونيو 2002. – شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية ستيرن للأعمال – جامعة نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، يونيو 1997.
الخبرة:	– شركة صناعات الغانم، الكويت الرئيس التنفيذي، 2005 حتى تاريخه المدير التنفيذي، 2004 – 2005 المدير العام، 2002 – 2005 – بنك مورجان ستانلي، لندن محلل مالي لمنطقة الشرق الأوسط، 1999 – 2000 محلل مالي، عمليات الدمج والاستحواذ، 1998 – 1999 – شركة آسيا للاستثمار، الكويت رئيس مجلس الإدارة، 2005 – 2013 عضو في لجنة الاستثمارات، 2005 – 2013 – شركة إيه آي انترناشيونال (AI International)، نيويورك عضو مجلس إدارة، 2002 حتى تاريخه – بيريلا واينبرغ بارتنرز (Perella Weinberg Partners)، نيويورك عضو مؤسس، 2006 حتى تاريخه – مؤسسة إنجاز الكويت عضو مؤسس، 2005 حتى تاريخه – مؤسسة إنجاز العرب، الأردن عضو مؤسس، 2005 حتى تاريخه

علي مراد بهبهاني

نائب رئيس مجلس الإدارة

نائب رئيس لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:	نائب رئيس مجلس الإدارة، 15 مارس 2013 عضو مجلس إدارة، 11 ابريل 2009
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس أدب إنجليزي، جامعة الكويت
الخبرة:	– عضو مجلس الإدارة – شركة الكويت للتأمين – عضو مجلس الإدارة – شركة الصناعات الوطنية – رئيس شركة مراد يوسف بهبهاني – عضو سابق في مجلس إدارة شركة السينما الوطنية الكويتية – عضو سابق في مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب

فاروق علي أكبر بستكي

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:	ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار، 11 إبريل 2009
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس الهندسة الصناعية، جامعة ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية
الخبرة:	– مدير تنفيذي – قطاع الاستثمارات البديلة، الهيئة العامة للاستثمار – رئيس مجلس الإدارة السابق لشركة ساسون القابضة المحدودة، سنغافورة – رئيس مجلس الإدارة السابق لشركة سان مارتن العقارية، المملكة المتحدة – عضو مجلس الإدارة السابق في شركة نقل وتجارة المواشي، الكويت – عضو مجلس الإدارة السابق في شركة هوم بليس أوف أميركا، الولايات المتحدة الأمريكية – عضو مجلس الإدارة السابق في الشركة الكويتية للاستشارات والاستثمار، الكويت – عضو مجلس الإدارة السابق في مجموعة أوتوبار المحدودة، المملكة المتحدة – عضو مجلس الإدارة السابق في "سيتا" - فرنسا

ساير بدر الساير

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة الحوكمة

تاريخ التعيين:	17 مارس 2012
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس الهندسة، اسكتلندا
الخبرة:	– الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات الساير، الكويت – مالك ورئيس مجلس الإدارة لشركة أسطرلاب ذ.م.م.، الكويت – نائب رئيس مجلس الإدارة السابق لشركة الفارابي للاستثمار، الكويت – عضو مجس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت ، الكويت – عضو مجلس الإدارة في شركة ميامي العالمية القابضة إنك، ميامي، الولايات المتحدة الأمريكية – العضو المنتدب السابق لشركة كمبيوتر آند كوميونيكيشن كونسبتس، الكويت – عضو سابق في مجلس إدارة شركة يوروفينكس مانجمنت إس إيه، لكسمبورغ – عضو سابق في مجلس إدارة المستثمر الدولي، الكويت – عضو سابق في مجلس إدارة إف آي إم بنك، مالطا – عضو سابق في مجلس إدارة لبنانون إنفست، لبنان – عضو سابق في مجلس إدارة بنك الكويت والشرق الأوسط، الكويت – مستشار سابق لمجلس إدارة بنك عوده، لبنان

عمر حمد يوسف العيسى

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:	11 إبريل 2009
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس حقوق، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت
الخبرة:	– المؤسس والعضو المنتدب لمكتب العيسى وشركاه للمحاماة – الرئيس السابق للجنة القبول بجمعية المحامين الكويتية – الرئيس السابق لمركز التحكيم التابع لجمعية المحامين الكويتية – الرئيس السابق لجمعية المحامين الكويتية – الرئيس السابق لمجلس إدارة شركة نيشان القابضة – نائب رئيس مجلس إدارة شركة أبو الحصانية الدولية العقارية، الكويت – رئيس مجموعة التكويت في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة – رئيس مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية، مصر – نائب رئيس سابق في جمعية المحامين الكويتية – أمين السر السابق لجمعية المحامين الكويتية – أمين السر السابق للجنة التطوير والتدريب بجمعية المحامين الكويتية – عضو سابق في مجلس إدارة شركة عربي ، الكويت – المستشار المعين للهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر الغزو العراقي

بدر ناصر محمد الخرافي

عضو مجلس الإدارة

عضو في لجنتي الحوكمة والمخاطر

تاريخ التعيين:	17 مارس 2012
المؤهلات العلمية:	درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت
الخبرة:	– رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الاستثمار بشركة الخليج للكيبلات والصناعات الكهربائية، الكويت – رئيس اللجنة التنفيذية لمجموعة محمد عبد المحسن الخرافي وأولاده ذ.م.م.، الكويت – عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الاستثمار بشركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك.(م)، الكويت – عضو مجلس إدارة أثير للاتصالات (العراق) المحدودة (زين العراق)، العراق – العضو المنتدب للخاتم (زين العراق) – نائب رئيس مجلس إدارة الشركة السودانية للاتصالات (زين السودان)، السودان – رئيس مجلس إدارة موبايل إنتريم كوم (ماك2) ش.م.ل.، لبنان – عضو مجلس إدارة بنك كوتس آند كومباني، المملكة المتحدة – مدير عام شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات ذ.م.م. – عضو مجلس إدارة شركة المرطبات التجارية (كوكا كولا)، الكويت – عضو مجلس إدارة فولاذ القابضة ش.م.ب.، البحرين – عضو مجلس إدارة شركة البحرين للصلب ش.م.ب. (إي سي) البحرين – عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة للستينلس ستيل (أوسكو)، البحرين – نائب رئيس مجلس إدارة شركة الماسة الدولية للسياسات (متسوبيشي)، مصر – عضو مجلس إدارة إيماك لتصنيع الورق، مصر – نائب رئيس مجلس إدارة ماك القابضة للصناعة، مصر – نائب رئيس مجلس إدارة إيماك لنظم الفرامل، مصر – عضو مجلس إدارة الشركة الأهلية للورق، مصر – عضو مجلس إدارة الشركة العربية لتصنيع الحاسب الآلي، مصر – عضو مجلس إدارة ماكسالتو لتكنولوجيا البطاقات الذكية، مصر – عضو مجلس إدارة إنجاز الكويت، الكويت – عضو المجلس الاستشاري الصناعي، الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت – عضو مجلس إدارة نادي كاظمة الرياضي، الكويت

أحمد عبد اللطيف يوسف الحمد

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

نائب رئيس لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:	17 مارس 2012
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس الهندسة المعمارية، جامعة برينستون، الولايات المتحدة الأمريكية
الخبرة:	– نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة الكويتية الصينية للاستثمار، الكويت – رئيس حقوق الملكية الخاصة للشراكة الرأسمالية، المملكة المتحدة – مدير أول الملكية الخاصة لبنك الخليج الدولي، المملكة المتحدة – مدير تمويل الشركات في برايم كورب فاينانس ليمتد (مجموعة إتش إس بي سي)، المملكة المتحدة – أحد مؤسسي إكوينوكس فاينانس ليمتد، دبلن، أيرلندا – محلل استحواذ الصناديق لمورغان ستانلي آند كو، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية – مدير إدارة الأصول لآسيا (كايمان) ليمتد، جزر كايمان – مدير صندوق آسيا جيتواي (ماستر) ليمتد، جزر كايمان – مدير آسيا للتداول العقاري ليمتد، جزر كايمان – مدير صندوق آسيا سنشري ليمتد، جزر كايمان – مدير آسيا مانجد أكاونت بلاتفورم إس بي سي، جزر كايمان – الرئيس التنفيذي لمجموعة آسيا للاستثمارات، هونج كونج ليمتد، هونج كونج – مدير آسيا كابيتال بارتنرز ليمتد، جزر كايمان – الرئيس التنفيذي لمجموعة آسيا للاستثمارات دبي ليمتد، دبي، الإمارات العربية المتحدة – مدير صندوق آسيا الإسلامي التجاري ليمتد/ جزر كايمان – مدير آسيا باندا موريشيوس ليمتد، موريشيوس – مدير آسيا بروبريتاري تريدنج موريشيوس ليمتد، موريشيوس – مدير صندوق آسيا باندا (ماستر) ليمتد، جزر كايمان – مدير صندوق آسيا باندا ليمتد، جزر كايمان – مدير صندوق آسيا إكويتي (ماستر) ليمتد، جزر كايمان – مدير صندوق آسيا إكويتي ليمتد، جزر كايمان – مدير صندوق آسيا إكويتي الإسلامي ليمتد، جزر كايمان – مدير صندوق آسيا جيتواي ليمتد، جزر كايمان – مدير إي جي آند بي، جزر فيرجين البريطانية

جاسم مصطفى بودي

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:	17 مارس 2012
الخبرة:	– رئيس مجلس إدارة الشركة المتكاملة القابضة ش.م.ك.م.، الكويت – عضو مجلس إدارة شركة الكويت للتأمين، الكويت – نائب رئيس مجلس الإدارة السابق للشركة الكويتية الصينية للاستثمار، الكويت – رئيس مدراء العمليات السابق لشركة بودي، الكويت – نائب رئيس مجلس الإدارة السابق لشركة أسمنت الهلال، الكويت – رئيس مجلس الإدارة السابق لشركة مجموعة النقل والتخزين، الكويت

بدر عبد المحسن الجيعان

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة إدارة المخاطر

نائب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:	16 مارس 2013
المؤهلات العلمية:	– بكالوريوس الاقتصاد من جامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية – ماجستير القانون، جامعة أوكسفورد، المملكة المتحدة
الخبرة:	– عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي السابق لشركة كارلايل المحدودة للاستشارات الاستثمارية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (منذ 2007)، الإمارات العربية المتحدة – المستشار العام السابق وعضو مجلس الإدارة العليا لشركة آجيليتي للخدمات اللوجستية، الكويت – المحامي السابق لتمويل الشركات شيرمان استيرلنغ، نيويورك/أبو ظبي – نائب الرئيس السابق للملكية الخاصة بالهيئة العامة للاستثمار، مكتب الاستثمار الكويتي، الكويت/لندن

المكافآت

تأتي المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة، البالغة 135,000 د.ك. (2013 : 135,000 د.ك.) متوافقةً مع اللوائح المحلية، وتخضع لموافقة المساهمين خلال انعقاد الاجتماع السنوي للجمعية العامة.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

في ظل مجريات العمل المعتادة، يعتبر بعض الأطراف ذات العلاقة (كبار المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي البنك، وعائلاتهم والشركات التي كانوا من ملاكها الرئيسيين) عملاء للبنك. ويتم إجراء تلك المعاملات إلى حد كبير بنفس الشروط السائدة في وقت إجراء المعاملات المماثلة مع الأطراف غير ذات العلاقة، ولم تتضمن أكثر من القدر العادي للمخاطر. وقد وردت تفاصيل تلك المعاملات في الإيضاح رقم 23 من البيانات المالية.

”خلال عام 2015، سيقوم البنك باتمام المشروعات
التي ستساعدنا في خدمة
عملائنا على نحو أفضل
وتحقيق نتائج أفضل“

عمر قتيبة الغانم
رئيس مجلس الإدارة

الإدارة

(من اليسار إلى اليمين):

منى منصور مدير عام خدمة العملاء، **سليم شيخ** مدير عام إدارة المخاطر، **خالد المطوع** مدير عام الأعمال المصرفية الدولية والاستثمار، **سلمى الحجاج** مدير عام الموارد البشرية، **سيزار جونزاليس بوينو** الرئيس التنفيذي، **عمر قتيبة الغانم** رئيس مجلس الإدارة، **أنطوان ضاهر** نائب الرئيس التنفيذي ومدير عام الخدمات المصرفية الشخصية للشركات والاستثمار، **فيكرام إيسار** مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية، **توماس جورج** رئيس المدراء الماليين بالوكالة، **بيتر روبرتس** مدير عام تكنولوجيا المعلومات ورئيس مدراء تكنولوجيا المعلومات، **حسام مصطفى** مدير عام التدقيق الداخلي، رئيس المدققين الداخليين، **سؤدد حمام**، مدير عام الخزينة

تتولى الإدارة التنفيذية المسؤولية عن التأكد من سير أنشطة البنك وفقاً للإستراتيجية العامة المعتمدة، والنزعة للمخاطر، والسياسات المعتمدة من مجلس إدارة البنك. ويتم تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة للقيام بالمهام المنوطة بكل منهم في إدارة عمليات البنك. ويشمل ذلك كلاً من الرئيس التنفيذي، والنواب والمساعدين، وأي أشخاص آخرين قد يكون لأدائهم أهمية في نجاح أعمال البنك.

ويعمل بنك الخليج على التأكد من أن جميع أعضاء الإدارة التنفيذية حاصلون على مؤهلات أكاديمية وخبرات مناسبة، وأنهم يتميزون بالنزاهة الشخصية اللازمة لإدارة أعمال البنك. ويتم تزويد أعضاء الإدارة التنفيذية بالتدريب المستمر لضمان مواكبتهم لأفضل الممارسات في القطاع المصرفي.

ويساهم أعضاء الإدارة التنفيذية بشكل أساسي في التطبيق السليم للحوكمة في البنك من خلال سلوكهم الشخصي، وقيادتهم، بالإضافة إلى المساهمة في خلق الثقافة التي تفضي إلى تحقيق الحوكمة وإدارة المخاطر.

وتتولى الإدارة التنفيذية المسؤولية عن تحديد المهام للموظفين وتعزيز ثقافة المساءلة والشفافية.

كما تتولى الإدارة التنفيذية مسؤولية التأكد من التزام البنك بإضفاء قدر كافٍ من الاستقلالية على وظيفتي الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر، والفصل بين المهام دون تعارض بينها.

وتقوم الإدارة التنفيذية بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير المالية والإدارية بصفة دورية حسب الاتفاق مع مجلس الإدارة. ويجب أن تكون تلك التقارير المرفوعة من الإدارة التنفيذية متوافقةً مع مبادئ الشفافية والموضوعية. ويعتمد مجلس الإدارة على خبرة الإدارة التنفيذية في تنفيذ قرارات المجلس.

ويعمل أعضاء الإدارة التنفيذية على التأكد من امتلاك البنك لكافة المستندات المطلوبة لتزويد موظفيه بتوجيهات كافية لاستيفاء مهامهم المتعلقة بأنشطة البنك اليومية بصورة آمنة وبالحكمة المرجوة. ويشمل ذلك التأكد من وجود السياسات والإجراءات الكافية والملائمة، وتعميمها على كافة الموظفين المعنيين وتوفيرها بصورة مستمرة. وقد قام فريق الإدارة التنفيذية بوضع إطار سليم لإدارة المستندات، وذلك في ظل ممارساته المتعلقة بالحوكمة في البنك، مما يضمن أن الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر يشكلان جزءاً أساسياً لمراجعة عملية اتخاذ القرار في البنك.

سيزار جونزاليس بوينو ماير

الرئيس التنفيذي

تاريخ التعيين:	18 مارس 2014
المؤهلات العلمية:	– ماجستير إدارة أعمال – كلية ييل لإدارة الأعمال، نيوهافن، الولايات المتحدة الأمريكية – شهادة مزدوجة في القانون وإدارة الأعمال – جامعة إيساد كومياس، مدريد، اسبانيا
الخبرة:	– الرئيس التنفيذي السابق لبنك نوفاجاليسيا، فيجو، اسبانيا – المدير الإقليمي السابق لأوروبا لبنك آي.إن.جي، أمستردام، هولندا – المدير العام السابق لبنك آي.إن.جي دايركت، أمستردام، هولندا – المؤسس والرئيس التنفيذي السابق لبنك آي.إن.جي دايركت، مدريد، اسبانيا – مدير القنوات البديلة السابق لبنك أرجنتاريا، مدريد، اسبانيا – مستشار–شريك سابق لشركة ماكينزي للاستشارات، لشبونة، مكسيكو سيتي، ومدريد – مستشار سابق لمجموعة بوسطن الاستشارية، بوسطن، لندن ومدريد، اسبانيا – محلل مالي سابق في أسيسوار بورساتيلز، مدريد، اسبانيا – محلل مالي سابق لسيتي بانك، مدريد ، اسبانيا

أنطوان جان ضاهر

نائب الرئيس التنفيذي ومدير عام الخدمات المصرفية الشخصية للشركات والاستثمار

تاريخ التعيين:	7 يوليو 2013
المؤهلات العلمية:	– ماجستير في التمويل، جامعة كيس وسترن ريزرف، كليفلاند، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية – بكالوريوس الهندسة المدنية مع مرتبة الشرف، جامعة الولاية بكليفلاند، كليفلاند، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية
الخبرة:	– الرئيس السابق للأعمال المصرفية المحلية للشركات في بنك الكويت الوطني، الكويت – الرئيس السابق للوحدة المحلية للشركات متعددة الجنسيات ببنك الكويت الوطني، الكويت – نائب الرئيس السابق للخدمات المصرفية للشركات وأسواق المال ببنك بي إن سي، كليفلاند، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية – مدير العلاقات السابق للخدمات المصرفية للشركات، قسم العقار ببنك بي إن سي، كليفلاند، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية – مدير المشروع السابق في مجموعة فولر الهندسية، بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

سليم شيخ

رئيس مدراء المخاطر

ومدير عام الشؤون القانونية، شؤون مجلس الإدارة والالتزام الرقابي بالوكالة

تاريخ التعيين:	1 ديسمبر 2009
المؤهلات العلمية:	– درجة الماجستير في التسويق والتمويل، شعبة إدارة الأعمال، جامعة البنجاب، باكستان – درجة البكالوريوس في التجارة
الخبرة:	– رئيس مدراء الائتمان السابق لمجموعة البنك العربي – الرئيس التنفيذي السابق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبنك باركليز بي إل سي، دبي، الإمارات العربية المتحدة – رئيس مدراء العمليات السابق لأفريقيا والشرق الأوسط لبنك باركليز بي إل سي، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا – رئيس مدراء المخاطر السابق لمنطقة جنوب وشرق أفريقيا لسيتي جروب، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا – كان عضواً في مجالس إدارات بنك باركليز في مصر، صندوق البنية التحتية لأفريقيا، و"فيغرفايل ليمتد"، و"باركليز فاكتورنغ ليمتد"، وغرفة التجارة الأمريكية النيجيرية، و"سيتي بانك نيجيريا ليمتد".

سلمى الحجاج

مدير عام الموارد البشرية

تاريخ التعيين:	1 فبراير 2013
المؤهلات العلمية:	– درجة الماجستير في الإدارة التنظيمية، جامعة فينكس، أريزونا، الولايات المتحدة الأمريكية – بكالوريوس رياضيات، جامعة الكويت، الكويت
الخبرة:	– مدير سابق مركز تطوير القياديين في مؤسسة البترول الكويتية، الكويت – مدير سابق للموارد البشرية لمؤسسة البترول الكويتية – مساعد نائب الرئيس السابق للموارد البشرية، مؤسسة الخليج للاستثمار، الكويت – عضو لجنة اعتماد علوم الكمبيوتر بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الكويت – عضو اللجنة الفرعية لمشروع الخطة التنموية لدولة الكويت للاستفادة من الجامعات الخاصة في تعزيز أداء موظفي الدولة، الكويت – عضو لجنة التدريب الاستشارية الإقليمية بجمعية مهندسي البترول – عضو جمعيات الموارد البشرية المهنية (SHRM) و (ASHRM)

توماس جورج

رئيس المدراء الماليين بالوكالة

تاريخ التعيين:	26 سبتمبر 2002
المؤهلات العلمية:	– برنامج الإدارة المتقدمة – كلية هارفارد للأعمال – محاسب معتمد – معهد المحاسبين القانونيين في الهند – محاسب – محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية – معهد محاسبي التكاليف والأعمال في الهند
الخبرة:	– المراقب المالي السابق لدى الشركة الكويتية الوطنية للتسويق – المدير المالي السابق (الإدارة المالية ونظم معلومات الإدارة) في الشركة الأولى للشرق الأوسط – مجموعة الخرافي الوطنية – مدير سابق في كيربي لأنظمة المباني الكويت – صناعات الغانم – مدير سابق في شركة تاتا للحديد والصلب – الهند – مستشار سابق لدى إيه.إف فيرجسن وشركاه – الهند – عضو في جمعية المحللين الماليين المعتمدين لعمليات الاحتيال – الولايات المتحدة الأمريكية

فيكرام إيسار

مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية

تاريخ التعيين:	24 مارس 2013
المؤهلات العلمية:	– درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة دلهي، الهند
الخبرة:	– الرئيس السابق للخدمات المصرفية الشخصية لبنك ستاندارد تشارترد، تايلاند – الرئيس السابق للخدمات المصرفية الشخصية لبنك ستاندارد تشارترد، بنغلاديش – الرئيس السابق لإدارة وتوزيع الثروات لبنك ستاندارد تشارترد، الهند – الرئيس السابق لإدارة الثروات ورئيس مجموعة الودائع لبنك ستاندارد تشارترد، الهند – الرئيس السابق لإدارة الثروات لبنك ستاندارد تشارترد، الهند – المدير العام السابق للتسويق والمنتجات المصرفية لبنك ستاندارد تشارترد، الهند – مدير أول سابق للخدمات المصرفية الشخصية، مشروع المرافئ الهندية من بنك ستاندارد تشارترد، الهند – المدير السابق لتصميم العمليات لبنك ستانداد تشارترد، الهند – مدير سابق للرقابة الداخلية لبنك ستاندارد تشارترد، الهند – مساعد المدير السابق للرقابة الداخلية لبنك ستاندارد تشارترد، الهند – مستشار سابق لإي إف فيرجسون آند كو، الهند

خالد المطوع

مدير عام الأعمال المصرفية الدولية والاستثمارات

تاريخ التعيين:	18 يونيو 1989
المؤهلات العلمية:	– درجة البكالوريوس في الاقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، لوس آنجلوس، الولايات المتحدة الأمريكية – شهادة عامة في التعليم "جي سي إي أو ليفل"، جامعة لندن، المملكة المتحدة
الخبرة:	– المدير العام السابق بالوكالة لمجموعة الأعمال المصرفية الاستثمارية لبنك الخليج، الكويت – المدير العام السابق بالوكالة لإدارة المخاطر لبنك الخليج، الكويت – مدير أول سابق، نائب رئيس مجموعة الأعمال المصرفية الدولية لبنك الخليج، الكويت – المدير السابق لقسم تمويل تجارة النفط لبنك الخليج، الكويت – عمل في السابق في إدارة تمويل الشركات للشرق الأوسط، شركة بانكرز تراست كومباني، لندن، المملكة المتحدة – مساعد مدير سابق، إدارة الشركات الدولية، مجموعة الأعمال المصرفية التجارية، بنك الخليج، الكويت – مساعد مدير سابق، المؤسسات المالية، مجموعة الأعمال المصرفية الدولية لبنك الخليج، الكويت – عضو مجلس الإدارة السابق لشركة ساي-نت (شبكة المعلومات الائتمانية)، الكويت – عضو مجلس الإدارة السابق لشركة المصالح العقارية، الكويت

منى منصور علي

مدير عام خدمة العملاء

تاريخ التعيين:	15 أغسطس 2004
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس إدارة أعمال، جامعة الكويت
الخبرة:	– مبرمج سابق إدارة خدمات الكمبيوتر، بنك الكويت الوطني، الكويت – رئيس قسم خدمة الأعضاء السابق، إدارة خدمات البطاقات، بنك الكويت الوطني، الكويت – مدير أول سابق، إدارة خدمات البطاقات، بنك الكويت الوطني، الكويت – مدير تنفيذي سابق، إدارة الخدمات المصرفية الشخصية المحلية، بنك الكويت الوطني، الكويت – مدير تنفيذي سابق، وحدة الدعم، الخدمات المصرفية للأفراد، بنك الخليج، الكويت – نائب مدير عام سابق، إدارة العمليات، بنك الخليج، الكويت – عضو مجلس إدارة شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي-نت)

سؤدد عبدالمجيد حمام

مدير عام الخزينة

تاريخ التعيين:	18 يناير 2015
المؤهلات العلمية:	ماجستير إدارة أعمال، جامعة بلكنت، أنقرة، تركيا
الخبرة:	– رئيس مدراء المخاطر السابق لإدارة المخاطر المالية لبنك آي.إن.جي، إسطنبول، تركيا – نائب رئيس أول مجموعة الخزينة السابق لبنك آي.إن.جي، إسطنبول، تركيا – رئيس الخزينة السابق لبنك أوياك، إسطنبول، تركيا – مدير سابق لمكتب تبادل العملات الأجنبية لبنك بوسطن، إسطنبول، تركيا

حسام سليمان مصطفى

مدير عام التدقيق الداخلي، رئيس المدققين الداخليين

تاريخ التعيين:	10 أغسطس 2014
المؤهلات العلمية:	– بكالوريوس المحاسبة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن – مدقق مصرفي معتمد – مدقق نظم معلومات معتمد – محقق عمليات احتيال معتمد – مدقق رقابة داخلية معتمد
الخبرة:	– نائب رئيس أول – رئيس بازل (2) سابق لمصرف أبوظبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة – نائب رئيس أول قسم التدقيق الداخلي السابق لمصرف أبوظبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة – رئيس قسم التدقيق الداخلي السابق لشركة أبوظبي للاستثمار، الإمارات العربية المتحدة – مدير إدارة التدقيق السابق لبنك أبوظبي الوطني، الإمارات العربية المتحدة – مدير وحدة مكافحة عمليات الاحتيال السابق لبنك أبوظبي الوطني، الإمارات العربية المتحدة – مساعد مدير إدارة التدقيق السابق لبنك أبوظبي الوطني، الإمارات العربية المتحدة – مدقق/مدقق أول/مدقق أول رقابي سابق لبنك أبوظبي الوطني، الإمارات العربية المتحدة – رئيس قسم سابق في البنك المركزي الأردني، الأردن

بيتر روبرتس

مدير عام تكنولوجيا المعلومات ورئيس مدراء تكنولوجيا المعلومات

تاريخ التعيين:	3 نوفمبر 2013
المؤهلات العلمية:	بكالوريوس في الجغرافيا والاقتصاد من جامعة لندن – المملكة المتحدة
الخبرة:	– نائب الرئيس التنفيذي السابق – رئيس عمليات المجموعة في البنك الأهلي التجاري – المملكة العربية السعودية – الرئيس السابق لمركز باركليز لتكنولوجيا المعلومات – المملكة المتحدة – الرئيس الإقليمي السابق لبرامج القنوات الإلكترونية والدعم – الخدمات المصرفية الدولية للأفراد والشركات – رئيس مدراء تكنولوجيا المعلومات السابق لبنك باركليز – أفريقيا/ ليد تيك بارتنر آبسا انتجريشن (نيروبي، كينيا) – رئيس مدراء تكنولوجيا المعلومات السابق لبنك باركليز – شرق أفريقيا والمحيط الهندي – رئيس مدراء العمليات السابق في بنك باركليز – بوتسوانا، المملكة المتحدة – رئيس مركز خدمات الشركات السابق في بنك باركليز (استشارات للشركات حول التعافي وإعادة الهيكلة)، شمال المملكة المتحدة – مساعد مدير الخدمات المصرفية للأفراد السابق في بنك باركليز، شمال لندن ومنطقة لوتون، المملكة المتحدة – مدير مشروع إدارة مخاطر الائتمان السابق للمملكة المتحدة – بنك باركليز، المملكة المتحدة – مدير علاقات العملاء للشركات السابق لبنك باركليز، المملكة المتحدة – زميل في معهد المصرفيين

"أصبحنا نمتلك الآن كافة العناصر والمقومات اللازمة للنمو بمعدل أسرع وأفضل

وقد بدأنا في عام 2014

في طرح مبادرات هامة سوف يكتمل

بناؤها ويتم إعلانها خلال عام 2015"

عمر قتيبة الغانم

رئيس مجلس الإدارة

تحليل البيانات المالية

بحث وتحليل الإدارة 26
التصنيف الائتماني 28
الحوكمة 32
إدارة وتوزيع رأس المال 44
إدارة المخاطر 47

بحث وتحليل الإدارة

يهدف بحث وتحليل الإدارة إلى تقديم لمحة عامة عن المركز المالي للبنك وملخص عن أدائه ونتائجه التشغيلية بالإضافة إلى لمحة مستقبلية عن أعمال البنك للعام 2015 وما بعده.

وخلال عملية إعداد بحث وتحليل الإدارة، كان يتعين علينا الاجتهاد ووضع التقديرات عن النتائج المتوقعة للأحداث الحالية والمعاملات مع مراعاة إمكانية تحققها على أرض الواقع. وقد تختلف النتائج الفعلية مستقبلاً بشكل مادي عن التقييم الحالي حسب الأحداث والظروف التي قد لا تتم كما هو متوقع.

بيئة الأعمال

كانت هناك مؤشرات على التسارع في النمو الاقتصادي، مدفوعاً بتنفيذ المشروعات التنموية الكويتية. إلا أن الأوضاع الاقتصادية العامة في الكويت خلال العام 2014 كانت هادئة بشكل عام وشكلت البيئة تحدياً للقطاع المصرفي مصحوباً بوفرة في السيولة والعرض النقدي مما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة والتأثير على هوامش الربح.

وخلال النصف الثاني من العام 2014 هبطت أسعار النفط حيث تزامن ازدياد العرض مع ضعف الطلب العالمي.

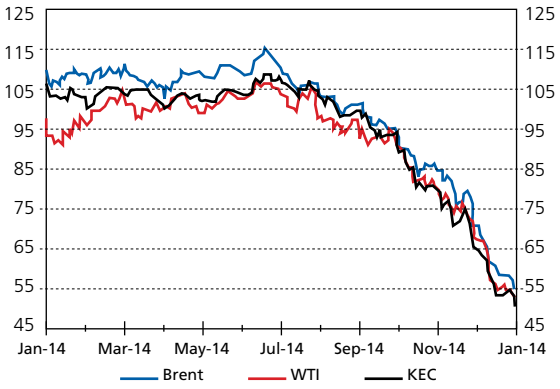

هبطت أسعار النفط لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ 6 سنوات إلى أقل من 60% تقريباً أخذاً بأعلى سعر لشهر يونيو حيث بلغ سعر البرميل الواحد أقل من 50 دولار أمريكي في نهاية السنة. وتدر صادرات النفط فوائض هائلة للحكومة وتهيمن على الاقتصاد، الذي لم يشهد إلا قدراً ضئيلاً من التنويع الحقيقي.

قد يكون لانخفاض أسعار النفط أثر سلبي على الاقتصاد على المدى الطويل إذا استمرت الأسعار على المستويات الراهنة بما أن الإنفاق الحكومي قد ينخفض بينما يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، وهذا سينعكس سلباً على نمو الائتمان في البلاد.

انخفضت معظم الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، وخاصةً بعد الهبوط الذي شهدته أسعار النفط مؤخراً. حيث هبط مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية بواقع 14% مقارنةً بالربع الأخير من عام 2014. وإذا استمر على هذا الوضع، فقد يتأثر الاقتصاد، وعلى وجه الخصوص الضمانات المتمثلة في الأصول المرهونة للبنوك.

كان الاستهلاك الشخصي كبيراً، مدفوعاً بارتفاع التحويلات الحكومية في شكل منح ودعم، الأمر الذي عكس النمو في شريحة القروض الشخصية. وأدى ازدياد الانفاق الشخصي إلى توفير الدعم للاقتصاد خلال السنة.

وبالنسبة لقطاع الخدمات المصرفية للشركات، فقد كانت المنافسة حادةً على المشروعات الكبرى بما أن جميع البنوك لديها فائض سيولة، الأمر الذي أدى بدوره إلى تقليل هوامش الربح. وقد بقي النمو في الائتمان المقدم للشركات محدوداً لمعظم الفترة من السنة.

شهد عرض النقد بمفهومه الواسع نمواً بنسبة 2.7% منذ بداية العام ولغاية نوفمبر 2014. كما ازداد نشاط السوق ما بين البنوك المحلية، إلا أن أسعار الفائدة تثبت ببطء مما ينعكس في زيادة السعر السائد بين البنوك في الكويت (كيبور) لشهر واحد من 0.75% كما في 31 ديسمبر 2013 إلى 0.8125% كما في ديسمبر 2014.

في يونيو 2014، أصدر بنك الكويت المركزي توجيهات بشأن اعتماد معايير كفاية رأس المال بموجب (بازل 3)، في الإطار العام لبازل الذي سيطبق على البنوك المرخصة في الكويت، والذي يحل بشكل فاعل محل المتطلبات السابقة بموجب التعميم الصادر في 2005 في إطار (بازل 2). وهذه الإصلاحات من شأنها تعزيز جودة رأس المال ووضع الحدود المطلوبة تماشياً مع الاقتراحات التي طرحتها لجنة بازل للرقابة المصرفية. وتشمل هذه التعليمات المتطلبات الجديدة لكفاية رأس المال بغرض احتساب والحفاظ على الحد الأدنى لرأس المال اللازم لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية القائمة على الأسلوب القياسي.

الأداء المالي للبنك

	المبلغ (بالمليون د.ك.)	
	2014	2013
بيان الدخل		
صافي إيرادات الفوائد	**117.7**	121.4
صافي الرسوم والعمولات	**27.9**	26.2
إيرادات أخرى	**17.2**	19.4
الإيرادات التشغيلية	**162.8**	166.9
المصروفات التشغيلية	**(56.0)**	(57.5)
الربح التشغيلي قبل المخصصات/خسائر انخفاض القيمة	**106.8**	109.4
انخفاض قيمة القروض والاستثمارات	**(101.9)**	(84.4)
صافي عمليات الاسترداد	**32.4**	8.8
صافي الربح	**35.5**	32.1
المركز المالي		
القروض والتسليفات	**3,583.1**	3,361.2
إجمالي الودائع	**4,340.4**	4,086.0
حقوق المساهمين	**511.4**	483.1
المؤشرات المالية الرئيسية		
معدل كفاية رأس المال	**15.4%**	17.4%
المخصصات العامة الاحترازية – مليون د.ك.	**137**	158
نسبة القروض غير المنتظمة	**3.2%**	6.5%
نسبة تغطية القروض غير المنتظمة (شاملةً الضمانات)	**266.4%**	187.4%
نسبة التكلفة إلى الإيرادات	**34.4%**	34.5%

وفي نهاية ديسمبر 2014، بلغ مجموع موجودات البنك 5،331 مليون د.ك. وقد شهدت حصة البنك من القروض في السوق زيادة كبيرة، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى النمو بنسبة 23% في القروض الشخصية. وبوجه عام، أدى ذلك إلى نمو بلغت نسبته 9% مقابل نمو السوق بنسبة 6%. وسجل معدل النمو في الودائع ذات التكلفة المنخفضة 16%، مما أدى إلى زيادة إجمالي ودائع البنك إلى 4،340 مليون د.ك.

وقد انخفضت الأرباح التشغيلية للعام 2014 بشكل طفيف مقارنةً بالعام 2013 وخاصةً بسبب تقليص صافي هوامش الربح من الفائدة. وقد ساعدت عمليات الاسترداد غير المتكررة لتسويات القروض وكذلك مصادر الدخل الاستثنائية خلال السنة على زيادة صافي الأرباح بنسبة 10% عن العام الماضي.

وقد حافظ البنك على التوجه الإيجابي المتمثل في تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة، التي انخفضت من 6.5% في بداية السنة إلى 3.2% بحلول ديسمبر 2014، وقام بزيادة نسبة التغطية الكلية للقروض غير المنتظمة إلى 266%.

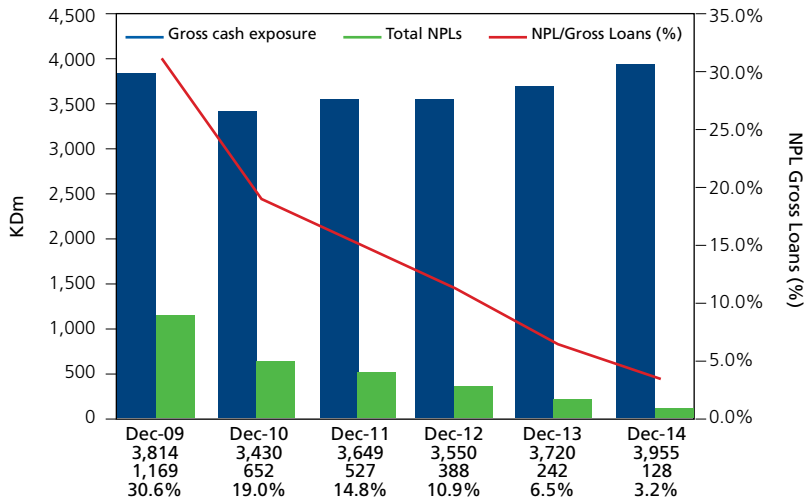

التصنيف الائتماني

		2014	2013
وكالة فيتش	– طويل المدى – قصير المدى – تصنيف الجدوى – النظرة المستقبلية	A+ F1 bb- مستقر	A+ F1 bb- مستقر
وكالة موديز	– طويل المدى – قصير المدى – المتانة المالية – النظرة المستقبلية	Baa1 P-2 D إيجابي	Baa2 P-2 D- إيجابي
وكالة ستاندر آند بورز	– طويل المدى – قصير المدى – النظرة المستقبلية	BBB+ A-2 إيجابي	BBB+ A-2 إيجابي

وقد أشارت جميع وكالات التصنيف العالمية مثل "ستاندرد آند بورز" و"فيتش" و"موديز" في كافة التقارير التي أصدرتها إلى نجاح البنك في إحراز التقدم.

وكالة "موديز": قامت "موديز" برفع التصنيف الائتماني للبنك طويل المدى إلى **Baa1** من **Baa2** وكذلك المتانة المالية للبنك القائم بحد ذاته إلى **D** من **D-** ومنحته نظرة مستقبلية **إيجابية**. ويعكس ذلك التحديث التحسن الكبير الذي حققه البنك في كل من جودة الأصول والتغطية من خلال المخصصات، إضافة إلى تجديد الوسائد الرأسمالية، وتعزيز ممارسات إدارة المخاطر لدى البنك وتخفيف مخاطر الميزانية العمومية، ومرونة البنك في الربحية قبل المخصصات. وقد أفادت وكالة "موديز" بأن النظرة الإيجابية تعكس جودة الأصول التي من شأنها أن تتحسن أكثر وتندمج مع معدل النظام بحلول العام 2015.

وكالة "ستاندرد آند بورز": قامت ستاندرد آند بورز بتثبيت كل من التصنيف الائتماني للبنك طويل المدى **BBB+** ونظرته المستقبلية **الإيجابية**. ويعكس تثبيت النظرة المستقبلية الإيجابية إمكانية تحسن وضع مخاطر الائتمان أو الأعمال بشكل أكبر خلال الـ18–24 شهراً دون التأثير على قوة الرسملة للبنك.

وكالة "فيتش": قامت الوكالة بتثبيت تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل لبنك الخليج في مرتبة **"A+"** مع نظرة مستقبلية **مستقرة**. كما قامت بتثبيت الجدوى للبنك في المرتبة **"bb-"**. ويعكس تصنيف الجدوى لبنك الخليج التحسن الجوهري والمستدام في جودة الأصول والرسملة منذ عام 2009، والوضع الجيد للسيولة في البنك وخطط نموه المتحفظة نسبياً، والتركيز على أعماله المصرفية الأساسية.

المسؤولية الاجتماعية

يواصل بنك الخليج الاستثمار في تطوير الكوادر الشبابية والمستثمرين المبادرين والمواهب في المجتمع المحلي من خلال مبادراته المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك بالمشاركة في برامج مثل مسابقات "إنجاز" المحلية والإقليمية، والتجمع السنوي للاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من البرامج الخاصة بالوظائف والتعيينات. ولا تزال رعايتنا السنوية لرحلة الغوص تعزز من وضعنا كجزء لا يتجزأ من المجتمع الكويتي. ولبنك الخليج الكثير من المتطوعين بين موظفيه، يعملون جنباً إلى جنب مع الشباب في مختلف البرامج التنموية طوال العام. وتتروح هذه الأنشطة من العمل مع المدارس والمستشفيات والرعايات لمختلف الفعاليات الرياضية والأشخاص، بالإضافة إلى المبادارات مع الوزارات.

يولي بنك الخليج أهمية كبرى للموارد البشرية من خلال التركيز المستمر على المواهب لديه، ويواصل تقديم المبادرات الاستثنائية التي تساعد على تقدم وارتقاء موظفيه. وقد انعكس ذلك في افتتاح مركز درة الخليج للتدريب في أوائل عام 2014، والقيام مؤخراً بطرح برنامج تطوير الخريجين بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية. ويركز هذا البرنامج على تطوير المواهب المحلية ويستهدف خلق مجموعة من الكوادر المصرفية الشاملة وقادة المستقبل.

كما قام البنك خلال العام 2014 بالتواصل مع شريحة كبيرة من المجتمع من خلال دعم مجموعة واسعة من أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي نظمتها مؤسسات ومنظمات النفع العام، بالإضافة إلى توليه المسؤولية الداخلية من خلال تنظيم مختلف الأنشطة الرياضية وبرامج التوعية الصحية لموظفيه.

الجوائز

خلال عام 2014، حاز البنك على مجموعة من الجوائز المرموقة، التي شملت كلاً من جائزة "مصرف العام" من مجلة آرابيان بيزنس، وجائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في الكويت" من مجلة "انترناشيونال فاينانس"، وجائزة "أفضل بنك للمدفوعات المحلية وإدارة النقد" في الكويت من "شركة إيجن بانكر"، وجائزة "أفضل بنك محلي للخدمات المصرفية للأفراد"، وجائزة "أفضل برنامج لتطوير الموظفين 2014" من مجلة "بانكر ميدل إيست"، وجائزة "شخصية العام في مجال الموارد البشرية" للقطاع الخاص في الحفل السنوي السادس لتوزيع جوائز التميز في الموارد البشرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجائزة "أفضل تجربة للعملاء على مستوى الفرع الشامل في الكويت" من شركة إيثوس للحلول المتكاملة في الدورة السنوية العاشرة لمؤشر المقارنة المعيارية لتجربة المتعاملين، وجائزة "التميز في عملية الدفع الإلكتروني الفوري" من سيتي بنك.

الاستراتيجية العامة للبنك

خلال العام 2014، واصل البنك التركيز على قدراته في الأعمال المصرفية الأساسية في مجال الإقراض للشركات والأفراد في السوق الكويتي وتعزيز انتشاره محلياً. وقد تحولت استراتيجية البنك إلى النمو المعدل بالمخاطر بعد الفترة التي تلت العام 2009 حين كانت تنصب على تعزيز الميزانية العمومية وتخفيض جزء كبير من محفظة القروض غير المنتظمة. وقد واصل البنك إحراز التقدم خلال عام 2014 من حيث تدعيم النظم، والضوابط، وتعزيز إدارة المخاطر، والحوكمة، وكذلك تحسين عروض الخدمات المقدمة وقنوات التوزيع.

وقد اعترفت وكالات التصنيف العالمية بهذا التقدم حيث قامت موديز خلال 2014 برفع التصنيف الائتماني للبنك طويل المدى إلى Baa1 من Baa2 وكذلك المتانة المالية للبنك القائم بحد ذاته إلى D من D- ومنحته نظرة مستقبلية إيجابية. كما قامت ستاندرد آند بورز بتثبيت التصنيف الائتماني للبنك طويل المدى +BBB ونظرته المستقبلية الإيجابية. مما يعني أن الوكالتين قامتا في تصنيفاتهما بتثبيت تصنيف البنك بالنسبة لجودة الأصول، والرسملة، وقدرة البنك الثابتة على انتاج الأرباح، وفعالية وسلامة نظم وممارسات إدارة المخاطر.

كما قام البنك بإجراء عمليات تطوير ملحوظة في دائرة المعلومات لتحسين البنية التحتية القائمة والارتقاء بمستوى التكنولوجيا. وتم إطلاق خطة استراتيجية تهدف إلى تعزيز القدرات من حيث البنية التحتية والحوكمة وتقديم الحلول وإطار أمن المعلومات.

ولكي يصبح بنك الخليج البنك الأول في الكويت، يتعين تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية بحلول العام 2016

الأهداف الاستراتيجية	المخرجات المستهدفة	الإجراءات الأساسية
استكمال عملية التعافي	– تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة – مضاعفة الجهود في استرداد القروض – إنشاء خدمات ائتمانية رفيعة المستوى	– إنشاء نموذج "مصرف سيء" – تعزيز إدارة الائتمان للتوافق مع المعايير الدولية
مضاعفة التوسع من خلال قنوات خارجية	– إنشاء محركات بيع رفيعة المستوى – توفير خدمات تنافسية – الاستفادة القصوى من عمليات التحليل – إنشاء فريق عمل متفوق	– تنظيم العمليات بما يناسب العملاء – الاستثمار في قاعدة البيانات والموظفين – إعادة هندسة منصات المبيعات والخدمة – تعزيز الموارد البشرية
إيجاد بدائل ذات قيمة	– اعتماد التوسع من خلال قنوات خارجية – تعزيز المتانة المالية – إنشاء منصة عملية قابلة للتقييم	– توسيع قاعدة رأس المال – الاستثمار في منصة التشغيل

النزعة للمخاطر وإستراتيجية المحافظ

يتبع البنك استراتيجية المحافظة على ثقافة قوية في مجال إدارة المخاطر وعلاقة المخاطر بالحوافز داخل كافة مجالات العمل المصرفية المرتبطة بالمخاطر. ويقوم البنك بمراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر باستمرار لضمان عدم تعرض البنك لأية تقلبات كبيرة في تقييم الاصول والأرباح.

ولدى البنك وثيقة خاصة بالنزعة للمخاطر تمكنه من مراقبة المخاطر المختلفة عن كثب وبشكل مستمر مقابل الحدود الموضوعة لها داخلياً. وبشكل ربع سنوي، يتم تقديم مصفوفة قياس المخاطر إلى مجلس الإدارة للمناقشة. ويتم مراجعة وثيقة النزعة إلى المخاطر وتعديلها بشكل دوري وفقاً لظروف السوق والعوامل الاقتصادية.

ولدى البنك سياسة ائتمان مفصلة معتمدة من قبل مجلس الإدارة يتم تقديمها إليه بشكل دوري للمراجعة وفقاً للتغيرات في أوضاع المخاطر وظروف السوق. ويبين دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية وفلسفة مخاطر الائتمان التي تحكم شروط منح الائتمان. كما توفر الهيكل الذي يتعين على أساسه أن تقوم الأعمال المصرفية وضمان اتباع أسلوب متناسق لجميع أنشطة الإقراض. كما تعرّف سياسة الإنكشاف لمخاطر الائتمان الحدود المسموح بها للدولة، وتقييم وضبط المخاطر عبر الحدود. وتقوم اللجنة التنفيذية للائتمان باعتماد ومراجعة حدود الائتمان للدولة بصفتها أعلى جهة لديها صلاحية الموافقة على منح الائتمان والمفوضة من قبل مجلس الإدارة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

ويقوم البنك بتصنيف إنكشافه الكلي وفقاً لنظام التصنيف الائتماني لأمريكا الشمالية وذلك إضافةً إلى التصنيف القائم على قواعد أخرى محددة من قبل بنك الكويت المركزي، مما يسمح للبنك بتصنيف محفظته حسب عدة قطاعات فرعية لتسهيل عملية التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت.

كما قام البنك بإنشاء عملية تصنيف مخاطر المحفظة يتم من خلالها تقييم المحفظة بأكملها على فترات متفاوتة ويتم المداولة بشأنها من قبل اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر. وقد تم توسيع نطاق صلاحية تصنيف مخاطر المحفظة ليصل إلى مستوى مدير علاقات العملاء، ويتم وضع التدابير الخاصة بالمخاطر في عملية تقييم أداء الإدارات، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين جودة الأصول.

كما قام البنك بوضع نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) كأداة تسعير للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من الشركات. ويرتكز ذلك على أساس أن التسعير يتعين أن يكون متماشياً مع المخاطرة الكامنة في العروض المقدمة. وهذا النموذج يساعد على اتخاذ الإجراءات المناسبة، وتحقيق القيمة للمساهمين، والسماح بعملية تسعير مناسبة للعملاء. وقد تم وضع نظام آلي متكامل لإدماج هذا النموذج في عملية اتخاذ القرارات. وقد استخدم البنك هذا النموذج لقياس أداء رؤساء مجموعات العمل بهدف قياس العوائد المعدلة بالمخاطر على مستوى مجموعات العمل المختلفة.

استراتيجية التمويل

يحافظ البنك على قاعدة ودائع متنوعة وعلى المزيج المناسب بين ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الأخرى.

ويعتبر وضع السيولة في البنك جيداً للغاية حيث تصل النسبة إلى 32% مقابل النسبة الرقابية المطلوبة والبالغة 18%. وحققت النسبة الرقابية للقروض إلى الودائع كما في 31 ديسمبر 2014 فائضاً بواقع 229 مليون د.ك. مما يفسح المجال للنمو، ويوفر وسيلة مريحة لتخفيف الصدمات في حال حدوث أي تحركات كبيرة في الودائع.

تشمل عملية إدارة السيولة والتمويل وضع التقديرات للتدفقات النقدية حسب العملة الأساسية، ومراقبة المركز المالي ونسب السيولة مقابل المتطلبات الداخلية والرقابية، مع الاحتفاظ بمجموعة متنوعة من مصادر التمويل تتوفر تسهيلات احتياطية مقابلها، ومراقبة تركز المودعين، وذلك لتجنب الاعتماد غير المناسب على كبار المودعين الأفراد والتأكد من وجود مزيج تمويلي شامل ومقبول، بشكل عام، وإدارة احتياجات تمويل المديونيات. ويحتفظ البنك بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة من الودائع الأساسية للأفراد والشركات. كما تحتفظ إدارة الخزينة بخطط السيولة وخطط التمويل الطارئة للتعامل مع الصعوبات المحتملة والتي قد تطرأ من السوق المحلي أو الإقليمي أو من الأحداث الجيوسياسية في العالم. وتعتبر إدارة السيولة عنصراً أساسياً تماشياً مع الاستراتيجية الشاملة للبنك. وتتم مراقبة السيولة بشكل منتظم وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

استراتيجة إدارة رأس المال

تهدف فلسفة البنك في إدارة رأس المال إلى الحفاظ على المستوى المثالي لرأس المال، ليتسنى اتباع الاستراتيجيات التي تعمل على بناء قيمة طويلة الأمد للمساهمين.

وتركز سياسة كفاية رأس المال لبنك الخليج على إنشاء والمحافظة على قاعدة كافية من رأس المال لدعم نمو وتطور الأعمال. ويتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس توقعات نمو القروض لكافة مجموعات العمل، والنمو المتوقع في التسهيلات وأنشطة التداول خارج الميزانية العمومية (مثال: مخاطر السوق)، ومصادر الأموال المستقبلية واستخداماتها، وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية الخاصة بالبنك. ويتم توزيع رأس المال على مجموعات مختلفة من العمل ويتم إجراء اختبارات الضغط لضمان تطابق الأهداف الداخلية للبنك من حيث كفاية رأس المال مع النزعة المعتمدة للمخاطر في البنك.

ويحرص البنك على الحفاظ على توازن مناسب بين مختلف مكونات رأسماله. كما أن نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر يساعد البنك في تخصيص رأس المال ويدخل في عملية اتخاذ القرارات.

ويبين الرسم البياني التالي معدل كفاية رأس المال حسب متطلبات بازل 2 للعام 2012 والعام 2013، بينما تم احتساب كفاية رأس المال للعام 2014 وفقاً لتعليمات بازل 3. ونرى أن رأس المال خلال الأعوام المذكورة جميعها تزيد عن الحد الأدنى الرقابي البالغ 12%.

ويبين الجدول في الجهة اليمنى مقارنةً لنسبة كفاية رأس المال بموجب تعليمات بازل 2 وبازل 3 للعام 2014.

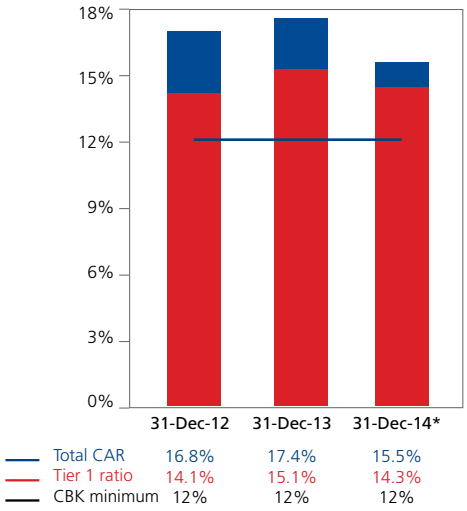

KDm	Basel II	Basel III
	31-Dec-2014	
Tier 1		
Opening Equity + Reserves	549.8	480.4
Interim Retained Profit / (Loss)	-	69.4
Asset Revaluation Reserve	-	18.9
Fair Valuation Reserve (FVR)	-	9.2
Sub Total	**549.8**	**577.8**
Less: Treasury Shares	(66.5)	(66.5)
Total - Tier 1	**483.3**	**511.4**
Tier 2		
Asset Revaluation Reserve	8.5	-
Fair Valuation Reserve (FVR)	4.1	-
General Provision Excess	41.5	42.9
Total - Tier 2	**54.1**	**42.9**
Total	**537.4**	**554.3**
Risk Weighted Assets (RWA)	**3,373.6**	**3,587.7**
Capital Adequacy Ratio		
Tier 1	**14.33%**	**14.25%**
Total CAR	**15.93%**	**15.45%**

* تم احتساب بيانات ديسمبر 2012 وديسمبر 2013 وفقاً لتعليمات بازل (2) بينما تم احتساب بيانات ديسمبر 2014 وفقاً لتعليمات بازل (3).

عملية التقييم الداخلي لرأس المال ('ICAAP')

تشكل كل من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ('ICAAP')، وإرشادات النزعة للمخاطر وإستراتيجية المحافظ، الركنين اللازمين للتأكد من تحديد وقياس وتجميع ومراقبة مخاطر البنك والحفاظ على مستوى مناسب من رأس المال الداخلي فيما يتعلق بأوضاع المخاطر الكلية للبنك وخطة العمل.

وتبلغ النزعة لمخاطر السوق في البنك مستوىً منخفضاً للغاية حيث يركز على الأعمال المصرفية التجارية العادية. ويستخدم بنك الخليج الأسلوب المعياري لتحديد رأس المال المطلوب لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق بموجب متطلبات بازل 3. كما يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان بشكل جيد ولديه معايير متحفظة في منح القروض.

هذا، وتتم مراجعة تخصيص رأس المال لكل من مخاطر الركن الثالث ومناقشتها في لجنة المخاطر وذلك للتأكد من تخصيص رأس المال الكافي لكل من المخاطر على حدة مع مراعاة عوامل الإقتصاد الكلي والجزئي.

وجاء معدل كفاية رأس المال وفقاً للركن الأول من تعليمات بازل 3 بنسبة 15.45% كما في 31 ديسمبر 2014، وجاء المعدل المقابل لعملية التقييم الداخلي لرأس المال (وفقاً للركن الأول والثاني) بنسبة 13.53%.

شؤون مجلس الإدارة

تتولى إدارة شؤون مجلس الإدارة جميع المسائل المرتبطة بمجلس إدارة البنك واللجان المنبثقة عنه. وتقوم بإعداد جداول الأعمال وتحديد المواعيد وتدوين المحاضر لمجلس الإدارة ولجانه، والاجتماعات السنوية للجمعية العمومية للمساهمين. كما تقوم الإدارة بإبلاغ المجلس وإبقائه على إطلاع مستمر بخصوص المواضيع المرتبطة بالحوكمة وبصدور أي قوانين أو تعليمات جديدة عن الهيئات الرقابية.

وتتولى الإدارة مهمة الربط والتنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المسائل المتعلقة بتنفيذ السياسات والقرارات المعتمدة من المجلس.

كما تقوم هذه الإدارة بالإشراف على عملية الالتزام الرقابي لضمان الالتزام بكافة تعليمات الهيئات الرقابية كبنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وسوق الكويت للأوراق المالية ووزارة التجارة.

وهي الإدارة المسؤولة عن شؤون المساهمين والمستثمرين، حيث تتولى الرد عن كافة الاستفسارات الواردة منهم بخصوص أسهمهم في البنك. هذا، بالإضافة إلى ربط البنك بالمجتمع المحلي.

دور رئيس مجلس الإدارة

قام رئيس مجلس الإدارة بدور أساسي وهام للغاية من حيث حسن سير أعمال المجلس والحفاظ على الثقة المتبادلة فيما بين الأعضاء والذي يتضمن التالي:

- ضمان اتخاذ المجلس للقرارات استناداً لأسس ومعلومات سليمة وواضحة. وقام رئيس مجلس الإدارة بتشجيع وتعزيز النقاش الجاد وضمان التعبير عن الآراء ووجهات النظر المختلفة ومناقشتها في إطار عملية صنع القرار.
- إقامة علاقة بنّاءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
- خلق ثقافة خلال اجتماعات المجلس تشجع على النقد البنّاء حول القضايا التي يوجد بشأنها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، مع تشجيع عملية المناقشة والتصويت على تلك القضايا.

الحوكمة

لقد إزدادت أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك نظراً للدور الأساسي الذي تقوم به البنوك للنهوض بالإقتصاد والعلاقة المتينة التي تربطها بالمجتمع بشكل عام، وبجميع أصحاب المصالح كالمودعين والمقترضين والمساهمين والموظفين.

وتؤكد القواعد الجديدة للحوكمة ضرورة تفعيل الدور الرقابي لأعضاء مجلس الإدارة ودورهم في تطوير الثقة العامة في إدارة البنك بحيث يأخذ مجلس الإدارة بالاعتبار، في إطار تعزيز أرباح البنك، أثر المخاطر على مصالح المودعين وعلى الاستقرار المالي.

ويبين هذا التقرير مدى التزام البنك بتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

الالتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي

قام بنك الكويت المركزي في يونيو 2012 بإصدار تعليمات حول الحوكمة في البنوك: "تعليمات بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية". وقد تضمنت التعليمات تسعة محاور أساسية لمبادئ الحوكمة السليمة، وتشمل التالي:

- مجلس الإدارة
- القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة
- الإدارة التنفيذية
- إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية
- نظم وسياسة منح المكافآت
- الإفصاح والشفافية
- البنوك ذات الهياكل المعقدة
- حماية حقوق المساهمين
- حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح

ويؤكد بنك الخليج أنه قد قام بوضع السياسات والأدلة والمواثيق اللازمة للالتزام بأحكام المحاور التسعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

كما يؤكد التزامه بتطبيق القواعد الجديدة للحوكمة للعام 2012 والصادرة من بنك الكويت المركزي، تحت إشراف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة نصاً وروحاً. ويهدف بنك الخليج في هذا الإطار ليس فقط إلى الالتزام بجميع قواعد وأنظمة الحوكمة (بما فيها تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وقانون الشركات، وغيرها) بل أيضاً جميع القوانين والأنظمة الأخرى المعمول بها الخاصة بالحوكمة. كما يسعى البنك لتبني أفضل الممارسات الدولية التي نراها أساسية لوضعه المالي والمجتمعي.

تعريف أصحاب المصالح

تماشياً مع أفضل الممارسات، يتضمن تعريف بنك الخليج لأصحاب المصالح الرئيسيين الأطراف التالية:

1. العملاء والمودعين
2. المساهمين
3. السلطات الرقابية
4. مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة
5. الموظفين
6. الموردين وجهات تقديم الخدمات
7. المجتمع الذي يعمل فيه

السياسات والإجراءات

تبنى بنك الخليج الإطار الكامل للمبادئ الإرشادية للحوكمة ليحقق التوازن بين الأداء والالتزام، مما يمكن البنك من تنفيذ أعماله بشكل فعال متجنباً مخاطر العمل بطريقة حصيفة. ومن وجهة نظرنا، يتوجب تطوير الحوكمة بشكل مستمر، مما يعني المراجعة والتقييم المتواصل للإطار العام للحوكمة بغية رفع مستوى الالتزام بكافة أعمالنا ودرجة تقيدنا بمعايير الحوكمة.

وتتضمن السياسات والإجراءات الموضوعة للتأكد من وضوح خارطة الطريق والعمليات وصولاً إلى تحقيق الإدارة السليمة (الحوكمة) ما يلي:

1. دليل الحوكمة
2. سياسة الإفصاح والشفافية
3. سياسة ملكية المخاطر
4. وثيقة النزعة للمخاطر
5. المعايير الأخلاقية
6. عملية الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة
7. تعارض المصالح
8. إقراض الأطراف ذات العلاقة
9. سياسة وإجراءات التعامل مع شكاوى العملاء
10. ميثاق التدقيق الداخلي
11. دليل الموارد البشرية
12. معايير السياسات والإجراءات

المهام والمسؤوليات

يفصّل دليل الحوكمة الذي اعتمده بنك الخليج بوضوح ما بين مهام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحيث لا يسمح بالتداخل بين المهام. ويتضمن الدليل وصفاً

واضحاً لمهام كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس مدراء المخاطر، وشؤون مجلس الإدارة، ورئيس التدقيق ورئيس المدراء الماليين داخل البنك. كما تم وصف المهام والمسؤوليات المنوطة بأعضاء مجلس الإدارة والمجلس ورؤساء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتم التأكد من استقلالية كل من المهام التنفيذية الأساسية داخل البنك من خلال وضع التسلسل الإداري المناسب. ويقوم المجلس بالإشراف على المهام الرئيسية في البنك، كما يقوم بنك الكويت المركزي بحماية المناصب الرئيسية في البنك لضمان استقلاليتها.

هيكل الحوكمة – لمحة عامة

قام بنك الخليج بوضع هيكل تنظيمي تماشياً مع ممارسات الحوكمة السليمة التي تم تجسيدها في التسلسل الإداري، مع ضمان الفصل الواضح بين المهام، والاستقلالية في التفكير واتخاذ الإجراءات في إدارات معينة مثل وحدة غسيل الأموال والالتزام الرقابي، والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. كما يخضع الهيكل التنظيمي للوائح الرقابية الصادرة من بنك الكويت المركزي.

ويُتبع في الهيكل التنظيمي لبنك الخليج أسلوب واضح ينقسم إلى ثلاثة مستويات للحوكمة، أولها على المستوى التنفيذي من خلال عدة لجان، وثانيها على مستوى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأخيراً، على مستوى المجلس نفسه. أما تفاصيل مهام اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، فيمكن الإطلاع عليها في اللوائح الخاصة بكل لجنة.

أ- الهيكل التنفيذي للحوكمة

يتألف الهيكل التنفيذي للحوكمة من عدة لجان عاملة على المستوى التنفيذي للبنك، وتشمل عدة لجان ائتمانية ولجاناً لإدارة المخاطر وعدة أنواع أخرى من اللجان كما هو مبين في الشكل التالي:

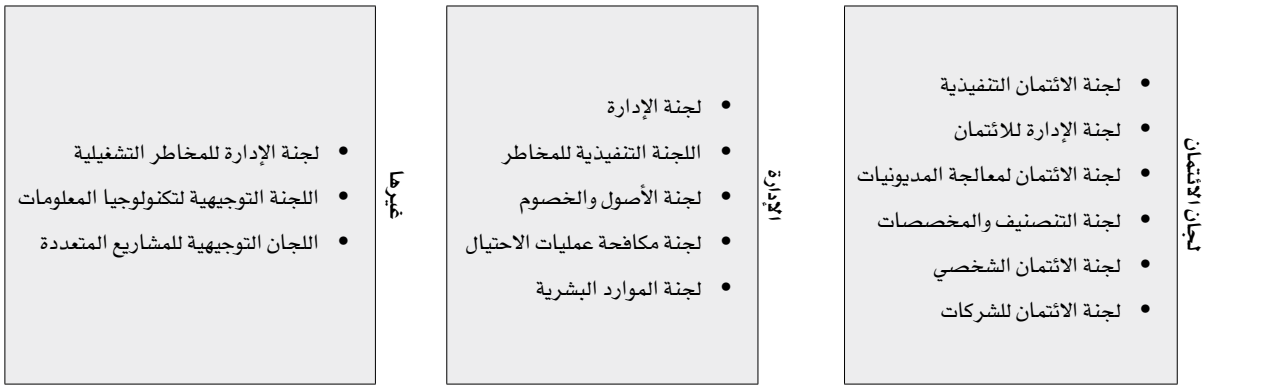

الهيكل التنفيذي

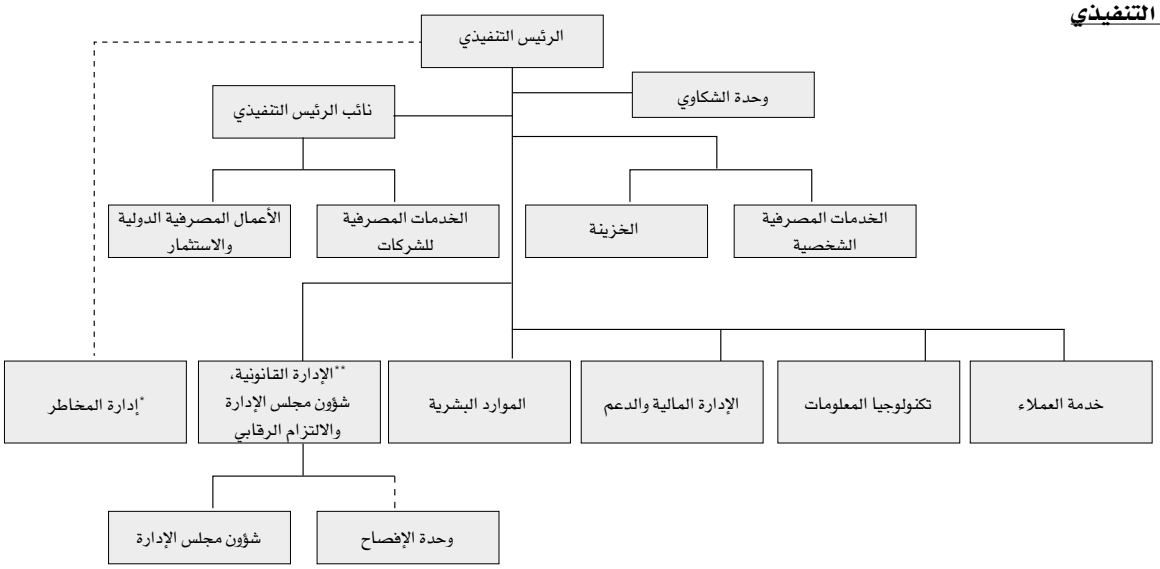

* تتبع لجنة المخاطر

** تتبع رئيس مجلس الإدارة وتتبع إدارياً للرئيس التنفيذي بالنسبة للشؤون القانونية

ب- تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لـدى بنـك الخليج أربع لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تتولى الإشـراف علـى مجالات متخصصة في البنـك تطبيقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي، وهي كما يلي:

1. لجنة إدارة المخاطر
2. لجنة التدقيق
3. لجنة الحوكمة
4. لجنة الترشيحات والمكافآت

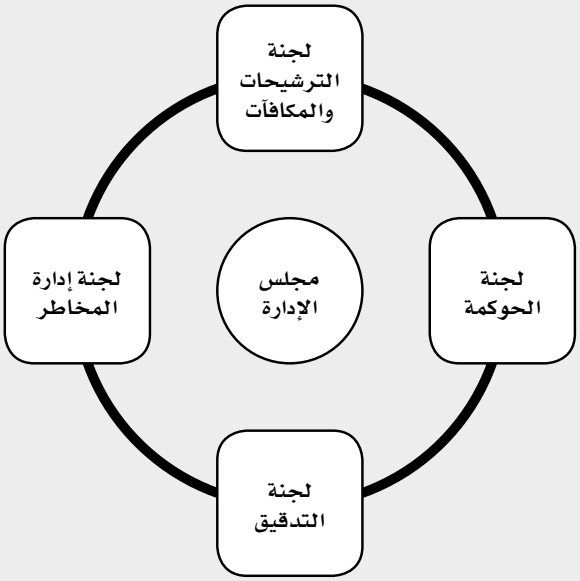

ولـكل لجنـة نظامها الداخلي الخاص بها والمعتمد من قبل مجلس الإدارة، ورئيس ونائب رئيس، وأعضاء، وأمين سـر، بالإضافة إلى توافـر النصاب المطلوب لانعقاد كل منها. وتقوم جميع اللجان بمراجعة محاضر الاجتماعات والوثائق الأخرى الخاصة باللجان الإدارية المعنية كما يلزم، واستلام التقارير والبيانات ذات العلاقة من الإدارة لمناقشتها، وتقديم التقارير بدورها إلى مجلس الإدارة لمناقشة وتداول المسائل المطروحة.

كما قام البنك بإصدار دليل شامل لمبادئ الحوكمة حسب متطلبات بنك الكويت المركزي وقام بنشر موجز عنه على الموقع الإلكتروني للبنك.

الهيكل التنظيمي للحوكمة

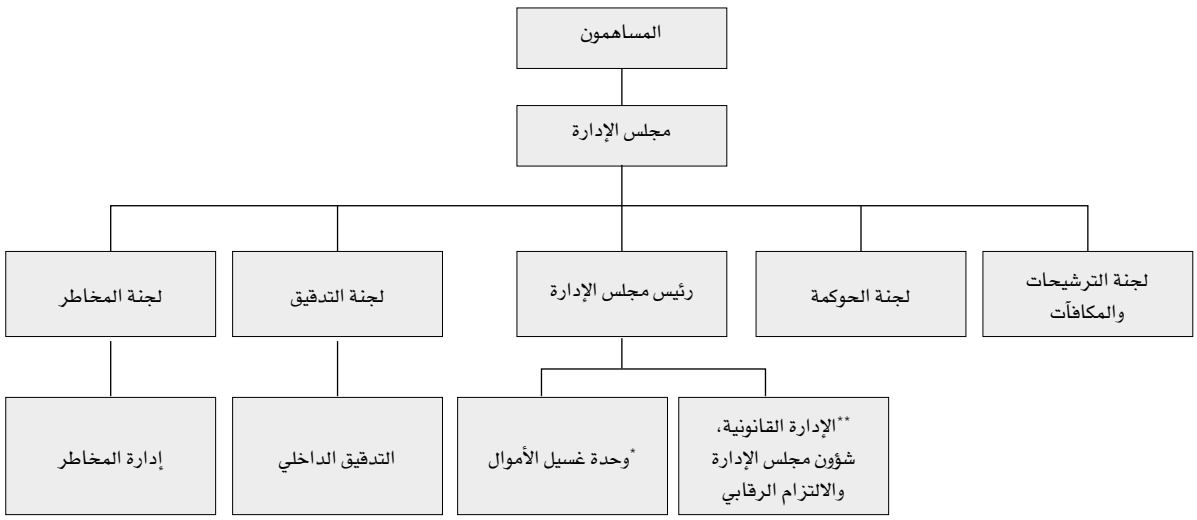

* تتبع إدارياً لمدير عام الإدارة القانونية وشؤون مجلس الإدارة والالتزام الرقابي

** تتبع إدارياً للرئيس التنفيذي بالنسبة للشؤون القانونية

مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من أعضاء منتخبين يتم انتقاء مهاراتهم وخبراتهم للتأكد من وجود مزيج مناسب، مع مراعاة بعض الأمور مثل المهارات المتخصصة، والخبرة في مجالس الإدارات، والسن، وتنوع الخبرات في مجالات العمل والتنوع الجغرافي. وتشمل الأمور الأخرى التي يجب مراعاتها بشكل صريح كلاً من السمات الشخصية، والقدرة على الاتصال، والالتزام بتكريس الوقت اللازم للمهام، والطبيعة التكاملية للمساهمة المميزة التي يمكن أن يقدمها كل من أعضاء المجلس، بالإضافة إلى السمعة المهنية والوضع الاجتماعي.

المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية عن البنك بوجه عام، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك، واستراتيجية المخاطر، والحوكمة، والإشراف عليها ومراقبة تنفيذها. كما يتحمل المجلس مسؤولية الإشراف على الإدارة التنفيذية. ويقوم المساهمون بانتخاب أعضاء المجلس للإشراف على الإدارة والتأكد من الحفاظ على مصالح المساهمين بشكل مضطرد ومسؤول وعلى المدى الطويل.

وفيما يلي توضيح للمسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة:

- تولي المسؤولية عن أعمال البنك وسلامة وضعه المالي واستيفاء المتطلبات الرقابية والقانونية.
- الحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح، والتأكد من إدارة البنك بأسلوب حصيف وفي حدود القوانين والتعليمات السارية، وتماشياً مع سياسات البنك ونزعته للمخاطر والصلاحيات واللوائح ونظم العمل الداخلية.
- وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك والإشراف على إدارته التنفيذية، التي تتولى المسؤولية عن الأنشطة التشغيلية اليومية للبنك.
- اعتماد إطار الرقابة الداخلية والتأكد من مدى سريانه و/أو معرفة حدوده.
- ترسيخ مبدأ استقلالية مجلس الإدارة والتزام كل عضو من أعضاء المجلس في أداء دوره تجاه البنك واتخاذ القرارات بصورة موضوعية.
- التأكد من مراجعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة والتحقق من سريانها وأنها تعكس الوضع الصحيح.
- التأكد من وجود معايير السياسة لدى البنك ومن وجود سياسات مكتوبة تغطي كافة المجالات في البنك.
- الإفصاح عن المعلومات الموثوقة للمساهمين بالسرعة المطلوبة، حيث إن المساهمين يعتمدون على مجلس الإدارة في إبلاغهم بالمعلومات الصحيحة.
- التقييم والتعويض والإحلال للوظائف العليا في الإدارة.

ويشارك أعضاء مجلس إدارة بنك الخليج في مجموعة من البرامج التدريبية المستمرة. وبالإضافة إلى البرنامج التعريفي الرسمي، يتلقى أعضاء المجلس أيضاً نشرات منتظمة لإبلاغهم أولاً بأول بالمسائل المتعلقة بواجباتهم ومسؤولياتهم كأعضاء في مجلس الإدارة.

تنظيم أعمال مجلس الإدارة

يقترح رئيس مجلس الإدارة – بالتشاور مع الإدارة التنفيذية – الموضوعات الأساسية الواجب إدراجها في جدول أعمال كل اجتماع يعقده مجلس الإدارة. ويتم تزويد أعضاء المجلس بالمعلومات والتفاصيل اللازمة قبل انعقاد اجتماعات المجلس، مما يتيح لهم مراجعة الموضوعات قبل اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها خلال اجتماعات المجلس. ويتعين أن ينعقد المجلس على الأقل 6 مرات سنوياً ومرةً واحدةً على الأقل كل ثلاثة أشهر.

ويجب على أمين سر مجلس الإدارة تسجيل محاضر كافة مناقشات مجلس الإدارة، ومقترحات الأعضاء ونتائج أية عملية تصويت تجرى أثناء الاجتماعات. ويكون أمين سر مجلس الإدارة مسؤولاً – تحت إشراف رئيس مجلس الإدارة – عن التأكد من تنفيذ الإجراءات المعتمدة من قبل المجلس فيما يتعلق بمتابعة وتبادل المعلومات بين أعضاء المجلس، واللجان، والإدارة التنفيذية.

أولاً: لجنة الحوكمة

أ- مهام اللجنة

تشرف لجنة الحوكمة على عملية الحوكمة في البنك بشكل عام، على أن تتأكد من الالتزام بقواعد بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة، وتحدد ممارسات الحوكمة في القطاع المصرفي. وتعمل لجنة الحوكمة على التأكد من حماية مصالح المودعين واستيفاء الالتزامات تجاه المساهمين، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى، وذلك بالإشراف على العمليات والإبلاغ عن أي تعارض في المصالح في تعاملات الأطراف ذات العلاقة.

ب- تشكيل اللجنة

- السيد/ عمر قتيبة يوسف الغانم — رئيس اللجنة
- السيد/ بدر ناصر محمد الخرافي — نائب رئيس اللجنة
- السيد/ ساير بدر الساير — عضو اللجنة
- السيد/ صادق الصراف — أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

يجب أن تجتمع لجنة الحوكمة مرتين على الأقل سنوياً. ويكون مطلوباً حضور عضوين لعقد الاجتماع.

د- **الإنجازات الرئيسية خلال عام 2014**

- قامت اللجنة بمناقشة واعتماد التعديلات على اللائحة الداخلية الحالية للجنة الحوكمة، وذلك لتحقيق الإشراف الفعال على وظيفة الالتزام الرقابي.
- اعتماد السياسات والإجراءات والتقارير المتعلقة بالالتزام الرقابي ومكافحة غسيل الأموال.
- مراجعة هيكل الحوكمة الحالي واعتماد التعديلات عليه.
- مراجعة تقارير الإفصاح واعتمادها.
- مراجعة عملية مراقبة سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة.

هـ- **التغيرات خلال العام**

في أعقاب استقالة الدكتور/ غيث مسمار (مدير عام إدارة الشؤون القانونية) من منصبه بتاريخ 28 سبتمبر 2014، تم تعيين السيد/ صادق الصراف (مساعد مدير عام شؤون مجلس الإدارة) أمينا لسر لجنة الحوكمة.

ثانياً: لجنة التدقيق

أ- **مهام اللجنة**

تتولى لجنة التدقيق مهامها في إطار مبادئ وممارسات الحوكمة التي يضعها مجلس الإدارة. وتشجع اللجنة عملية مساءلة كبار المسؤولين، مع التأكد من عملهم بما يخدم مصالح البنك ومساهميه بهدف تعزيز القيمة للمساهمين، مع مراعاة المصالح المشروعة لأصحاب المصالح الآخرين. وتنطوي مهمة لجنة التدقيق على التأكد من مدى كفاية وفاعلية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك، وإبراز القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في البنك والتأكد من كفاية جميع الموارد المتوفرة لوظائف الرقابة. كذلك، تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء مدير عام التدقيق الداخلي مع رفع توصياتها إلى مجلس الإدارة بخصوص ترشيح وتعيين المدقق الخارجي وإنهاء خدمته ومكافأته. وحيث إن فاعلية لجنة التدقيق ترتبط مباشرةً بفاعلية مجلس الإدارة، فهي تعمل عن كثب مع الإدارة التنفيذية للحصول على المعلومات المطلوبة.

ب- **تشكيل اللجنة**

• السيد/ فاروق علي أكبر عبد الله بستكي	رئيس اللجنة
• السيد/ أحمد عبد اللطيف يوسف الحمد	نائب رئيس اللجنة
• السيد/ عمر حمد يوسف العيسى	عضو اللجنة
• السيد/ صادق الصراف	أمين سر اللجنة

جـ- **اجتماعات اللجنة**

يجب أن تجتمع لجنة التدقيق مرةً كل ثلاثة أشهر، أو حسب الحاجة، أو بناءً على طلب رئيس اللجنة أو عضويها. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د- **أهم الإنجازات في عام 2014**

- الإشراف على أنشطة إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مراجعة الخطط والاستراتيجيات والإجراءات وأنشطة المتابعة، والهيكل التنظيمي، مع الميزانيات المالية والمخصصة للموظفين.
- كما وافقت اللجنة على خطة التدقيق الداخلي المرتكزة على المخاطر لعام 2014، وقامت بمراجعة الملاحظات وخطط العمل والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
- قامت اللجنة بعقد اجتماعات مع رئيس التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، دون حضور الإدارة التنفيذية.
- مراجعة نطاق وأسلوب خطط التدقيق للمدقق الخارجي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.
- مراجعة والتوصية إلى مجلس الإدارة بالبيانات المالية السنوية وربع السنوية.
- مراجعة المسائل وخطة العمل والتوصيات الواردة في تقرير الرقابة الداخلية الإلزامي المرسل إلى بنك الكويت المركزي.
- اعتماد هيكل التدقيق الداخلي المعدل، مع نقل تحقيقات الاحتيال تحت تدقيق الخدمات المصرفية الشخصية أو تأكيد الجودة.
- كذلك، ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية، عقدت لجنة التدقيق ولجنة المخاطر اجتماعاً مشتركاً خلال السنة لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك لكلتا اللجنتين.

هـ- **التغيرات خلال السنة**

في أعقاب استقالة السيد/ عبد العزيز البالول (نائب مدير عام شؤون مجلس الإدارة) من منصبه بتاريخ 28 فبراير 2014، تم تعيين السيد/ صادق الصراف كأمين سر لجنة التدقيق بتاريخ 9 مارس 2014.

ثالثاً: لجنة المخاطر

أ- **مهام اللجنة**

تتمحور المهام الأساسية للجنة المخاطر حول مساعدة مجلس الإدارة في تقييم وتحديد المخاطر المالية وغيرها من أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك. وتساهم لجنة المخاطر في تعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة للموضوعات المتعلقة بالمخاطر التي تواجه البنك، وتقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة وآخر المستجدات حول استراتيجية البنك الحالية المستقبلية للمخاطر ونزعته للمخاطر، بالإضافة إلى الإشراف على تطبيق الإدارة التنفيذية للاستراتيجية. وتقوم لجنة المخاطر بتقييم الانكشافات على المخاطر، والتركزات وحدود التحمل، وتقوم باعتماد الحدود الكلية للمعاملات والتداول للمخاطر غير العادية أو الجديدة. كما تقوم اللجنة بمراجعة مخاطر الائتمان المصنفة في المرتبة 6 أو أسوأ والتي تزيد عن 10% من رأس مال البنك. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بمراجعة أية معاملة أو وضع محدد من أوضاع المخاطر يعتبر ذا أهمية في إدارة مخاطر البنك.

ب- تشكيل اللجنة

• السيد/ بدر عبد المحسن الجيعان	رئيس اللجنة
• السيد/ علي مراد يوسف بهبهاني	نائب رئيس اللجنة
• السيد/ بدر ناصر محمد الخرافي	عضو اللجنة
• السيد/ سليم شيخ	أمين سر اللجنة

جـ- اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة المخاطر أربع مرات على الأقل سنوياً. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د- أهم الإنجازات خلال عام 2014

- مراجعة والتوصية بسياسات المخاطر وأطر الاعتماد والمصادقة من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة وتحديث وثيقة النزعة للمخاطر ومصفوفة الصلاحيات للموافقة.
- مراجعة ومناقشة تطبيق التوجيه بمتطلبات رأس المال، خاصةً فيما يتعلق بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) ونتائج اختبارات الضغط.
- مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر.
- مراجعة واعتماد الحدود القطرية وحدود البنوك لمختلف الدول.
- مراجعة تقارير مخاطر الائتمان والمحفظة واعتماد خطط إدارة المخاطر للسنة.

هـ- التغيرات خلال السنة

لم يطرأ أي تغير يذكر في عضوية اللجنة للسنة المنتهية في ديسمبر 2014.

رابعاً: لجنة الترشيحات والمكافآت

أ- مهام اللجنة

تقدم لجنة الترشيحات والمكافآت توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح أعضاء المجلس، وتقوم بمراجعة مهاراتهم وقدراتهم ومؤهلاتهم وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة لدى البنك وبناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بإجراء مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة، مع رفع توصياتها بشأن أي تعديلات يمكن القيام بها لتصب في مصلحة البنك. وتتولى هذه اللجنة مهمة إطلاع أعضاء مجلس الإدارة بشكل مستمر على آخر المستجدات في الصناعة المصرفية.

كما تقوم اللجنة، بالاشتراك مع لجنة المخاطر، بمراجعة هيكل الأجور والمزايا لجميع أعضاء مجلس الإدارة، أو بعضهم، بما في ذلك المبادئ والمعايير المتبعة في تقييم أدائهم السنوي، وتقييم صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة، وصفاتهم القيادية. ولاستكمال مهمتها، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت سنوياً بإعداد ومراجعة سياسة منح المكافآت، ورفعها إلى مجلس الإدارة.

ب- تشكيل اللجنة

• السيد/ أحمد عبد اللطيف يوسف الحمد	رئيس اللجنة
• السيد/ بدر عبد المحسن الجيعان	نائب رئيس اللجنة
• السيد/ جاسم مصطفى بودي	عضو اللجنة
• السيدة/ سلمى الحجاج	أمين سر اللجنة

جـ- اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت مرتين على الأقل في السنة. ويكتمل النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د- أهم الإنجازات خلال عام 2014

- مراجعة واعتماد سياسة المكافآت المعدلة.
- اعتماد بطاقة قياس الأداء للرئيس التنفيذي.
- اعتماد تقرير تقييم فاعلية مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد الخطة التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة حول القيادة الفكرية والتحديثات الفنية.
- مراجعة واعتماد سياسة إدارة المواهب وتخطيط الإحلال.
- مناقشة واعتماد خطة الحوافز طويلة الأمد.

هـ- التغيرات خلال السنة

لم يطرأ أي تغير في عضوية اللجنة خلال السنة المنتهية في ديسمبر 2014.

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور

خلال العام 2014، قام مجلس الإدارة بالاجتماع بشكل منتظم وكان الأعضاء يتلقون المعلومات بين الاجتماعات حول أنشطة البنك ولجان الإدارة. وتم عقد 6 اجتماعات لمجلس الإدارة، و17 اجتماعاً للجان المنبثقة عن المجلس خلال عام 2014.

	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة التدقيق	لجنة الحوكمة	لجنة إدارة المخاطر	لجنة الترشيحات والمكافآت
عدد الاجتماعات في 2014	**6**	**8**	**2**	**4**	**3**
عمـر فتيبـة الغانـم	6	*	2	*	*
علـي مـراد بهبهانـي	4	*	*	3	*
أحمد عبداللطيف الحمد	6	8	*	*	3
بدر عبدالمحسن الجيعان	6	*	*	4	3
بدر ناصـر الخرافـي	5	*	2	3	*
جاسـم مصطفى بـودي	5	*	*	*	3
سايـر بـدر السايـر	4	*	2	*	*
عمر حمد يوسف العيسى	6	8	*	*	*
فـاروق علـي بستكـي	4	7	*	*	*

* ليس عضواً في اللجنة

ويتم تدوين محضر كل اجتماع، ويشكل جزءاً من سجلات البنك.

كذلك، قامت كافة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بتقديم تقارير ربع سنوية إلى مجلس الإدارة بشأن متابعة أعمال اللجان على أساس ربع سنوي. كما تم تقييم مجلس الإدارة من قبل جهة خارجية ومنح تصنيفاً مرتفعاً، مقارنةً بالمجالس المماثلة.

كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية

تشكل أنظمة الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من عمليات البنك في إدارة أعماله. ويضطلع مجلس الإدارة بالمسؤولية الشاملة عن المحافظة على سلامة هذه الضوابط الداخلية وضمان الإشراف المناسب على الإدارة التنفيذية، والتي تكون مسؤولةً عن إنشاء تلك النظم والمحافظة عليها، وعن إدخال التحسينات المستمرة عليها من خلال عمليات التقييم المستمر لها، تلبيةً لمتطلبات وأنشطة البنك، ولضمان التزام البنك بالتعليمات والسياسات الرقابية المعمول بها.

وتشمل العناصر الرئيسية للبنك التي تضمن كفاية نظم الرقابة الداخلية ما يلي:

- توافر سياسات مناسبة ومعتمدة من مجلس الإدارة وإجراءات مناسبة ومعتمدة من الإدارة التنفيذية، خاضعة للمراجعة والتحديث المنتظم للتأكد من فاعليتها وقابليتها للتطبيق.
- وجود لجان متعددة على مستوى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (لجنة المخاطر، لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة، لجنة الأصول والخصوم، اللجان الائتمانية، وغيرها)، الأمر الذي يوفر الحوكمة ويتيح الإشراف على كافة المجالات الهامة، والتأكد من مراقبة الأهداف الرئيسية والإشراف على تنفيذها من خلال تلك اللجان المتخصصة المشكلة لهذا الغرض.
- وجود وحدات متخصصة في الرقابة كوحدة الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، وتوافر العمليات المتوافقة مع مبدأ "خطوط الدفاع الثلاثة" للتأكد من تحديد نقاط الضعف وإبلاغ الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بها.

- توافر مراجعة مستقلة من قبل مجموعة التدقيق الداخلي، التي تقيم عمليات البنك وإجراءاته وأنظمته وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة. ويركز التدقيق الداخلي على المجالات ذات المخاطر المرتفعة، ويتولى عملية التحقيق والتقييم لفاعلية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية وإبلاغ كل من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة عن المسائل ذات الأهمية وفجوات الرقابة بما يتماشى مع إجراءات الإدارة المتفق عليها.
- وجود مراجعات مستقلة لسجلات المحاسبة المالية من قبل مدققين خارجيين وفقاً لمتطلبات القانون المحلي والتعليمات، ورفع تقارير المدققين في شكل كتب الإدارة إلى مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي.
- وجود عملية مراقبة مستقلة للرقابة الداخلية تتم بشكل سنوي من خلال مكتب تدقيق عالمي (غير المدققين الخارجيين للبنك) وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، يتم من خلالها تحديد والإبلاغ عن أي أوجه قصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مع وضع خطة عمل الإدارة لمواجهة تلك المسائل.
- توفير الإشراف من قبل لجنة التدقيق وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين ومراجعة تقارير التدقيق الداخلي وكتب الإدارة، وتقارير مراجعة الرقابة الداخلية وغيرها، وتوفير مراقبة منتظمة لأوضاع تلك المسائل من خلال المتابعة السليمة للتأكد من تطبيق الضوابط بالشكل المناسب لمواجهة تلك المسائل.

كما يقوم البنك بمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية من خلال مكتب تدقيق خارجي وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، علماً بأن آخر تقرير قد صدر في يونيو 2014 ولم ينتج عنه أية ملاحظات هامة (ملحق – أ). وقد تم تقديم ملخص لتقرير مراجعة الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة، الذي قام باستعراضه واعتماده.

ملحق – أ

تقرير السجلات المحاسبية وغيرها من السجلات ونظم الرقابة الداخلية

29 يونيو 2014

السادة/ مجلس الإدارة
بنك الخليج ش.م.ك.
دولة الكويت

برايس ووترهاوس كوبرز
الشطي وشركاه، برج الراية II
الدور 23 – 24
ص.ب: 1753 الصفاة 13018 الشرق، الكويت
تلفون: 5777 2227 965+ – فاكس: 5888 2227 965+
www.pwc.com

تحية طيبة وبعد،

بناء على تكليفكم لنا بتاريخ 19 فبراير 2014، فلقد قمنا بفحص سجلاتكم المحاسبية، وكذلك السجلات الأخرى، كما قمنا بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لدى مصرفكم، التي كانت مطبقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وذلك فيما يختص بنواحي الأعمال التالية الخاصة بمصرفكم:

1. حوكمة الشركات
2. الخدمات المصرفية الشخصية
3. الخدمات المصرفية للشركات
4. الخزينة
5. الاستثمارات
6. الأعمال المصرفية الدولية
7. مكافحة غسل الأموال
8. إدارة المخاطر
9. العمليات
10. تكنولوجيا المعلومات
11. الموارد البشرية
12. المالية
13. الشؤون القانونية
14. إدارة المرافق
15. شكاوى العملاء
16. التدقيق الداخلي
17. المحافظة على سرية معلومات وبيانات العملاء
18. أنشطة الأوراق المالية

وقد تم الفحص وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والمتطلبات الواردة فيما يلي:

- دليل الإرشادات العامة الذي أصدره بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996.

- تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة (Instruction No. 2/BS/IBS/284/2012) المؤرخة في 20 يونيو 2012، ويشمل ذلك المحور الرابع من التعليمات بشأن إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية.
- تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (Instruction No. 2/BS/IBS/308/2013) المؤرخة في 23 يوليو 2013، بشأن مكافحة عملية غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (Instruction No. 2/BS/IBS/278/2012) الصادرة في 9 فبراير 2012، بشأن المحافظة على سرية ما لدى البنوك من معلومات وبيانات خاصة بعملائهم، و

يتضمن التقرير متابعة لملاحظات أثيرت في تقرير مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية السابق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 ورأينا حول مدى كفاية الإجراءات التي قام بها البنك في هذا الصدد.

هذا ونود أن نشير إلى أنه من بين مسؤولياتكم كأعضاء مجلس إدارة بنك الخليج ش.م.ك. العمل على إرساء النظم المحاسبية والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية. من أجل تحقيق هذا الهدف لابد من الاضطلاع على التقديرات والأحكام لقياس النتائج المرجوة مقارنة مع تكلفة المعلومات الإدارية وإجراءات الرقابة. إن الهدف من هذا التقرير هو أن يقدم إليكم تأكيدات معقولة (وليست مطلقة) إن موجودات البنك محمية ضد الخسائر التي يمكن أن تنتج عن تصرفات أو استخدامات غير مسؤولة، وأن المخاطر المصرفية تتم مراقبتها وتقييمها بدقة، وأن العمليات يتم تنفيذها وفقاً لإجراءات التفويض المتبعة، ويتم تسجيلها على نحو صحيح، علاوة على تمكينكم من مزاولة كافة الأعمال بحيطة وحذر.

ونتيجة للمحدودية الكامنة في أي من الأنظمة المحاسبية أو أنظمة الرقابة الداخلية، فإنه قد تحدث أخطاء أو أمور خارجة عن المألوف لا يتم اكتشافها. وكذلك فإن عملية تقييم الأنظمة لفترات مستقبلية مرتبطة بالخطر الناشئ عن احتمال عدم كفاية معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة بسبب تغيرات في الظروف أو نتيجة تدني درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

فبرأينا، آخذين في الاعتبار طبيعة وحجم أعمال البنك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، أن السجلات المحاسبية وكذلك السجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية التي قمنا بفحصها تتفق بشكل مرضي مع متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة (Instruction No. 2/BS/IBS/284/2012) المؤرخة في 20 يونيو 2012، ويشمل ذلك المحور الرابع من التعليمات بشأن إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية، تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (Instruction No. 2/BS/IBS/308/2013) المؤرخة في 23 يوليو 2013، بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (Instruction No. 2/BS/IBS/278/2012) الصادرة في 9 فبراير 2012، بشأن المحافظة على سرية ما لدى البنوك من معلومات وبيانات خاصة بعملائهم، ووفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، باستثناء الأمور الموضحة في الملحقين رقم 3 ورقم 4 المرفقين بهذا التقرير. وليس لهذه الاستثناءات أثراً جوهرياً على مدى معقولية البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، فيما عدا حالات الاحتيال التي قام البنك باتخاذ مخصصات بشأنها في عام 2014.

علاوة على ذلك، قام البنك بإرساء عملية متابعة ربع سنوية حول الاستثناءات الواردة في التقرير للتأكد من القيام باتخاذ الإجراءات التصحيحية للتعامل مع الاستثناءات التي تم تحديثها خلال مرحلة مراجعة الرقابة الداخلية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الملخص

خالد إبراهيم الشطي
ترخيص التدقيق فئة 175أ
برايس ووترهاوس كوبرز (الشطي وشركاه)

كبار المساهمين

فيما يلي كبار المساهمين الذين يحتفظون بحصة مسيطرة تبلغ 5% أو أكثر من رأس مال البنك كما في 31 ديسمبر 2014:

- الهيئة العامة للاستثمار 18.3%
- صناعات الغانم 14.0%
- شركة الغانم التجارية 13.2%
- شركة بهبهاني للاستثمار 6.1 %

سياسة المكافآت

الفلسفة

صممت مكافآت بنك الخليج للإدارة التنفيذية لتساعد في استقطاب وتشجيع والاحتفاظ بالكفاءات القيادية المسؤولة عن النمو الاستراتيجي للبنك وضمان قيمة مستدامة للمساهمين. وتهدف المكافآت التنفيذية القائمة على فلسفة " التميز " إلى بناء روح الجدارة، وإيجاد توازن قوي بين الأداء والراتب، بما يتوافق مع تعليمات وإرشادات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. وتعتبر هذه المكافآت الثابتة والمتغيرة جزءاً لا يتجزأ من إطار المكافآت الخاص ببنك الخليج، بحيث يتمتع هذا الإطار بالخصائص التالية:

- التوافق التام مع الأهداف الاستراتيجية لبنك الخليج ودعم قيمه الأساسية.
- إتاحة استقطاب الكفاءات المطلوبة من الموظفين المحتملين والاحتفاظ بالمواهب الأساسية، والسماح بالانتقال داخل الإدارات والتمييز بناءً على الأداء والجدارة.
- تحقيق العدل والإنصاف، بحيث يتناسب المزيج من المكافآت الثابتة والمتغيرة مع المستويات المختلفة من الأقدمية.

وتوجد لدى بنك الخليج بشكل عام سياسة للمكافآت المتغيرة للمدراء التنفيذيين قائمة على أسلوب " الانكشاف على المخاطر " ، حيث يتم إدخال حوافز كافية لتشجيع الأداء المتميز، بصرف النظر عن أن مجموعة المكافآت المتغيرة قد وضعت لتشجيع تعزيز قاعدة رأس مال البنك وتفادي قبول أي مخاطر زائدة أو غير ضرورية.

وتقوم سياسة المكافآت على الوضوح في عملية الإفصاح عن الرواتب لتسهيل المشاركة الشاملة والبناءة والمناسبة في التوقيت لجميع أصحاب المصالح، وتسمح لهم بتقييم الأداء مقابل أهداف واضحة وتحقيق استراتيجية البنك ونزعته للمخاطر.

هيكل الرواتب

يسعى بنك الخليج إلى تعيين الكفاءات والاحتفاظ بها بشكل تنافسي من الخارج وعادل من الداخل. وتطبق سياسة دفع الرواتب في البنك بشكل متناسق يبدأ من أقل درجة وظيفية إلى أعلاها.

وقد صمم هيكل الرواتب لدى بنك الخليج بحيث يضمن الإنصاف في الرواتب، داخلياً وخارجياً على السواء، ويوفر في الوقت ذاته المرونة اللازمة لتقدير المستويات المختلفة من الأداء الفردي والمسؤولية.

الزيادة السنوية القائمة على الجدارة

يقوم بنك الخليج بتقييم أداء جميع الموظفين بشكل سنوي، ويجوز منح الموظفين المستحقين زيادة قائمة على الجدارة بموافقة الإدارة، بحيث تصبح سارية المفعول من الأول من شهر يناير من كل سنة ميلادية.

الزيادة القائمة على الترقية

يقوم بنك الخليج بترقية الموظفين ذوي الكفاءة والخبرة إلى مناصب أعلى كلما يصبح المنصب الأعلى متاحاً. وتضع تلك الترقية الموظف في درجة وظيفية للمنصب الجديد تؤهله للحصول على زيادة في الراتب الأساسي وتعديل في العلاوات والمزايا المطبقة على المنصب الجديد.

وقد وضعت سياسة المكافآت مع الالتزام التام بالمتطلبات الرقابية، بما في ذلك تطبيق تعليمات " الاحتجاز " الرقابية، التي تسمح للبنك باحتجاز سداد جزء من المكافأة المؤجلة لكبار أعضاء الإدارة التنفيذية بسبب عدم استيفاء بعض شروط الأداء، مثل سوء السلوك، الإهمال، الإدلاء ببيانات غير صحيحة، تجاوز الموافقة الائتمانية و/أو حدود المخاطر، وأية ممارسات غير سليمة للنشاط.

مزايا الموظفين

يقوم بنك الخليج بتوفير مجموعة متنوعة من المزايا للموظفين. ويجوز للموظف أن يحصل على مزايا معينة وفقاً لمعيار الأهلية وشروط الوظيفة. وتشمل هذه المزايا منتجات/خدمات بنك الخليج بشروط تفضيلية، بالإضافة إلى مزايا أخرى غير مصرفية بما يتماشى مع احتياجات العمل وممارسات السوق. ويؤمن البنك كذلك لموظفيه مجموعة من الخدمات المتنوعة تكون إما مجانية أو بأسعار مخفضة.

وقد وضع بنك الخليج خطة ادخار قائمة على أسهم افتراضية للمدراء التنفيذيين الذين يساهمون في نجاح ونمو البنك للاستفادة من التطور المستقبلي للبنك. وتعكس الأسهم الافتراضية القيمة السوقية للأسهم العادية لبنك الخليج ويتم استردادها نقداً من قبل البنك عند استحقاق سعر يعادل سعر السوق للسهم العادي في تاريخ استحقاقه وفقاً لشروط الخطة واستيفائها بالكامل. ولا تشكل الأسهم الافتراضية أسهماً عاديةً أساسيةً لبنك الخليج، وهي بالتالي لا تؤهل حاملها لأي حقوق ملكية في بنك الخليج.

المكافآت المدفوعة لأفراد الإدارة العليا، بما فيها الإدارة التنفيذية

فيما يلي تفاصيل المكافآت المدفوعة للفئات التنفيذية المختلفة لسنة 2014:

ألف د.ك.

التفاصيل	عدد الموظفين	الراتب	المزايا المتغيرة	مكافأة نهاية الخدمة	الإجمالي
كبار أعضاء فريق الإدارة التنفيذية	14	1,970	2,020	119	4,110
الرقابة المالية	3	324	381	16	721
إدارة المخاطر	5	385	338	25	748
المشاركون في أنشطة تحفها المخاطر	37	1,922	1,005	254	3,181

التعريفات:

يعتبر جميع الموظفين المشمولين في الفئات المذكورة أعلاه جزءاً من فريق الإدارة التنفيذية للبنك. ويشمل فريق الإدارة جميع متخذي القرارات ومساعديهم.

ويتألف فريق الإدارة التنفيذية الأساسي من الرئيس التنفيذي، نائب الرئيس التنفيذي، رئيس المدراء الماليين، رئيس مدراء المخاطر، وغيرهم من رؤساء مجموعات العمل. أما المشاركون في أنشطة تحفها المخاطر فهم أعضاء فريق الإدارة في مجموعات العمل التي تتحمل المخاطر في إطار نشاطها.

وقد بلغ إجمالي قيمة المكافآت المدفوعة لخمسة من كبار أعضاء الإدارة التنفيذية 2,554 ألف د.ك. وبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة للرئيس التنفيذي ورئيس المدراء الماليين ورئيس مدراء المخاطر ورئيس المدققين الداخليين 2,042 ألف د.ك.

إدارة وتوزيع رأس المال

مقدمة

أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو 2014 تعليماته حول تطبيق معايير كفاية رأس المال (بازل 3) وفقا لإطار عمل لجنة بازل الذي يسري على البنوك المرخصة في دولة الكويت، بحيث يتم بفعالية استبدال وإحلال المتطلبات السابقة بموجب التعميم الصادر ضمن إطار عمل بازل لسنة 2005 (بازل 2). ساهمت هذه الإصلاحات في تعزيز جودة رأس المال وتقديم عدة متطلبات للمصدات تتماشى مع المقترحات المقدمة من لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS). تتضمن هذه التعليمات متطلبات جديدة لكفاية رأس المال بغرض احتساب والحفاظ على الحد الادنى المطلوب من رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بناءا على توجه قياسي.

هيكل رأس المال

وفقا للإرشادات الصادرة من بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب- ر ب أ/2014/336) يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على الحد الادنى من معدل كفاية رأس المال بنسبة 12% في 2014، و 12.5%، و 13% في 2015 و 2016 على التوالي. تتكون شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET 1) من رأس المال المدفوع والاحتياطيات بما في ذلك احتياطي اعادة تقييم ممتلكات واحتياطي التقييم العادل ناقص اسهم الخزينة؛ وتتألف الشريحة الثانية من رأس المال المساند الحصة المسموح بها من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر). تم تحديد بنك الخليج ضمن البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB)، ولهذا فيجب عليه الاحتفاظ برأس مال اضافي ضمن شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (AT1) بنسبة 1%. ويجب الوفاء بالمتطلبات الجديدة بحلول عام 2016.

يبين الجدول أدناه تفاصيل رأس المال الرقابي لبنك الخليج ("البنك") كما في 31 ديسمبر 2014. إن القيود المدرجة في الجدول ليست مقارنة بصورة مباشرة حيث تعتمد بيانات سنة 2013 على قواعد بازل 2.

مكونات رأس المال	(بالمليون دينار كويتي) **31 ديسمبر 2014**
شريحة حقوق المساهمين (1) من رأس المال: الادوات والاحتياطيات	
رأس المال من اسهم عادية مؤهلة صادرة مباشرة زائد فائض اسهم	**304.8**
الأرباح المحتفظ بها	**54.9**
ايرادات شاملة اخرى متراكمة (واحتياطيات اخرى)	**218.1**
إجمالي الشريحة (1) المؤهلة من رأس المال قبل التعديلات الرقابية	**577.8**
شريحة حقوق المساهمين 1 من رأس المال: التعديلات الرقابية	**-**
استثمارات في اسهم البنك (في حالة عدم مقاصتها بالفعل مقابل رأس المال المدفوع في تاريخ الميزانية العمومية)	**(66.5)**
اجمالي التعديلات الرقابية على شريحة حقوق المساهمين العامة 1	**(66.5)**
شريحة حقوق المساهمين 1	**511.3**
شريحة اضافية 1 الى راس المال: تعديلات	**-**
شريحة اضافية 1 الى راس المال: تعديلات رقابية	**-**
شريحة اضافية 1 الى رأس المال	**-**
شريحة 1 من رأس المال (شريحة 1 = شريحة حقوق المساهمين +1 الشريحة الاضافية)	**511.3**
الشريحة 2: الادوات والمخصصات	**-**
مخصصات عامة ضمن الشريحة 2 من رأس المال	**42.9**
الشريحة 2 قبل التعديلات الرقابية	**42.9**
الشريحة 2: التعديلات الرقابية	**-**
الشريحة 2 من رأس المال	**42.9**
اجمالي رأس المال (اجمالي رأس المال= الشريحة 1 + الشريحة 2)	**554.2**
اجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	**3,587.7**
	-
معدلات رأس المال والمصدات	**-**
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**14.3%**
الشريحة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**14.3%**
اجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**15.4%**
متطلبات المصدات المحددة للبنك (الحد الادنى من متطلبات الشريحة 1 زائد المصدات الرأسمالية التحوطية capital conservation buffer زائد المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية countercyclical buffer زائد متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك ذات التأثير النظامي كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**-**
	-
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	**2.5%**
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	**-**
منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي	**-**
شريحة حقوق المساهمين العامة 1 المتاحة للوفاء بالمصدات (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**2.5%**
	-
الحد الادنى الاساسي	**-**
الحد الادنى الاساسي من معدل حقوق المساهمين العامة الشريحة 1	**8.5%**
الحد الادنى الاساسي من الشريحة 1	**10.0%**
الحد الادنى الاساسي لإجمالي رأس المال باستثناء العملات والمصدات الرأسمالية البنوك المحلية ذات التأثير النظامي	**12.0%**
	-
المبالغ أقل من حدود الخصم (قبل الترجيح بالمخاطر)	**-**
استثمارات غير جوهرية في رأسمال مؤسسات مالية أخرى other financials	**-**
استثمارات جوهرية في أسهم عادية لمؤسسات مالية أخرى	**-**
رهن لخدمة حقوق (بالصافي بعد التزامات الضرائب ذات الصلة)	**-**
موجودات ضرائب مؤجلة ناتجة من فروق مؤقتة (بالصافي بعد التزامات الضرائب ذات الصلة)	**-**
	-
الحدود العليا Caps السارية على إدراج المخصصات في الشريحة 2	**-**
المخصصات المشمولة في الشريحة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحدود العليا Caps)	**-**
الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريحة 2 وفقا للأسلوب القياسي	**-**
المخصصات المشمولة في الشريحة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة لأسلوب التصنيف الداخلي (قبل تطبيق الحدود العليا)	**-**
الحدود العليا المشمولة في مخصصات الشريحة 2 ضمن أسلوب التصنيف الداخلي	**-**

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة إدارة رأس المال لدى بنك الخليج في ضمان الاحتفاظ بقاعدة رأس مال كافية لتدعيم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات الأعمال والنمو المتوقع في التسهيلات الغير المدرجة بالميزانية وأنشطة المتاجرة (ما يترتب عليه مواجهة مخاطر السوق) والموارد المستقبلية واستخدامات الأموال وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية لدى البنك. يتم تخصيص رأس المال إلى مجموعات الأعمال المختلفة ويتم استخدام اختبار الضغط لضمان توافق أهداف البنك الداخلية بخصوص رأس المال مع الحد المقبول من المخاطر التي يتعرض لها البنك.

يسعى البنك إلى المحافظة على التوازن الحذر بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة الدمج النسبي للشريحة (1) والشريحة (2) من رأس المال.

يوضح الجدول التالي تفاصيل الانكشافات المرجحة بالمخاطر ومتطلبات رأس المال الرقابي ونسب رأس المال الرقابية للبنك كما في 31 ديسمبر 2014.

	(بالمليون دينار كويتي)
	31 ديسمبر 2014
الانكشاف لمخاطر الائتمان	
الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان	**3,433.1**
ناقصا: مخصص عام زائد	**(133.8)**
صافي الانكشافات المرجحة لمخاطر الائتمان	**3,299.3**
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	**2.2**
الانكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل	**286.2**
إجمالي انكشافات المخاطر المرجحة	**3,587.7**
متطلبات كفاية رأس المال الرقابي	
مخاطر الائتمان	
بنود نقدية	**-**
مطالبات سيادية	**-**
مطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	**4.9**
مطالبات على البنوك	**20.1**
مطالبات على الشركات	**180.3**
مطالبات على مشتقات الائتمان (حماية البائع)	**2.5**
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	**118.2**
انكشافات القروض المتأخرة	**6.2**
انكشافات أخرى	**79.8**
رأس المال المطلوب للمخاطر الائتمانية	**412.0**
ناقصاً: مخصص عام زائد	**(16.1)**
صافي رأس المال المطلوب للمخاطر الائتمانية	**395.9**
مخاطر السوق	
مخاطر تركز أسعار الفائدة	**-**
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	**0.3**
رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق	**0.3**
رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل	**34.3**
إجمالي رأس المال المطلوب	**430.5**
نسب كفاية رأس المال (نسبة مئوية)	
نسبة الشريحة 1	**14.3%**
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	**15.4%**

إن إجمالي انكشافات المخاطر المرجحة كما في 31 ديسمبر 2014 بمبلغ 3،587.7 مليون دينار كويتي وهو ما يتطلب توفر رأس مال رقابي بنسبة 12% بمبلغ 430.5 مليون دينار كويتي.

إن رأس المال الرقابي المتاح لدى بنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2014 يبلغ554.3 مليون دينار كويتي والذي يرتبط بمعدل كفاية رأس المال بنسبة 15.5%.

إدارة المخاطر

تنظيم الحوكمة وإدارة المخاطر

تم اعتماد سياسة إدارة المخاطر من قبل المجلس بتاريخ 8 أكتوبر 2012 والتي توفر المعلومات اللازمة المتعلقة بفلسفة إدارة المخاطر وأهدافها وسبل الإدارة والهيكل التنظيمي. يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بصورة مستمرة والعمل عند الضرورة على تعديلها وتحسينها لكي تعكس التغيرات الطارئة في المنتجات والسوق. يتضمن نظام إدارة المخاطر ERM (إدارة مخاطر الشركات) كافة مجالات إدارة المخاطر علاوة على تعزيز نظام إدارة المخاطر بالبنك.

قام البنك بتشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة BRC لدعم فاعلية مراقبة المجلس لأمور المخاطر التي تواجه البنك مع تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، متى كان ذلك مناسباً. تقوم لجنة إدارة المخاطر بالإشراف على إدارة مخاطر البنك على أساس كلي مع التأكد من استقلالية وحدة المخاطر للبنك. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة مخاطر الائتمان العالية التي تزيد عن 10% من رأس مال البنك أو وفقاً لما تقدره اللجنة مناسبا. تقدم إدارة المخاطر بالبنك تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر بحيث يكون أعضاء اللجنة على علم بكافة أنشطة البنك التي تعرضه للمخاطر. قام المجلس بتفويض كافة الصلاحيات المتعلقة بقرارات الائتمان (باستثناء التسهيلات الائتمانية الى اعضاء مجلس الادارة والاسماء ذات الصلة) إلى لجنة الائتمان المنبثقة من المجلس في إطار تعليمات بنك الكويت المركزي.

إن تنظيم إدارة المخاطر والمهام والمسئوليات للجان المختلفة مدرج ضمن إيضاح 24 حول البيانات المالية.

حوكمة الشركات

إن بنك الخليج، بقيادة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، قام بتطبيق القواعد الجديدة لحوكمة الشركات 2012 وفقاً لما أعلن عنه بنك الكويت المركزي. كما يعمل البنك على تطبيق أفضل الممارسات العالمية والتي تعتبر ضرورية لوضعه المالي والاجتماعي. قام البنك بتشكيل أربع لجان رئيسية منبثقة عن مجلس الإدارة – لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات ولجنة المكافآت والترشيحات ولذلك لتطبيق حوكمة الشركة لدى البنك. يبين الإيضاح 24 البيانات المالية مهام ومسؤوليات هذه اللجان على نحو مستقل.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تكبد الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. وتنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها. يشرح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يلخص سياسة البنك وإطار العمل المتعلق بإدارة هذه المخاطر.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في أن تؤدي التغيرات في أسعار السوق بما في ذلك أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محافظه الاستثمارية.

يتعرض بنك الخليج لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو البنك. تقوم مجموعة الخزينة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. تراقب مجموعة الاستثمار مخاطر الأسهم فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات التي يملكها البنك. ويتم تحديد مركز الوسطاء الفردي وحدود المتاجرة لكل محفظة ونوع المنتج والمخاطر وذلك لضمان إدارة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك ضمن التعليمات الرقابية لبنك الكويت المركزي ومعايير مخاطر السوق الموضوعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتم مراقبة الاختلافات في أسعار الفائدة وأسعار العملة والسيولة باستمرار من قبل مجموعة الخزينة ويتم مراجعتها دوريا من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. وتعتبر درجات الاختلاف المسموح بها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ضئيلة جدا.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية لدى البنك معاملات تحويل العملات الأجنبية نيابة عن العملاء من الشركات. ويتم تنفيذ معاملات العملاء على أساس المقابله. تقوم مجموعة الخزينة بإجراء عدد محدد من معاملات تداول العملات الأجنبية الخاصة بالبنك وغالبا ما تتضمن عملات مجموعة السبعة بشكل رئيسي وأيضا بالعملات الإقليمية وبعض العملات الفرعية الأخرى. وتعتبر المخاطر هنا محدودة حيث أن مراكز تحويل العملات الأجنبية المفتوحة تعتبر ضئيلة للغاية ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملة المفتوحة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. لا يقوم البنك بالمتاجرة في الاستثمارات ذات الدخل الثابت أو الأوراق المالية.

تقتصر عمليات التداول في سوق المال على الوفاء بمتطلبات تمويل موجودات العملات الاجنبية المحلية والدولية واستثمار أي فوائض. وكسياسة عامة، فإن هذه المراكز لا تتضمن أي عنصر جوهري من مخاطر أسعار الفائدة.

كما تحتفظ مجموعة الخزينة أيضا بمحفظة من سندات الخزينة للحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بمتطلبات السيولة القانونية الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي وإدارة السيولة الفائضة بالعملة المحلية.

يعتبر الدينار الكويتي العملة الرئيسية للبنك. ويتم إدراج غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف لمخاطر تبادل العملات ومخاطر العملات الأجنبية يعتبر محدودا.

مخاطر أسعار الفائدة (السجلات المصرفية)

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالات تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. يبين الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية مخاطر أسعار الفائدة بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك لإدارتها وإطار العمل المعد لذلك.

مخاطر أسعار الأسهم (السجلات المصرفية)

تعتبر مجموعة الاستثمارات مسئولة عن إدارة محفظة الاستثمارات في أوراق مالية في السجلات المصرفية (أي تلك التي ليست لغرض المتاجرة). ووفقا لمعيار المحاسبة الدولية 39 يتم تصنيف الاستثمارات بصفتها "متاحة للبيع" أي الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي يمكن بيعها إذا دعت الحاجة إلى توفير السيولة أو في حالة التغير في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. يتم إدراج الاستثمارات مبدئيا بالقيمة العادلة وتؤخذ الأرباح أو الخسائر غير المحققة اللاحقة والناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة إلى احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية. وعند بيع الاستثمار يتم تحويل تعديلات القيمة العادلة المتراكمة ذات الصلة إلى بيان الدخل كأرباح أو خسائر. كما يقوم بنك الكويت المركزي بوضع الحدود القصوى لإجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية لتمثل 50% من رأسمال البنك.

يعتبر البنك أن أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع قد تعرضت للانخفاض في القيمة عند حدوث انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عند وجود دليل موضوعي آخر على الانخفاض في القيمة. إن تحديد الانخفاض الكبير أو المتواصل يتطلب تقديرات هامة.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد دون تكبد خسائر غير مقبولة. وتنشأ مخاطر السيولة من التمويل العام للأنشطة التي يقوم بها البنك. قام بنك الخليج بالاحتفاظ برصيد من الموجودات السائلة يزيد عن متطلبات الحد الأدنى التي يضعها بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (د) حول البيانات المالية مخاطر السيولة بالتفصيل كما يلخص سياسة البنك وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في الخسارة الناتجة عن مخالفة السياسات او الاجراءات او عدم تنفيذ العمليات. كما تتمثل في أعمال الغش أو الأعمال غير المصرح بها أو الأخطاء أو السهو أو انعدام الكفاءة وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية. يقدم الإيضاح 24 (هـ) حول البيانات المالية مخاطر التشغيل بالتفصيل كما يلخص سياسة البنك وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

يعمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية على تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية في البنك وضمان فاعلية لسيطرة عليها بطريقة متماثلة وعلى المدى البعيد، لضمان حصول البنك على التعويضات مقابل المخاطر التي يتكبدها.

يشتمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية على التقييم الذاتي للمخاطر والمراقبة (RCSA) والمؤشرات الرئيسية للمخاطر. يتم تطبيق إطار العمل في كل وحدة من وحدات الأعمال لدى البنك. كما يطبق البنك آلية للإبلاغ عن الحوادث، يتم الاستعانة بها للإبلاغ عن مخالفة العمليات القياسية الداخلية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب. يجمع البنك بيانات ومعلومات خسائر التشغيل الداخلية بحيث تتيح للبنك اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب لمنع تكبد هذه الخسائر في المستقبل. يستخدم البنك حلول SunGard للمخاطر التشغيلية، وذلك لأغراض مراقبة هذه المخاطر التشغيلية.

مخاطر تحويل العملات الاجنبية

تتمثل مخاطر تحويل العملات الاجنبية في مخاطر تقلب القيمة العادلة او التدفقات النقدية المستقبلية لاداة مالية نتيجة التغيرات في اسعار الصرف الاجنبي. يعرض الايضاح 24 (ج) من البيانات المالية مخاطر تحويل العملات الاجنبية بالتفصيل.

انكشافات المخاطر الائتمانية

يستعين البنك بنظام Moody's لتصنيف المخاطر لتصنيف الانكشافات لمخاطر الائتمان. يوضح الإيضاح 24 حول البيانات المالية عملية التصنيف الداخلي لدى البنك بالتفصيل.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان:

يلخص الجدول التالي إجمالي انكشافات المخاطر الائتمانية لبنك الخليج (قبل تخفيف المخاطر الائتمانية) كما في 31 ديسمبر 2014. وتمثل المبالغ غير الممولة (أي: خارج الميزانية العمومية) إجمالي انكشافات المخاطر الائتمانية قبل تسويات عامل التحويل الائتماني ('CCF') حيث أن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية القصوى للبنك في حالة عجز الأطراف المقابلة.

(بالمليون دينار كويتي)	
31 ديسمبر 2014	
إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	
إنكشافات إجمالي مخاطر الائتمان الممولة	5,497.4
إنكشافات إجمالي مخاطر الائتمان الغير ممولة	1,492.9
مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	**6,990.3**

إن إجمالي انكشافات مخاطر الائتمان الممولة لسنة 2014 هو 78.6% من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.

إن إجمالي الانكشاف للمخاطر الائتمانية المقسم بين الممول وغير الممول استناداً إلى المحفظة القياسية مبين بالتفصيل في قسم الانكشاف لمخاطر الائتمان.

متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان:

إن متوسط الانكشاف للمخاطر كما في 31 ديسمبر 2014 مبين أدناه:

إن التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة (بالمتوسط) كما في 31 ديسمبر 2014:

(ألف دينار كويتي)	2014		
	ممول	غير ممول	المجموع
بنود نقدية	57,807	–	**57,807**
المطالبات على الدول السيادية	1,047,565	16	**1,047,581**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs)	119,859	270	**120,129**
المطالبات على البنوك	394,845	266,305	**661,150**
المطالبات على الشركات	1,579,332	1,011,853	**2,591,185**
المطالبات على مشتقات الائتمان (حماية البائع)	–	99,784	**99,784**
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,001,255	44,980	**1,046,235**
الانكشافات للقروض المتأخرة	191,048	1,308	**192,356**
انكشافات أخرى	999,893	11,127	**1,011,020**
الإجمالي	**5,391,604**	**1,435,643**	**6,827,247**

إن متوسط إجمالي انكشافات مخاطر الائتمان الممولة لسنة 2014 هو 78.97% من مجموع متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان. تم احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لأرقام نهاية الشهر اعتبارا من 31 ديسمبر 2013 و 31 ديسمبر 2014 شامل.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان:

فيما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقا لمحفظة المخاطر الائتمانية القياسية كما في 31 ديسمبر 2014. كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الأساسي من التسهيلات الائتمانية.

مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014 – حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	إجمالي الانكشاف
بنود نقدية	49,511	–	–	–	–	–	**49,511**
المطالبات السيادية	1,112,077	20,869	–	–	–	–	**1,132,946**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	85,881	38,956	–	–	21,155	–	**145,992**
المطالبات على البنوك	9,576	269,278	150,686	22,381	171,805	545	**624,271**
المطالبات على الشركات	2,397,281	158,002	–	7,313	121,897	–	**2,684,493**
المطالبات على مشتقات الائتمان (حماية البائع)	–	86,376	–	–	–	–	**86,376**
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,136,785	226	586	242	473	–	**1,138,312**
الانكشافات للقروض المتأخرة	111,266	–	–	–	–	–	**111,266**
انكشافات أخرى	1,006,104	3,882	1,200	5,488	–	476	**1,017,150**
الإجمالي	**5,908,481**	**577,589**	**152,472**	**35,424**	**315,330**	**1,021**	**6,990,317**
نسبة إجمالي الانكشاف للمخاطر الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية	**84.5%**	**8.3%**	**2.2%**	**0.5%**	**4.5%**	**0.0%**	**100.0%**

غالبية انكشافات البنك لمخاطر الائتمان في الكويت التي تتألف من 5.91 مليار دينار كويتي (84.5% من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) كما في 31 ديسمبر 2014.

التوزيع الجغرافي لمتوسط الانكشافات لمخاطر الائتمان:

يوضح الجدول التالي متوسط اجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان موزعا حسب المنطقة الجغرافية ومحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

مجموع اجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014 (المتوسط)– حسب المنطقة الجغرافية

(بالألف دينار كويتي)	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي دول العالم	إجمالي الانكشاف
بنود نقدية	57,807	–	–	–	–	–	**57,807**
المطالبات السيادية	1,024,798	22,235	–	–	548	–	**1,047,581**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	62,090	40,067	–	–	17,972	–	**120,129**
المطالبات على البنوك	15,518	193,914	193,755	52,579	204,871	513	**661,150**
المطالبات على الشركات	2,380,748	109,500	231	4,942	95,712	52	**2,591,185**
المطالبات على مشتقات الائتمان (بائع الحماية)	–	99,784	–	–	–	–	**99,784**
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,044,777	186	572	245	265	190	**1,046,235**
الانكشافات للقروض المتأخرة	192,356	–	–	–	–	–	**192,356**
انكشافات أخرى	994,100	4,760	694	4,944	–	6,522	**1,011,020**
الإجمالي	**5,772,194**	**470,446**	**195,252**	**62,710**	**319,368**	**7,277**	**6,827,247**
نسبة إجمالي الانكشاف للمخاطر الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية	**84.5%**	**6.9%**	**2.9%**	**0.9%**	**4.7%**	**0.1%**	**100.0%**

توزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال:

فيما يلي بيان بتوزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2014:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014 – حسب قطاع الأعمال

(بالألف دينار كويتي)	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	إنشاءات	تصنيع	عقارات	خدمات أخرى	الإجمالي
بنود نقدية	-	-	-	-	-	-	-	49,511	**49,511**
المطالبات السيادية	-	132,318		-	22	-	-	1,000,606	**1,132,946**
المطالبات على									
مؤسسات القطاع العام	-	–	8,513	41,468	–	–	–	96,011	**145,992**
المطالبات على البنوك	-	611,367	289	–	12,615	-	-	-	**624,271**
المطالبات على الشركات	6,279	376,196	421,118	114,963	970,690	372,706	–	422,541	**2,684,493**
المطالبات على مشتقات الائتمان (حماية البائع)	-	86,376	–	–	–	–	-	-	**86,376**
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	1,078,753	139	24,244	77	23,089	3,368	-	8,642	**1,138,312**
الانكشافات للقروض									
المتأخرة	6,406	-	17,929	-	7,245	-	76,327	3,359	**111,266**
انكشافات أخرى	123,251	-	-	-	-	-	713,285	180,614	**1,017,150**
المجموع	**1,214,689**	**1,206,396**	**472,093**	**156,508**	**1,013,661**	**376,074**	**789,612**	**1,761,284**	**6,990,317**
نسبة إجمالي الانكشاف حسب قطاعات الأعمال	**17.4%**	**17.3%**	**6.8%**	**2.2%**	**14.5%**	**5.4%**	**11.3%**	**25.1%**	**100.0%**

توزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة استحقاق:

الجدول التالي يبين تفاصيل باقي مدة الاستحقاق لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان (بعد المخصصات المحددة) وتم تحليلها وفقا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2014.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014

	لغاية شهر	**1-3 أشهر**	**3-6 أشهر**	**6-12 أشهر**	**1-3 سنة**	**أكثر من 3 سنوات**	**الإجمالي**
بنود نقدية	49,511	-	-	-	-	-	**49,511**
المطالبات السيادية	476,842	416,339	135,308	74,644	22,302	7,511	**1,132,946**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	3	10,015	5,520	13,312	117,142	**145,992**
المطالبات على البنوك	173,208	29,577	71,420	45,694	171,517	132,855	**624,271**
المطالبات على الشركات	101,158	893,571	359,173	358,811	461,594	510,186	**2,684,493**
المطالبات على مشتقات الائتمان (حماية البائع)	-	-	-	-	86,376	-	**86,376**
الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد	142,186	18,025	15,281	17,170	101,543	844,107	**1,138,312**
الانكشافات للقروض المتأخرة	-	-	-	-	–	111,266	**111,266**
انكشافات أخرى	60,918	482,160	156,188	48,560	86,426	182,898	**1,017,150**
المجموع	**1,003,823**	**1,839,675**	**747,385**	**550,399**	**943,070**	**1,905,965**	**6,990,317**
نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقي مدة الاستحقاق	**14.4%**	**26.3%**	**10.7%**	**7.9%**	**13.5%**	**27.2%**	**100.0%**

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب قطاعات الأعمال:

يبين الجدول التالي تحليل للقروض منخفضة القيمة (الأجزاء المتأخرة والرصيد القائم) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامة) حسب قطاعات الأعمال كما في 31 ديسمبر 2014:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2014

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)			
(بالألف دينار كويتي)	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	غطاء المخصصات المحددة
قروض شخصية	9,125	20,560	11,435	55.6%
مالية	–	–	–	–
تجارية	17,878	21,137	3,313	15.7%
النفط الخام والغاز	–	–	–	–
إنشاءات	5,022	5,044	3,729	73.9%
تصنيع	–	–	–	–
عقارات	70,847	70,847	–	–
أخرى	7,113	8,337	1,268	15.2%
الإجمالي	**109,985**	**125,925**	**19,745**	**15.7%**

انخفضت القروض متعثرة الأداء بمبلغ 114.8 مليون دينار كويتي في 2014 (لمزيد من التفاصيل، انظر إيضاحي 12 و 24 (أ) حول البيانات المالية والجدول التالي).

المخصصات المحملة حسب قطاعات الأعمال:

فيما يلي تحليل لمصروفات المخصصات والمشطوبات حسب قطاعات الأعمال:

مصروفات المخصصات والمشطوبات خلال 2014 (حسب قطاعات الأعمال)

	تحميل / (إصدار) مخصص انخفاض القيمة		
(بالألف دينار كويتي)	مخصص محدد	مخصص عام	المجموع
قروض شخصية	4,485	2,744	**7,229**
مالية	13,963	4,815	**18,778**
تجارية	5,236	(111)	**5,125**
النفط الخام والغاز	–	367	**367**
إنشاءات	(151)	476	**325**
تصنيع	–	16,490	**16,490**
عقارات	65,525	364	**65,889**
أخرى	1,792	(18,655)	**(16,863)**
المجموع	**90,850**	**6,490**	**97,340**

لا تتضمن المصروفات المحددة أعلاه مبلغ 85.9 مليون دينار كويتي يمثل مبالغ مشطوبة خلال السنة.

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب القطاعات الجغرافية:

فيما يلي التقسيم الجغرافي للقروض التي انخفضت قيمتها (أي متعثرة الأداء) وغطاء المخصصات المتعلق بها كما في 31 ديسمبر 2014.

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2014

	قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء)			
(بالألف دينار كويتي)	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	المخصصات المحددة النقدية وغير النقدية	غطاء المخصصات المحددة
الكويت	109,985	125,925	19,745	15.7%
دول الشرق الأوسط الأخرى	–	–	–	–
غرب أوروبا	–	–	–	–
امريكا وكندا	–	–	–	–
آسيا باسفيك	–	–	–	–
باقي دول العالم	–	–	–	–
المجموع	**109,985**	**125,925**	**19,745**	**15.7%**

الانكشاف لمخاطر الائتمان:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان:

فيما يلي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني المرتبط بالأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3، ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014 وقد تم تحليله وفقًا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
(بالألف دينار كويتي)	ممول	غير ممول	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل مخاطر الائتمان	عقود تحويل العملات الأجنبية بعد معامل التحويل الائتماني	الاجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
بنود نقدية	49,511	–	**49,511**	49,511	–	–	**49,511**
المطالبات السيادية	1,132,924	22	**1,132,946**	1,132,924	11	311	**1,133,246**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	145,719	273	**145,992**	145,719	195	–	**145,914**
المطالبات على البنوك	378,337	245,934	**624,271**	378,337	120,842	404	**499,583**
المطالبات على الشركات	1,576,814	1,107,679	**2,684,493**	1,576,814	500,286	287	**2,077,387**
مطالبات المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	–	86,376	**86,376**	–	86,376	–	**86,376**
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,096,519	41,793	**1,138,312**	1,096,519	18,153	–	**1,114,672**
انكشافات القروض المتأخرة	109,985	1,281	**111,266**	109,985	641	–	**110,626**
انكشافات أخرى	1,007,586	9,564	**1,017,150**	1,007,586	8,930	–	**1,016,516**
المجموع	**5,497,395**	**1,492,922**	**6,990,317**	**5,497,395**	**735,434**	**1,002**	**6,233,831**

تخفيف مخاطر الائتمان

وفقا للأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3 بخصوص مخاطر الائتمان، يتم تطبيق أساليب تخفيف مخاطر الائتمان للحد من الانكشافات للمخاطر الائتمانية المرجحة وذلك لأغراض كفاية رأس المال. يبين إيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يوضح سياسة وإطار عمل البنك الموضوع لإدارة هذه المخاطر. وفقا لمعايير بازل 3 الخاصة بتقديم العقارات كضمان فسيتم تطبيقها خلال خمس سنوات بزيادة 10% كل سنة.

تتطلب سياسة الائتمان لدى البنك التحفظ الشديد فيما يتعلق بنسب الحد الأدنى من تغطية الضمانات ويسانده نسب الاسترداد. عندما تنخفض قيمة الضمان المحتفظ به مقابل قرض معين إلى أقل من نسبة تغطية الضمان المقدرة مبدئيا وتصل إلى حد نسبة الاسترداد، يلتزم العميل بتقديم ضمان إضافي وذلك لاستعادة نسبة تغطية الضمان المتفق عليها. يتم تقييم الضمان العقاري مرة واحدة سنويا من قبل اثنين من مقيمي العقارات المستقلين (مع تطبيق التقدير الأقل من بين تقييمين) ويتم تقييم الأسهم المدرجة يوميا باستخدام أسعار البورصة المتداولة للرهونات المباشرة وشهرياً إذا كان محتفظ بها من خلال مدير محفظة.

في بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / شركات من الأفراد أو الشركات ذات الملاءة الائتمانية العالية للمساعدة في تأمين التسهيلات الائتمانية. كما أن الكفالات الشخصية / كفالات الشركات لا تشكل أساليب مؤهلة لتخفيف مخاطر الائتمان لأغراض كفاية رأس المال بموجب الأسلوب القياسي لمعايير بازل 3.

عادة ما تكون القروض الاستهلاكية غير مضمونة ولكن يتم التخفيف من مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط "تحويل الراتب" حيث يطالب صاحب العمل للعميل (وعادة ما يكون وزارة حكومية) تحويل راتب العميل مباشرة إلى حسابه لدى بنك الخليج. كما أن الضمان أو التأمين الذي يكون عادة على هيئة وديعة محجوزة لدى بنك الخليج أو تحويل لمكافأة نهاية الخدمة أو ضمان شخصي يتم الحصول عليه في حالات نادرة عندما يتم منح القروض الاستهلاكية إلى العملاء دون إجراء تحويل الراتب إلى البنك.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان المخاطر:

يعرض الجدول التالي توزيع الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014 والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان المخاطر إلى انكشافات مقدرة وغير مقدرة:

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2014:

	الانكشاف لمخاطر الائتمان / تخفيف مخاطر الائتمان					الموجودات المرجحة بالمخاطر		
	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان			الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	مقدرة	غير مقدرة	الإجمالي
(بالألف دينار كويتي)		عقارات مؤهلة	كفالات مالية مؤهلة	ضمانات مؤهلة				
بنود نقدية	49,511	-	-	-	**49,511**	-	-	**-**
المطالبات السيادية	1,133,246	-	11	-	**1,133,235**	-	-	**-**
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	145,914	-	14,395	-	**131,519**	41,226	-	**41,226**
المطالبات على البنوك	499,583	-	929	-	**498,654**	166,125	1,666	**167,791**
المطالبات على الشركات	2,077,387	80,042	494,984	-	**1,502,361**	-	1,502,362	**1,502,362**
المطالبات على المشتقات الائتمانية (حماية البائع)	86,376	-	-	-	**86,376**	20,789	-	**20,789**
الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد	1,114,672	126	124,066	-	**990,480**	-	984,746	**984,746**
انكشافات القروض المتأخرة	110,626	56,498	1,211	-	**52,917**	-	51,672	**51,672**
انكشافات أخرى	1,016,516	188,921	325,313	-	**502,282**	-	664,558	**664,558**
المجموع	**6,233,831**	**325,587**	**960,909**	-	**4,947,335**	**228,140**	**3,205,004**	**3,433,144**

إن معظم أشكال تخفيف مخاطر الائتمان تكون على هيئة ضمان مالي مؤهل والذي يتمثل بشكل رئيسي في أسهم مدرجة في بورصة الكويت وودائع نقدية.

محفظة المتاجرة

تقتصر محفظة المتاجرة على مبلغ معقول لمراكز العملات المفتوحة في سياق إدارة الميزانية العمومية للبنك ويتم إجراء قدر محدود من التداول في السوق النقدي.

يستخدم البنك الأسلوب القياسي لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ويستخدم البنك قيمة المتاجرة المعرضة للمخاطر لتقييم ومراقبة مخاطر تحويل العملات الأجنبية. وفقا لقواعد بازل 3، يحدد اجمالي الانكشاف لمخاطر السوق بضرب رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق بنسبة 12.5 لغرض احتساب اجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر.

يعرض الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2014:

(بالألف دينار كويتي)	
مخاطر السوق	31 ديسمبر 2014
مخاطر تركز أسعار الفائدة	–
مخاطر تحويل العملات الأجنبية	173
إجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق	**173**
مخاطر السوق - الموجودات المرجحة	**2,163**

كما في 31 ديسمبر 2014، كان إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق 173 الف دينار كويتي مساويا للموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق والبالغ قيمتها 2.2 مليون دينار كويتي.

مخاطر التشغيل

تم تصنيف أنشطة الأعمال لدى بنك الخليج إلى ثلاثة أقسام كما يلي: المتاجرة والمبيعات – الخدمات المصرفية التجارية – الخدمات المصرفية للأفراد. يتم استخدام أسلوب تسعير تحويلات الأموال الداخلية في البنك لتوزيع إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بين الأنشطة المذكورة أعلاه.

يبين الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2014:

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2014

(بالألف دينار كويتي)	متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات	معامل بيتا	رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل
المتاجرة والمبيعات	21,477	18%	3,866
الخدمات المصرفية التجارية	79,580	15%	11,937
الخدمات المصرفية للأفراد	59,113	12%	7,094
الإجمالي	**160,170**	–	**22,897**
إجمالي الانكشاف لمخاطر التشغيل المرجحة	–	–	**286,213**

وفقا لتعليمات بازل 3، يحدد إجمالي الانكشاف لمخاطر التشغيل بضرب رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل بنسبة 12.5 لغرض احتساب اجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر. يشمل اجمالي الإيرادات صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات غير المتولدة من الفوائد مع استبعاد الأرباح المحققة من بيع الأوراق المالية في السجلات المصرفية. إن إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل والبالغ 22.9 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014 كان مساويا للانكشاف لمخاطر التشغيل المرجحة والمقدر بمبلغ 286.2 مليون دينار كويتي.

مخاطر أسعار الأسهم في السجلات المصرفية

إن بنك الخليج لا يتداول في الأسهم. يتم الاحتفاظ بجميع استثمارات البنك في أوراق مالية في السجلات المصرفية (أي لغير المتاجرة) ويتم تصنيفها تحت بند موجودات مالية "متاحة للبيع" وتمثل الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسيولة أو في حالة التغير في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. إن القيم العادلة للأدوات المسعرة مبنية على أساس أسعار الشراء عند الإقفال أو باستخدام السعر الحالي في السوق لتلك الأداة. تتطلب القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة تقديرًا جوهريًا. كما أن القيم العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة أو صناديق حصص الاستثمار أو الوسائل الاستثمارية المشابهة مبنية على أساس آخر سعر تداول معلن.

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المحتفظ بها كما في 31 ديسمبر 2014 وكذلك الأرباح غير المحققة المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة للاسهم وتداعيات رأس المال الرقابي. كما يبين الجدول أيضاً الربح تحقق بيان الدخل من الاستبعادات التي تم القيام بها في 2014.

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2014

(بالألف دينار كويتي)	أسهم متداولة علنًا	أسهم متداولة بصورة غير علنية	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية	54,166	28,173	82,339
أرباح غير محققة في حقوق الملكية (جزء من الشريحة 1)	4,747	4,427	9,174
تفاصيل رأس المال الرقابي			
متطلبات رأس المال الرقابي	6,214	3,190	9,404
تفاصيل بيان الدخل			
إيرادات من بيع الاستثمارات في أوراق مالية	–	–	**6,108**

لدى البنك استثمارات جوهرية في مؤسسة مالية تم تصنيفها كاستثمارات في مؤسسات مالية اقل من حدود الخصم.

مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية

يتأثر صافي إيرادات الفوائد المستقبلية بالحركات في أسعار الفائدة، ويتركز الجزء الرئيسي من إدارة البنك لمخاطر السوق في السجلات المصرفية (لغير المتاجرة) في إدارة حساسية صافي إيرادات الفوائد للبنك تجاه التغييرات في أسعار الفائدة في السوق.

إن حساسية صافي إيرادات الفوائد تجاه التغيرات في أسعار الفائدة مبينة في إيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالاطراف المقابلة

قام البنك بتطوير مجموعة من السياسات والعمليات لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بالاطراف المقابلة والابلاغ عنها. تتكامل هذه السياسات مع ادارة مخاطر الائتمان وتم تطبيقها لوضع الحدود الداخلية للمؤسسة فيما يتعلق بالحد الاقصى من الانكشاف بناءا على التصنيف الائتماني للطرف المقابل. حيث تخصص حدود الانكشاف الاعلى للاطراف المقابلة عالية التصنيف، في حين تطبق حدود الانكشاف المنخفضة على الاطراف المقابلة منخفضة التصنيف. وقد تم تطوير هذه الحدود بناءا على احتمالات تعثر العملاء بناءا على مستوى المخاطر المرتبط بكل منهم. وفي ضوء احتمالات التعثر، يسعى البنك الى الحد من تكبد خسائر غير متوقعة.

بالنسبة للمشتقات، فقد تم تطوير هيكل الحدود بناءا على أجل العقد ومخاطر تقلب الاوراق المالية. وقد تم تصميم هياكل حدود الاطراف المقابلة وفقا لحدود المنتجات بناءا على الحد الاقصى من المخاطر اليومية.

سياسة المكافآت

تقدم لجنة المكافآت والترشيحات توصياتها الى مجلس الادارة بشأن ترشيح اعضاء مجلس الادارة ومراجعة مهاراتهم وقدراتهم ومؤهلاتهم وفقا للسياسات والمعايير المعتمدة لدى البنك وبناءا على تعليمات بنك الكويت المركزي. تجري اللجنة مراجعة سنوية لهيكل مجلس الادارة مع ابداء التوصيات حول التغييرات التي يمكن اجراءها بما يخدم مصالح البنك.

كما تتحقق اللجنة من اخطار اعضاء مجلس الادارة بأحدث الامور المصرفية. وتقوم اللجنة بالتعاون مع لجنة المخاطر بمراجعة التعويضات والمزايا التي يحصل عليها جميع اعضاء الادارة التنفيذية او بعضهم بما في ذلك المبادئ والمعايير المستخدمة لتقييم الاداء السنوي بما في ذلك اداء اعضاء مجلس الادارة ومعايير القيادة. ولأداء هذه المهام، تقوم اللجنة بإعداد ومراجعة سياسة منح المكافآت لمجلس الادارة.

تشكيل اللجنة :

• احمد عبد اللطيف يوسف الحمد	رئيس اللجنة
• بدر عبد المحسن الجيعان	نائب الرئيس
• جاسم مصطفى بودي	عضو
• سلمى الحجاج	امين اللجنة

اجتماعات اللجنة

تعقد اللجنة اجتماعاتها مرتين سنويا على الاقل ويجب حضور عضوين على الاقل لعقد الاجتماع.

يتم تحديد مكافآت التنفيذيين بالبنك للمساهمة في جذب المواهب القيادية وتحفيزها والحفاظ عليها لتولي مسئولية تحقيق النمو الاستراتيجي للبنك والتأكد من تقديم مكافآت للتنفيذيين تساهم في تحقيق قيمة مستمرة للمساهمين بناءا على فلسفة " الفصل" لإرساء فلسفة القيم وتحقيق التوازن بين اداء الاعمال ومكافآت التنفيذيين والالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي وسوق الاوراق المالية. تعتبر المكافآت الثابتة والمتغيرة جزءا اساسيا من الاطار العام للبنك والذي يتمثل في:

- التكامل الوثيق مع الاهداف الاستراتيجية للبنك ودعم القيم الاساسية
- امكانية تحقيق الصورة المرجوة للموظفين المحتملين والحفاظ على المواهب الاساسية والانتقالات الداخلية والتمييز بناءا على الاداء، و
- العدالة والمساواة- التحقق من الجمع بين المكافآت المتغيرة على مختلف المستويات الادارية العليا.

يجب على بنك الخليج بشكل عام أن يقدم مكافآت متنوعة لكبار التنفيذيين بناءا على توجه " المعرض للخطر " بغرض تقديم حوافز كافية لتشجيع الاداء الحالي دون النظر الى ان مجموع المكافآت الحالي يشجع على تعزيز قاعدة رأس المال للبنك ويمنع التنفيذيون من التعرض لمخاطر زائدة وغير ضرورية.

تعتمد سياسة تحديد المكافآت على التحقق من تقديم افصاحات واضحة وشاملة وحديثة عن المكافآت لتسهيل المشاركة البناءة لجميع المساهمين والسماح لهم بتقييم الاداء مقابل اهداف وانجازات واضحة لاستراتيجية البنك وقائمة المخاطر.

- **هيكل الرواتب:**

يسعى البنك الى تعيين افضل الكوادر والاحتفاظ بهم وذلك على اساس تنافسي يتسم بالعدالة على المستوى الداخلي. وتطبق سياسة الرواتب بصورة متسقة من اقل الدرجات الوظيفية الى الدرجات العليا.

تم تصميم هيكل الرواتب المطبق ببنك الخليج لضمان العدالة في تحديد المرتبات الداخلية والخارجية مع توافر المرونة لمكافأة الاداء الفردي ومستويات المسئولية.

- **مكافآت الاداء المتميز السنوية:**

يقوم بنك الخليج بمراجعة اداء جميع الموظفين على اساس سنوي مع امكانية منح الموظفين مكافأة الاداء المتميز وفقا لقرار الاداء ويسري ذلك اعتبارا من الاول من يناير من كل سنة.

- **مكافأة الترقية:**

يقوم بنك الخليج بترقية الموظفين ممن يتسمون بالتميز والخبرة في الاداء في حالة وجود الوظيفة المناسبة. يحصل الموظف على الترقية الى درجة وظيفية جديدة ما يترتب عليه زيادة في الراتب الاساسي والتغير في البدلات والمزايا الخاصة بالوظيفة الجديدة.

- **مزايا الموظفين:**

يقدم البنك مجموعة من المزايا الوظيفية. ويتأهل الموظف للحصول على مزايا معينة وفقا لمعايير التأهل وشروط الوظيفة. ويتضمن ذلك منتجات/خدمات بنك الخليج بالنسبة للبنود التفضيلية والمزايا غير المصرفية بما يتفق مع احتياجات العمل وممارسات السوق. كما يتيح البنك لموظفيه مجموعة من الخدمات المصرفية بدون رسوم أو برسوم مخفضة.

يطبق البنك خطة Shadow Equity Plan للاسهم حيث يقدم البنك فرصة للتنفيذيين للمساهمة في نجاح ونمو البنك والاستفادة من التطور المستقبلي للمؤسسة. تعكس هذه الاسهم القيمة السوقية للاسهم العادية لبنك الخليج ويتم استردادها نقدا من قبل بنك الخليج عند بيعها بسعر يساوي السعر السوقي للاسهم العادية للبنك في تاريخ التداول وفقا لشروط الخطة شريطة الوفاء بجميع شروط الخطة. لا تتضمن اسهم الخطة أي اسهم عادية لبنك الخليج وبهذا فلا يحق لحامل هذه الاسهم الحصول على أي حقوق ملكية او حصص ملكية في بنك الخليج.

المكافآت المدفوعة الى الادارة الرئيسية بما في ذلك الادارة التنفيذية:

اجمالي قيمة المكافآت في السنة المالية الحالية	غير مقيدة	مؤجلة
مكافآت ثابتة		
على اساس نقدي	1،617	–
اسهم وادوات مرتبطة بالأسهم	–	–
اخرى	–	–
مكافآت متنوعة		
على اساس نقدي	1،412	–
اسهم وادوات مرتبطة بالأسهم	230	83
اخرى	216	–

فئات الموظفين	عدد الموظفين في كل فئة	اجمالي المكافآت المدفوعة
الادارة العليا	9	1،377
الموظفين في مواجهة المخاطر المادية	6	927
وظائف الشئون المالية والرقابة	7	1،171

يمثل جميع الموظفين ضمن الفئات المشار اليها سابقا جزءا من مجموعة ادارة البنك. وتضم مجموعة ادارة البنك جميع الموظفين المسئولين عن اتخاذ القرارات الرئيسية ومساعديهم.

تضم فئة موظفي الادارة العليا والادارة التنفيذية الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ومدير عام الخدمات المصرفية الشخصية للشركة والاستثمار ورئيس المدراء الماليين ورئيس مدراء المخاطر الى جانب احتياجات الاعمال الاخرى.

في حين تضم فئة الموظفين ممن يواجهون المخاطر الرئيسية في مجموعة الادارة الموظفين المسئولين عن مواجهة المخاطر في سياق انشطة العمل المعتاد.

بلغ اجمالي المكافآت المدفوعة لخمسة من كبار التنفيذيين 694 الف دينار كويتي. في حين بلغ اجمالي المكافآت المدفوعة الى الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ومدير عام الخدمات المصرفية الشخصية للشركة والاستثمار ورئيس المدراء الماليين ورئيس مدراء المخاطر ورئيس المدققين الداخليين 694 الف دينار كويتي.

لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على التقرير السنوي- الجزء الرابع من حوكمة المؤسسة.

نموذج معدل رفع الافصاحات العامة

وفقـا لتعليمـات بنـك الكويـت المركـزي (التعميم الصادر من بنك الكويـت المركزي رقم 2/ ب س/ 342/ 2014)، يجب على البنوك الكويتيـة الحفاظ على معدل رفع بحد ادنى 3% اعتبارا من 2014/12/31. ويتم احتساب معدل الرفع كنسبة من الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3 الى اجمالي الانكشاف. ويمثل اجمالي الانكشاف مجموع الانكشافات داخل وخارج الميزانية العمومية بعد تعديل معامل التحويل الائتماني.

رقم	البند	*المبلغ (بالألف دينار كويتي)*
	إطار معدل الرفع	
	الانكشافات داخل الميزانية	
1.	البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تحويل الاوراق المالية ومع ادراج الضمانات)	5,330,878
2.	(مبالغ الموجودات المخصومة عند تحديد الشريحة 1 من رأس المال وفقا لقواعد بازل 3)	–
3.	**اجمالي الانكشافات داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تحويل الاوراق المالية) (مجموع البند 1 و 2)**	**5,330,878**
	انكشافات المشتقات	
4.	تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (بالصافي بعد هامش فروق النقد المؤهلة)	–
5.	المبالغ المضافة الى PFE المرتبطة بجميع معاملات المشتقات	–
6.	اجمالي ضمانات المشتقات المقدمة والمخصومة من موجودات الميزانية العمومية	–
7.	(الخصومات من الموجودات المدينة لهامش فروق النقد المقدم في معاملات المشتقات)	–
8.	المراكز المقابلة المركزية المعفاة لانكشافات التجارة التي تم مقاصتها للعملاء	–
9.	المبلغ الاسمي المعدل للمشتقات الائتمانية المكتتبة	–
10.	(المبادلات الاسمية التي تم تسويتها بصورة فعالة والخصومات المضافة للمشتقات الائتمانية المكتتبة)	–
11.	**اجمالي انكشافات المشتقات (مجموع البنود من 4 الى 10)**	–
12.	اجمالي موجودات تمويل الاوراق المالية	–
13.	(المبالغ المقاصة للأرصدة النقدية الدائنة والمدينة من اجمالي موجودات تمويل الاوراق المالية	–
14.	انكشافات الاطراف المقابلة المركزية لموجودات تمويل الاوراق المالية	–
15.	انكشافات معاملات الوكلاء	–
16.	**اجمالي انكشافات معاملات تمويل الاوراق المالية (مجموع البنود من 12 إلى 15)**	–
	انكشافات اخرى خارج الميزانية	
17.	انكشافات خارج الميزانية (قبل تنفيذ معامل التحويل الائتماني)	2,343,693
18.	تعديلات المبالغ المكافئة للتحويل الائتماني)	(1,477,278)
19.	**البنود خارج الميزانية (مجموع البنود 17 و 18)**	**866,415**
	رأس المال واجمالي الانكشافات	
20.	الشريحة 1 من رأس المال	**511,361**
21.	اجمالي الانكشافات (مجموع البنود 3 و 11 و 16 و 19)	**6,197,293**
	معدل الرفع	
22.	**معدل رفع بازل 3 (الشريحة 1 من رأس المال (20) / اجمالي الانكشافات (21))**	**8.25%**

يعرض الجدول التالي مطابقة الموجودات داخل الميزانية وفقا للبيانات المالية المعلنة مع مجموع مبلغ الانكشاف لقياس معدل الرفع.

ملخص المقارنة بين حساب الموجودات مقابل قياس انكشاف معدل الرفع

رقم	البند	المبلغ *(بالألف دينار كويتي)*
1.	إجمالي الموجودات المجمعة وفقاً للبيانات المالية المعلنة	5,330,878
2.	تعديل الاستثمارات في المؤسسات المصرفية والمالية وشركات التأمين المجمعة لأغراض المحاسبة ولكن خارج نطاق التجميع القانوني	–
3.	تعديل موجودات الامانة المحققة في الميزانية العمومية وفقا لاطار المحاسبة التشغيلي مع الاستبعاد من قياس انكشاف معدل الرفع	–
4.	تعديلات الادوات المالية المشتقة	–
5.	تعديلات معاملات تمويل الاوراق المالية (أي ريبو والمعاملات المماثلة من الاقراض المكفول بضمان)	–
6.	تعديل البنود خارج الميزانية (التحويل الائتماني للمبالغ المكافئة للانكشافات خارج الميزانية)	866,415
7.	تعديلات اخرى	–
8.	**انكشاف معدل الرفع**	**6,197,293**

”سنعمل على الارتقاء بكل ما نقوم به في ظل معايير صارمة للتعامل مع المخاطر،
وذلك وفقاً لسياساتنا التي ساعدت
في جعل بنك الخليج مصرفاً
يتميز بالأمان والتوجه السليم“

عمر قتيبة الغانم
رئيس مجلس الإدارة

البيانات المالية

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين 64
بيان الدخل 66
بيان الدخل الشامل 67
بيان المركز المالي 68
بيان التدفقات النقدية 69
بيان التغيرات في حقوق الملكية 70
إيضاحات حول البيانات المالية 71

EY
نبني عالما أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق رقم 74 الصفاة
الكويت الصفاة 13001
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق 18-21
شارع أحمد الجابر

هاتف: 5000 2295 / 2880 2245
فاكس: 6419 2245
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

Deloitte.
ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي- الدور السابع والتاسع
ص.ب : 20174 الصفاة 13062 أو
ص.ب : 23049 الصفاة 13091
الكويت
هاتف : 8060 2243 - 965 2240 8844 +
فاكس : 2080 2245 - 965 2240 8855 +
www.deloitte.com

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة مساهمي بنك الخليج ش.م.ك.ع

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك الخليج ش.م.ك.ع. (" البنك ") ، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2014 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار ادوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البنك للبيانات المالية والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للبنك. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها إدارة البنك، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

e-gulfbank.com • 1 805 805

الرأي

فـي رأينـا، أن البيانـات الماليـة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسـمبر 2014 وعـن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشـأن كفاية رأس المال والتعليمات بشـأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب/2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشـركات رقم 25 لسـنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب/2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسـي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السـنة المنتهية في 31 ديسـمبر 2014 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبيـن أيضـاً أنـه خـلال تدقيقنـا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسـنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شـأن النقـد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبد الله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ

من العيبان والعصيمي وشركاهم

عضو في إرنست ويونغ

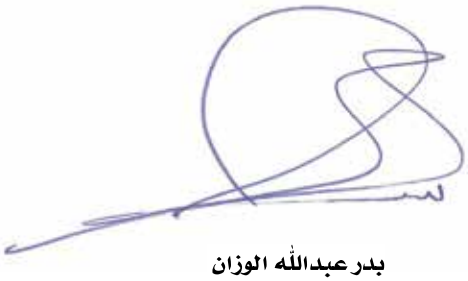

بدر عبدالله الوزان

سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ

ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

14 يناير 2015

الكويت

بيان الدخل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	إيضاحات	**2014** ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
إيرادات فوائد	3	**166,409**	166,695
مصروفات فوائد	4	**(48,718)**	(45,291)
صافي إيرادات الفوائد		**117,691**	121,404
صافي أتعاب وعمولات	6	**27,852**	26,158
صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات	7	**8,617**	13,628
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع		**6,108**	2,299
إيرادات توزيعات أرباح		**1,529**	674
إيرادات أخرى		**986**	2,795
إيرادات التشغيل		**162,783**	166,958
مصروفات موظفين		**41,260**	39,546
تكاليف إيجارات		**3,693**	3,424
استهلاك		**2,552**	2,972
مصروفات أخرى		**8,494**	11,575
مصروفات التشغيل		**55,999**	57,517
أرباح التشغيل قبل المخصصات / خسائر انخفاض القيمة		**106,784**	109,441
مخصصات محملة:			
– محددة	5	**114,047**	73,202
– عامة	12,18	**(16,707)**	9,988
استردادات قروض بالصافي بعد الشطب	12	**(32,413)**	(8,775)
خسارة انخفاض في القيمة لاستثمارات متاحة للبيع		**4,590**	1,216
		69,517	75,631
ربح التشغيل		**37,267**	33,810
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	22	**135**	135
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**378**	339
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**916**	837
الزكاة		**378**	339
ربح السنة		**35,460**	32,160
ربحية السهم			
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	8	**13**	11

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل الشامل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
ربح السنة	**35,460**	32,160
إيرادات شاملة أخرى		
إيرادات شاملة أخرى معاد تصنيفها إلى بيان الدخل:		
استثمارات متاحة للبيع		
– صافي الأرباح المحققة من البيع	**(4,564)**	(1,398)
– خسارة انخفاض في القيمة	**4,590**	1,216
إيرادات شاملة أخرى ليتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل في فترات لاحقة:		
صافي (الخسائر) / الأرباح غير المحققة من استثمارات متاحة للبيع	**(4,965)**	7,591
إيرادات شاملة أخرى لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل في فترات لاحقة:		
إعادة تقييم مباني ومعدات	**1,239**	937
إيرادات شاملة أخرى للسنة	**(3,700)**	8,346
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	**31,760**	40,506

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2014

	إيضاحات	**2014** **ألف دينار كويتي**	2013 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد ونقد معادل	9	**607,367**	533,421
أذونات وسندات خزانة	10	**188,086**	177,142
سندات بنك الكويت المركزي	11	**588,216**	539,521
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**22,000**	14,102
قروض وسلف للبنوك	12	**127,596**	125,415
قروض وسلف للعملاء	12	**3,583,103**	3,361,234
استثمارات متاحة للبيع	13	**82,339**	123,982
موجودات أخرى	14	**104,444**	164,103
مباني ومعدات		**27,727**	25,839
مجموع الموجودات		**5,330,878**	5,064,759
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك	15	**354,677**	307,840
ودائع من المؤسسات المالية	15	**678,669**	759,803
ودائع العملاء	16	**3,661,724**	3,326,251
قروض مساندة	17	**43,920**	84,615
مطلوبات أخرى	18	**80,527**	103,116
إجمالي المطلوبات		**4,819,517**	4,581,625
حقوق الملكية			
رأس المال	19	**290,298**	276,474
أسهم منحة مقترحة	22	**14,515**	13,824
احتياطي قانوني	20	**12,824**	9,097
علاوة إصدار أسهم	20	**153,024**	153,024
احتياطي إعادة تقييم عقارات	20	**18,874**	17,635
احتياطي أسهم خزينة	21	**24,246**	24,246
احتياطي القيمة العادلة		**9,174**	14,113
أرباح محتفظ بها		**54,874**	37,656
		577,829	546,069
أسهم الخزينة	21	(**66,468**)	(62,935)
		511,361	483,134
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**5,330,878**	5,064,759

عمر قتيبة الغانم
(رئيس مجلس الإدارة)

سيزار جونزاليس بوينو
(رئيس المدراء العامين ورئيس الجهاز التنفيذي)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	إيضاحات	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
أنشطة التشغيل			
ربح السنة		**35,460**	32,160
تعديلات:			
تعديل معدل الفائدة الفعلي		**(347)**	(2,645)
أرباح القيمة العادلة غير المحققة من مبادلات عجز الائتمان	7	**(276)**	(2,995)
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع		**(6,108)**	(2,299)
إيرادات توزيعات أرباح		**(1,529)**	(674)
استهلاك		**2,552**	2,972
مخصصات خسارة قروض	5,12,18	**97,340**	83,190
خسارة انخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع		**4,590**	1,216
حركة تحويل العملات الأجنبية للقروض المساندة		**1,688**	240
ربح التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل		**133,370**	111,165
(الزيادة) / النقص في موجودات التشغيل:			
أذونات وسندات خزانة		**(10,944)**	113,090
سندات بنك الكويت المركزي		**(48,695)**	(115,146)
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**(7,898)**	18,586
قروض وسلف للبنوك		**(2,215)**	(32,810)
قروض وسلف للعملاء		**(317,263)**	(119,945)
موجودات أخرى		**59,659**	(111,024)
الزيادة / (النقص) في مطلوبات التشغيل:			
المستحق للبنوك		**46,837**	180,486
ودائع من المؤسسات المالية		**(81,134)**	(86,800)
ودائع العملاء		**335,473**	78,622
مطلوبات أخرى		**(23,878)**	15,315
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**83,312**	51,539
أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات متاحة للبيع		**(824)**	(2,835)
متحصلات من بيع استثمارات متاحة للبيع		**39,046**	9,697
شراء مباني ومعدات		**(3,201)**	(2,271)
توزيعات أرباح مستلمة		**1,529**	674
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار		**36,550**	5,265
أنشطة التمويل			
سداد قروض مساندة		**(42,383)**	–
شراء أسهم خزينة		**(3,533)**	(6,630)
متحصلات من بيع أسهم الخزينة		–	17
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل		**(45,916)**	(6,613)
صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل		**73,946**	50,191
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**533,421**	483,230
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	9	**607,367**	533,421
معلومات التدفقات النقدية الإضافية			
فوائد مستلمة		**167,101**	158,696
فوائد مدفوعة		**44,835**	45,873

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	احتياطيات									
	رأس المال (ألف دينار كويتي)	أسهم منحة مقترحة (ألف دينار كويتي)	احتياطي قانوني (ألف دينار كويتي)	علاوة إصدار أسهم (ألف دينار كويتي)	احتياطي إعادة تقييم عقارات (ألف دينار كويتي)	احتياطي أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	احتياطي القيمة العادلة (ألف دينار كويتي)	أرباح محتفظ بها (ألف دينار كويتي)	مجموع الاحتياطيات الفرعي (ألف دينار كويتي)	أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	المجموع (ألف دينار كويتي)
في 1 يناير 2013	263,309	13,165	5,716	153,024	16,698	24,258	6,704	22,701	229,101	(56,334)	449,241
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	32,160	32,160	-	32,160
الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	937	-	7,409	-	8,346	-	8,346
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	937	-	7,409	32,160	40,506	-	40,506
إصدار أسهم منحة (إيضاح 19)	13,165	(13,165)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
شراء أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(6,630)	(6,630)
بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	29	29
خسارة بيع أسهم خزينة	-	-	-	-	-	(12)	-	-	(12)	-	(12)
المحول إلى الاحتياطي	-	-	3,381	-	-	-	-	(3,381)	-	-	-
أسهم منحة مقترحة (إيضاح 22)	-	13,824	-	-	-	-	-	(13,824)	(13,824)	-	-
في 31 ديسمبر 2013	276,474	13,824	9,097	153,024	17,635	24,246	14,113	37,656	255,771	(62,935)	483,134
في 1 يناير 2014	**276,474**	**13,824**	**9,097**	**153,024**	**17,635**	**24,246**	**14,113**	**37,656**	**255,771**	**(62,935)**	**483,134**
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	35,460	35,460	-	35,460
الإيرادات الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	1,239	-	(4,939)	-	(3,700)	-	(3,700)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	-	1,239	-	(4,939)	35,460	31,760	-	31,760
إصدار أسهم منحة (إيضاح 19)	13,824	(13,824)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
شراء أسهم خزينة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(3,533)	(3,533)
المحول إلى الاحتياطي	-	-	3,727	-	-	-	-	(3,727)	-	-	-
أسهم منحة مقترحة (إيضاح 22)	-	14,515	-	-	-	-	-	(14,515)	(14,515)	-	-
في 31 ديسمبر 2014	**290,298**	**14,515**	**12,824**	**153,024**	**18,874**	**24,246**	**9,174**	**54,874**	**273,016**	**(66,468)**	**511,361**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 31 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2014

1 التأسيس والتسجيل

إن بنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي، وأسهم البنك مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية. يقع مكتب البنك المسجل في شارع مبارك الكبير، ص.ب. 3200 الصفاة 13032، مدينة الكويت.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك في 14 يناير 2015. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

تم توضيح الأنشطة الرئيسية للبنك في الإيضاح رقم 27.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ القياس على أساس التكلفة التاريخية المعدل بإعادة تقييم الموجودات المالية المصنفة كـ " استثمارات متاحة للبيع " وعقود المشتقات والأرض ملك حر والمباني وفقًا للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي، وهو العملة الرئيسية للبنك، مقربة إلى أقرب ألف (ألف دينار كويتي)، ما لم يذكر غير ذلك.

بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت على مؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. تتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39: البيانات المالية: التحقق والقياس حول المخصص المجمع والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام كما هو مبين وفقاً للسياسة المحاسبية لانخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها.

عرض البيانات المالية

يقوم البنك بعرض بيان مركزه المالي حسب ترتيب السيولة بشكل عام. يرد في الإيضاح 24 (د) تحليلاً يتعلق أستحقاق موجودات ومطلوبات البنك في نهاية السنة استناداً إلى ترتيب السداد التعاقدي.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق المعايير التالية السارية على الفترات السنوية التي تبدأ اعتبارًا من أو بعد 1 يناير 2014. لم يكن لتطبيق هذه المعايير أي تأثير على الأداء أو المركز المالي للبنك.

معيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض – مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تعديل)

تسري هذه التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014. توضح هذه التعديلات المقصود بـ بوجود حق قانون ملزم لتسوية مقاصته توضح التعديلات أيضا تطبيق معايير المقاصة لمعيار المحاسبة الدولي 32 حول أنظمة التسوية (مثل أنظمة بيوت المقاصة المركزية) التي تطبق آليات التسوية الإجمالية غير المتزامنة. لم يؤد التعديل إلى أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

معيار المحاسبة الدولي 36 انخفاض قيمة الموجودات – إفصاحات المبالغ القابلة للاسترداد للموجودات غير المالية (تعديل)

تستبعد هذه التعديلات النتائج غير المقصودة للمعيار الدولي للتقارير المالية 13 حول الإفصاحات المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي 36 .إضافةً إلى ذلك، تتطلب هذه التعديلات الإفصاح عن المبالغ الممكن استردادها للموجودات أو مجموعة أصول منتجة للدخل النقد التي تم لها تسجيل خسارة انخفاض القيمة أو عكسها خلال الفترة. تسري هذه التعديلات بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014 مع السماح بالتطبيق المبكر على أن يتم أيضاً تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 13. على الرغم من أن هذه التعديلات لم تؤد إلى أي إفصاحات إضافية حاليًا، سيستمر مراعاتها للإفصاحات المستقبلية.

معيار المحاسبة الدولي 39 إحلال المشتقات واستمرار محاسبة التحوط – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 39

تعفي هذه التعديلات من التوقف عن محاسبة التغطية عندما يفي إحلال أداة مشتقة مصنفة كأداة تحوط بمعايير معينة، وينبغي تطبيقها بأثر رجعي. تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014. لم تؤد هذه التعديلات إلى أي تأثير على المركز أو الأداء المالي للبنك.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21 الضرائب

يوضح هذا التفسير أن المنشأه تعمل على تسجيل الالتزام عن الضريبة عندما ينشأ النشاط الذي يؤدي إلى سداد المدفوعات، كما هو محدد في التشريع ذي الصلة. ولكي يتم فرض الضريبة عند الوصول إلى الحد الأدنى الموضوع، يوضح التفسير أنه لا ينبغي التوقع بالالتزام قبل الوصول إلى الحد الأدنى الموضوع والمحدد. ينبغي تطبيق تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21 بأثر رجعي. ليس لهذا التفسير أي تأثير على البنك نظرا لأنه قام بتطبيق مبادئ التحقق بموجب معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات، المطلوبات الطارئة والموجودات الطارئة بما يتفق مع متطلبات تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية

للتقارير المالية 21 في السنوات السابقة.

لـم يكن للتعديلات الأخـرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسـري على الفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ اعتبارًا من 1 يناير 2014 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أ. الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

يقـوم البنـك بتصنيـف موجوداتـه المالية كـ "موجودات مدرجـة بالقيمـة العادلة مـن خـلال بيان الدخـل" و"قروض ومدينـون" و"موجـودات مالية متاحـة للبيع" وتصنيف مطلوباته المالية كـ "مطلوبات مالية لغير أغراض المتاجرة".

تنقسـم الموجـودات الماليـة المصنفة كـ"مدرجـة بالقيمة العادلة مـن خلال بيان الدخـل" إلى فئتيـن فرعيتين: موجودات مالية محتفظ بهـا لغرض المتاجرة وتلك المصنفـة بالقيمـة العادلة من خلال بيان الدخل في البداية. يصنف الأصل المالي في هذه الفئة إذا تمت حيازته بصفة أساسية لغرض البيع في الأجل القصير أو إذا كان مـدارًا ويتـم تقييم أدائه ورفع التقارير حوله داخليا على أساس القيمة العادلة وفقاً لاسـتراتيجية استثمار موثقة. تصنف المشتقات أيضاً كـ "محتفظ بها لغرض المتاجرة" ما لم يتم تصنيفها كمعاملات تغطية وتكون أدوات تغطية فعالة.

إن القروض والمدينيـن هي موجودات مالية غير مشـتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة لتحديدها وغير مسـعرة في سـوق نشط. وتقاس لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة لتعكس خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت.

تصنـف الموجـودات الماليـة غير المصنفة كمـا هو مبين أعلاه كـ "متاحة للبيع" وبصفة أساسـية هي تلك التي يتم حيازتها لغرض الاحتفاظ بها لفترة غير محددة مـن الزمـن والتـي يمكن بيعها عند الحاجة إلى السـيولة أو عند حـدوث تغيرات في معدلات الفائدة أو أسعار تحويل العملات الأجنبية أو أسعار الأسهم.

تصنـف المطلوبـات الماليـة التي لا يحتفـظ بها للمتاجرة كـ "مطلوبـات مالية لغير أغراض المتاجرة".

تحدد الإدارة تصنيف هذه الأدوات المالية عند الحيازة.

التحقق / الاستبعاد

يتـم تحقق الأصل المالي أو الالتـزام المالي عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتـم إدراج كافـة عمليات الشـراء والبيع الاعتياديـة للموجودات المالية باسـتخدام طريقة المحاسبة في تاريخ التسوية أي تاريخ استلام البنك أو تسليمه للموجودات. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل أو في بيان الدخل الشامل وفقاً للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن عمليات الشراء أو البيع الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسـليم الموجـودات خلال فترة زمنية يتـم تحديدها عامة وفقاً للوائـح أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يستبعد الأصل المالي (كلياً أو جزئياً):

- عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي أو
- عندمـا يحتفـظ البنك بالحق في اسـتلام التدفقـات النقدية مـن الأصل المالي ولكـن يتحمـل البنك التزاماً بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيبات "القبض والدفع" أو
- عندمـا يقـوم البنـك بتحويل الحقـوق في اسـتلام التدفقات النقدية مـن الأصل المالـي وعندمـا إما (أ) أن يقـوم البنك بتحويل كافة المخاطـر والمزايا الهامة للأصـل أو (ب) أن لا يقـوم البنك بتحويـل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه يفقد السيطرة على الأصل.

عندمـا يقـوم البنـك بتحويل حقوقـه في اسـتلام التدفقات النقدية مـن الأصل أو يقـوم بالدخـول فـي ترتيـب القبض والدفع ولم يقـم بتحويـل أو الاحتفـاظ بكافة مخاطـر ومزايا الأصل الجوهرية ولم يفقد السـيطرة علـى الأصل، يتم الاعتراف بالأصـل إلـى الحـد الذي يسـتمر فيه البنك في السـيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ صورة ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصليـة للأصـل أو الحـد الأقصـى للمبلغ المقابـل الذي يمكـن أن يطالب البنك بدفعه أيهما أقل.

عندمـا يكـون اسـتمرار السـيطرة في شـكل خيـار مكتـوب و/ أو مشـترى (بما في ذلك خيار التسـوية النقدية أو مخصص مماثل) على الأصل المحول، فإن مقدار اسـتمرار البنـك في السـيطرة علـى الأصل هـو مبلغ الأصـل المحول الـذي يمكن أن يعيـد البنك شـرائه، باسـتثناء في حالـة خيار البيع الآجل (بمـا في ذلك خيار التسـوية النقدية أو مخصص مماثل) على أصل يتم قياسـه بالقيمة العادلة حيث يصبـح مقدار اسـتمرار البنك في السـيطرة علـى الأصل محـدداً بالقيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار أيهما أقل.

يتـم اسـتبعاد التـزام مالـي عنـد الإعفـاء مـن الالتـزام المرتبـط بالمطلوبـات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته. عند اسـتبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المقرض بشـروط مختلفة بصـورة جوهرية أو أن شـروط الالتـزام القائم قد تم تعديلهـا بصـورة ماديـة، يتـم معاملـة مثل هـذا الاسـتبدال أو التعديل كاسـتبعاد للالتـزام الأصلـي واعتـراف بالتزام جديـد ويتحقق الفـرق بين القيمـة الدفترية للالتـزام المالـي (أو جـزء مـن الالتـزام المالـي) المطفـأ أو المحـول إلى طرف آخـر والمقابل المدفـوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة ضمن بيان الدخل.

القياس

يتـم تسـجيل جميـع الأدوات الماليـة مبدئيـاً بالقيمـة العادلـة. يتـم إدراج تكاليـف المعاملـة فقـط بالنسـبة لتلـك الأدوات المالية التـي لا يتم قياسـها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

عند إعادة القياس اللاحق للأدوات المالية، تدرج الموجودات المالية المصنفة كـ "مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل وتدرج أرصدة "القروض والمدينين" بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي ناقصاً أي مخصص للانخفاض في القيمة. تقاس الموجودات المالية المصنفة كـ "متاحة للبيع" وتدرج لاحقاً بالقيمة العادلة. تؤخذ الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة لتلك المصنفة كـ "متاحة للبيع" إلى بيان الدخل الشامل.

عند بيع الأصل "المتاح للبيع" أو حدوث انخفاض في قيمته فإن تعديلات القيمة العادلة المتراكمة المتعلقة بذلك الأصل والمسجلة سابقًا في حقوق الملكية يتم تحويلها إلى بيان الدخل كأرباح أو خسائر.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وأذونات وسندات الخزانة وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف للبنوك والعملاء وبعض الموجودات الأخرى كـ "قروض ومدينون".

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار سوقية معلنة في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها إضافة إلى المشتقات المرتبطة بتلك الأدوات غير المسعرة والتي يجب تسويتها عن طريق تسليم تلك الأدوات غير المسعرة تقاس بالتكلفة ناقصاً الخسارة من انخفاض القيمة إن وجدت. تدرج "المطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة" بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

انخفاض قيمة الموجودات المالية وعدم إمكانية تحصيلها

يتم بتاريخ كل تقرير مالي تحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن أصلاً مالياً محدداً أو مجموعة موجودات مالية مماثلة قد انخفضت قيمتها. تنخفض قيمة الأصل أو مجموعة من الموجودات المالية فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة وقوع حدث أو أحداث بعد التحقق المبدئي للأصل ("حدث خسارة" متكبدة) وأن يكون لحدث الخسارة (أو الأحداث) تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية والذي يمكن تقديره بصورة موثوق منها. فإذا ما توفر مثل هذا الدليل يتم تسجيل أي خسارة من انخفاض القيمة في بيان الدخل.

يتم تحديد انخفاض القيمة كما يلي:

أ. بالنسبة للموجودات المالية التي تحمل معدلات فائدة ثابتة والمدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي وبالنسبة للموجودات المالية التي تحمل معدلات فائدة متغيرة والمدرجة بالتكلفة المطفاة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الحالي وفقاً لما ينص عليه العقد.

ب. بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة ناقصاً أي خسارة من انخفاض القيمة تم تسجيلها سابقاً في بيان الدخل.

بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع، لا يتم عكس خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم من خلال بيان الدخل؛ ويتم إدراج الزيادات في قيمتها العادلة بعد انخفاض القيمة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

بالنسبة لاستثمارات أدوات الدين المتاحة للبيع، يقوم البنك بتقييم الأدوات كل على حدة لتحديد إذا ما كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. عند وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة، يتم قياس مبلغ الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأداة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. وفي حالة زيادة القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات الدين في سنة لاحقة وكان من الممكن ربط هذه الزيادة بصورة موضوعية بحدث وقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على جميع التسهيلات الائتمانية بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد.

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك احتمالية حقيقية لاستردادها.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر المستلم لقاء بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم القياس أو الإفصاح عن قيمتها العادلة في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة المبين كما يلي، استناداً إلى مدخلات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة؛

المستوى 2: أساليب التقييم والتي تكون فيها مدخلات المستوى الأدنى الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى 3: أساليب التقييم والتي تكون فيها مدخلات الحد الأدنى الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير قابلة لملاحظتها.

يستند احتساب القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة إلى آخر أسعار شراء معروضة عند الإقفال أو صافي قيمة الموجودات المقدمة من قبل إداري الصندوق أو باستخدام أسعار الفائدة الحالية في السوق لتلك الأداة.

ويتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المسعرة بناء على معدلات السعر/الربحية أو السعر/نسب التدفق النقدي بعد تعديلها لكي تعكس الظروف الخاصة

للشركة المصدرة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو صناديق حصص استثمار أو أدوات استثمارية مماثلة تستند إلى آخر أسعار شراء تم الإعلان عليها.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفاة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقًا للأسعار الحالية لأدوات مالية مماثلة.

إن القيمة العادلة للمشتقات تعادل الأرباح أو الخسائر غير المحققة نتيجة لتقييم المشتقات بقيمة السوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج تسعير داخلية.

أرباح أو خسائر "اليوم الأول"

عندما يكون سعر المعاملة مختلفاً بالنسبة للقيمة العادلة عن معاملات السوق المعروضة الحالية في نفس الأداة، أو استناداً إلى أسلوب تقييم تتضمن متغيراته فقط بيانات من الأسواق المعروضة، يسجل البنك مباشرةً، الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (أرباح أو خسائر اليوم الأول) في "صافي الإيرادات التجارية". في الحالات التي يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام بيانات غير معروضة، فإن الفرق بين سعر المعاملة وقيمة النموذج يتم تسجيله فقط في بيان الدخل عندما تصبح البيانات معروضة أو عندما يتم استبعاد الأداة.

اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

إن الموجودات المباعة في ظل التزام متزامن بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه (التزام وإعادة شراء (repos)) لا تستبعد من بيان المركز المالي. وتدرج المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل فائدة ويتم تسجيل الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروفات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

لا يتم تسجيل الموجودات المشتراة في ظل التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه – التزام إعادة شراء عكسي (reverse repos) – في بيان المركز المالي. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات تدرج كموجودات تكتسب فائدة ويتم تسجيل الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبالغ المدرجة في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني ملزم لمقاصة المبالغ المدرجة بها وينوي البنك أما أن يسدد على أساس صافي المبلغ أو تحقيق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات في نفس الوقت.

قروض معاد التفاوض عليها

يسعى البنك، متى كان ذلك ممكناً، إلى إعادة هيكلة القروض بدلا من تملك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقروض. بعد إعادة التفاوض، يستعان بالبنود والشروط للترتيب التعاقدي الجديد في تحديد ما إذا كان القرض ما يزال متأخر السداد أم لا. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية.

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط

يدخل البنك، في سياق نشاطه المعتاد، في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. تدرج المشتقات ذات القيم العادلة الموجبة (أرباح غير محققة) في "الموجودات الأخرى" بينما تدرج في "المطلوبات الأخرى" ضمن بيان المركز المالي عندما تكون القيمة العادلة سالبة (خسائر غير محققة).

بالنسبة لبعض الأدوات المشتقة المتضمنة في أدوات مالية أخرى، فإنه يتم معاملتها كمشتقات منفصلة عند عدم تشابه سماتها ومخاطرها الاقتصادية مع تلك الخاصة بالعقد الرئيسي ولا يتم إدراج العقد الرئيسي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ويتم قياس هذه الأدوات المشتقة المتضمنة وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم الحصول عامةً على القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير حسبما هو ملائم. تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة مباشرة في بيان الدخل ويفصح عنها تحت إيرادات التشغيل. تتضمن المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة أيضاً تلك المشتقات التي لا تستوفي الشروط لمحاسبة التحوط المبينة أدناه.

لأغراض محاسبة التحوط، تصنف معاملات التغطية في فئتين: (أ) معاملات تغطية القيمة العادلة التي توفر تحوط ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام محقق؛ و (ب) معاملات تحوط التدفقات النقدية التي توفر تحوط من التغير في التدفقات النقدية الذي إما أن ينسب إلى خطر معين مرتبط بأصل أو التزام محقق أو معاملة متوقعة.

لكي تستوفي معاملة التحوط شروط محاسبة التغطية، فإنه من المتوقع أن تكون معاملة التحوط فعالة بدرجة كبيرة ويجب أن تكون قابلة للقياس بصورة موثوق فيها. وتعتبر التغطية فعالة بدرجة مرتفعة إذا كان من المتوقع إجراء مقاصة في إطار نسبة تتراوح بين 80% و125% للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المتعلقة بالخطر المغطى خلال السنة المحدد لها التغطية. ويتم توثيق هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التحوط، بما في ذلك تعريف أداة التغطية والبند المتحوط له المتعلق بها وطبيعة الخطر المتحوط له وكيفية قيام البنك بتقييم فاعلية علاقة التحوط. لاحقاً، يجب تقييم التحوط وتحديده على أنه معاملة تحوط فعالة بشكل مستمر.

بالنسبة لمعاملات تحوط القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة التحوط وفقاً للقيمة العادلة مباشرة ضمن "موجودات أخرى" أو "مطلوبات أخرى أو في بيان الدخل. تعدل أي أرباح أو خسائر ذات صلة بالبند المتحوط له والمتعلقة بنوع المخاطر المتحوط له مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط له وتسجل في بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات تحوط التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر من أداة التحوط والذي تقرر أنه تحوط فعال مباشرة في بيان الدخل الشامل كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الدخل. بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية التي تؤثر على معاملات مستقبلية تؤدي لاحقاً إلى الاعتراف بأصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تحققت في بيان الدخل الشامل ضمن بيان الدخل في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل أو الالتزام المالي خلالها على بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات التحوط التي لا تستوفى معايير محاسبة التحوط تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط مباشرة إلى بيان الدخل.

يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً عندما تنتهي صلاحية الأداة أو تباع أو تنتهي مدتها أو تمارس أو عندما لا تعد مستوفية لشروط محاسبة التحوط أو عندما لا تعد المعاملات المستقبلية متوقعة الحدوث أو إلغاء التصنيف. في هذا الوقت يتم الاحتفاظ بأي أرباح أو خسائر تراكمية على أداة التحوط والمسجلة في حقوق الملكية حتى يتم حدوث المعاملات المتوقعة. عندما يصبح من غير المتوقع حدوث المعاملات المستقبلية أو عندما يتم إلغاء التصنيف، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المسجل في حقوق الملكية إلى بيان الدخل. في حالة معاملات تحوط القيمة العادلة لأدوات مالية تحمل فائدة، فإن أي تعديل على القيمة الدفترية لها فيما يتعلق بتحوط ملغى يتم إطفاؤه على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.

جـ. الضمانات المحتفظ بها بانتظار البيع

يقوم البنك أحياناً بتملك عقار لتسوية بعض القروض والسلف. يدرج ذلك العقار بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات أيهما أقل. تسجل الأرباح أو الخسائر عند البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل.

د. مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية خارج البنك نتيجة لأحداث وقعت في الماضي من أجل سداد التزام حالي قانوني أو استدلالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في بيان الدخل بالصافي بعد أي مصروفات.

هـ. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يقوم البنك باحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة لموظفيه الوافدين. إن استحقاق هذه المكافأة يستند عادةً إلى الرواتب النهائية للموظفين وطول مدة خدمة الموظفين وإلى إتمام فترة خدمة معينة كحد أدنى. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت يتم تسجيلها كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

وبالنسبة للموظفين الكويتيين، يقوم البنك بدفع اشتراكات لبرنامج الضمان الاجتماعي وتحتسب هذه الاشتراكات على أساس نسبة مئوية من رواتب الموظفين. إن التزامات البنك محدودة بتلك الاشتراكات والتي تسجل كمصروفات عند استحقاقها.

و. أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم البنك الصادرة التي تم إعادة شرائها لاحقاً من قبل البنك ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب مستقل في حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو غير قابل للتوزيع. كما يتم تحميل الخسائر المحققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل أية خسائر إضافية على الأرباح المحتفظ بها ثم على الاحتياطي الاختياري والاحتياطي القانوني ثم علاوة الإصدار. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن أسهم الخزينة. ويؤدي إصدار أسهم منحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة نسبياً وتخفيض متوسط تكلفة السهم بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ز. مباني ومعدات

تدرج الأراضي والمباني مبدئياً بالتكلفة. بعد التحقق المبدئي، تدرج الأراضي بالمبلغ المعاد تقييمه، والذي يمثل القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. تتم إعادة التقييم بصورة دورية من قبل مقيمي عقارات متخصصين. يتم تسجيل الفائض أو العجز الناتج من إعادة التقييم في بيان الدخل الشامل إلى الحد الذي لا يتجاوز معه العجز الفائض المسجل سابقاً. يتم تسجيل الجزء من العجز المرتبط بإعادة التقييم والذي يزيد عن فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الدخل. وإلى الحد الذي يعكس فيه فائض إعادة التقييم خسارة إعادة تقييم مسجلة سابقاً في بيان الدخل، يتم تسجيل الزيادة في بيان الدخل. عند البيع، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأراضي المباعة مباشرةً إلى الأرباح المحتفظ بها.

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. لا تستهلك الأرض. يحتسب استهلاك المعدات والمباني بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لاحتساب الاستهلاك:

مباني	5 إلى 10 سنوات
معدات	3 إلى 5 سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للمباني والمعدات لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. فإذا توفرت مثل تلك المؤشرات وعندما تكون القيمة الدفترية مسجلة بأكثر من مبلغها المقدر الممكن استرداده، تخفض الموجودات إلى قيمها الممكن استردادها. تتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات، ويتم تعديلها متى كان ذلك ملائما، في نهاية كل سنة مالية.

ح. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلا ما قد انخفضت قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوية للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصا التكاليف حتى البيع وقيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو وحدة إنتاج النقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استردادها. عند تحديد القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. ويتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم أو التقييمات من قبل أطراف خارجية أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

بالنسبة للموجودات ما عدا الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة الممكن استردادها للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. إن عكس خسارة انخفاض القيمة محدود بحيث لا يمكن أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة. ويسجل هذا العكس في بيان الدخل.

لا يمكن عكس خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

ط. تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه تدفق منافع اقتصادية إلى البنك ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها.

يتم تحقق إيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمات. يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

ي. إيرادات ومصروفات فوائد

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل لكافة الأدوات التي تحمل فائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يقوم بخصم التدفقات النقدية المقدرة تماماً على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو، إذا كان ذلك مناسباً، على مدار فترة اقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يتم مراعاة كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى، ولكن باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

ك. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة

يتم احتساب مخصص لحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وفقاً للقوانين المالية في دولة الكويت.

ل. عقود التأجير

تسجل مدفوعات عقود التأجير التشغيلي كمصروفات تشغيل في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير.

م. موجودات الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة لا تعامل كموجودات للبنك وبالتالي هي غير مدرجة في بيان المركز المالي.

ن. العملات الأجنبية

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. يتم تقييم عقود العملات الأجنبية الآجلة وفقا للأسعار الآجلة السائدة بتاريخ التقارير المالية. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية إعادة التحويل ضمن بيان الدخل.

في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرةً في بيان الدخل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

س. النقد والنقد المعادل

يشتمل النقد والنقد المعادل لأغراض بيان التدفقات النقدية على النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك بنك الكويت المركزي) ذات فترات الاستحقاق الأصلية التي لا تزيد عن ثلاثين يومًا من تاريخ الإيداع.

ع. تقارير القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من البنك يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع

الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء – متى كان ذلك ملائمًا – وإعداد تقارير حولها كقطاعات يمكن إعداد التقارير حولها.

ف. الضمانات المالية

يمنح البنك في سياق أعماله العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة والتي تمثل القسط المحصل، في المطلوبات الأخرى. كما يتم قيد القسط المحصل في بيان الدخل ضمن بند "صافي أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قياس مطلوبات الضمان بالقيمة المسجلة مبدئياً ناقصاً الإطفاء أو قيمة أي التزام مالي قد ينشأ نتيجة للضمان المالي، أيهما أكبر. ويتم تسجيل أية زيادة في الالتزام المالي المتعلق بالضمان المالي في بيان الدخل.

2.4 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باستخدام الأحكام والتقديرات التالية لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية. إن أهم استخدام للأحكام والتقديرات هو ما يلي:

تصنيف الأدوات المالية

يتعين على الإدارة اتخاذ قرار عند حيازة أداة مالية معينة لتحديد ما إذا كان يجب تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاحة للبيع أو كقروض ومدينين. خلال وضع تلك الأحكام يأخذ البنك في الاعتبار الغرض الرئيسي من حيازتها وكيف يعتزم إدارتها وتقديم تقارير عن أدائها. تحدد مثل تلك الأحكام ما إذا كان يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وما إذا كانت التغيرات في القيمة العادلة للأدوات يتم إدراجها في بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل.

خسائر انخفاض القيمة على القروض والسلف

يقوم البنك بمراجعة القروض والسلف بصفة مستمرة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص للانخفاض في القيمة في بيان الدخل. وبصفة خاصة يجب إجراء تقدير من قبل الإدارة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، يقوم البنك بإصدار أحكام بشأن الوضع المالي للمقترض وصافي القيمة الممكن تحقيقها للضمانات. تلك التقديرات تستند بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع

يقوم البنك بمراجعة أوراق الدين المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع في تاريخ كل تقارير مالية، لتحديد ما إذا كانت قد تعرضت للانخفاض في القيمة. وهذا يتطلب أحكاما مشابهة لتلك المطبقة في التقييم الفردي للقروض والسلف.

يقوم البنك بتسجيل خسائر الانخفاض في القيمة للاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عند وجود أي دليل موضوعي آخر على الانخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" تتطلب أحكاماً. عند إصدار هذه الأحكام، يقوم البنك بتقييم الحركات التاريخية في أسعار الأسهم، من بين عوامل أخرى، وفترة ومدى انخفاض القيمة العادلة للاستثمار عن تكلفته.

تقييم الأدوات المالية غير المسعرة

يستند تقييم الأدوات المالية غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- نماذج التقييم.

يحدد البنك أساليب التقييم بصورة دورية ويقوم باختبارها للتأكد من مدى ملاءمة هذه الأساليب باستخدام إما الأسعار من معاملات حالية مثبتة في السوق لنفس الأداة المالية أو أي بيانات سوقية أخرى متاحة وملحوظة.

يتم احتساب القيم استناداً إلى الافتراضات الهامة بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتقلبات ... الخ. يستند مقدار التغيرات في هذه الأسعار والتقلبات إلى حركات السوق التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكد.

2.5 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير والتفسيرات الصادرة ولكن لم تسر بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للبنك. ينوي البنك تطبيق هذه المعايير، إن كان ذلك ملائماً، عند سريانها.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الشكل النهائي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 – الأدوات المالية في يوليو 2014 ويسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات التحقق والقياس للموجودات المالية والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع الموجودات غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن تطبيق هذا المعيار سوف يكون له

تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للبنك ولكن ليس من المتوقع أن يكون له تأثير جوهري على تصنيف وقياس المطلوبات المالية للبنك. إن البنك سيقوم بتقييم تأثير المراحل الأخرى عند إصدارها لعرضها بصورة شاملة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15 : إيرادات من عقود مع عملاء

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 15 بتاريخ 28 مايو 2014 ويسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 محل معيار المحاسبة الدولي 11 عقود الإنشاء ومعيار المحاسبة الدولي 18 الإيرادات بالإضافة إلى تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 18 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 31 من تاريخ السريان. يستبعد هذا المعيار الجديد أشكال عدم التوافق ونقاط الضعف في متطلبات الإيرادات السابقة كما يقدم إطار عمل أكثر قوة لمعالجة قضايا الإيرادات وتحسين درجة المقارنة لممارسات تحقق الإيرادات بين الشركات والقطاعات ونطاقات الاختصاص والأسواق الرأسمالية. يعمل البنك على تقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15 على البنك ولا يتوقع أن ينتج عن تطبيق هذا المعيار أي تأثير جوهري.

ليس من المتوقع أن يكون لدورة التحسينات السنوية 2010-2012 ودورة التحسينات السنوية 2011-2013 والتي تسري اعتبارا من 1 يوليو 2014 أي تأثير مادي على البنك.

سيتم إدراج الإفصاحات الإضافية في البيانات المالية عندما تصبح هذه المعايير والتنقيحات والتعديلات سارية المفعول. ومع ذلك، لا يتوقع البنك أن يكون لتطبيق التعديلات أي تأثير مادي على المركز أو الأداء المالي للبنك.

3 إيرادات فوائد

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
سندات وأذون خزانة وسندات بنك الكويت المركزي	**6,668**	7,275
إيداعات لدى البنوك	**1,812**	1,834
قروض وسلف للبنوك والعملاء	**157,929**	157,586
	166,409	166,695

4 مصروفات فوائد

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
حسابات تحت الطلب وحسابات توفير	**4,686**	4,230
ودائع محددة لأجل	**39,068**	36,810
قروض بنكية	**4,964**	4,251
	48,718	45,291

5 مخصصات محددة

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء		
– نقدية (إيضاح 12)	**113,871**	73,194
– غير نقدية (إيضاح 18)	**176**	8
	114,047	73,202

6 صافي أتعاب وعمولات

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات	**34,077**	30,916
إجمالي مصروفات الأتعاب والعمولات	(**6,225**)	(4,758)
	27,852	26,158

يتضمن إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات مبلغ **330 ألف دينار كويتي** (2013: 278 ألف دينار كويتي) من الأنشطة على سبيل الأمانة.

7 صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
أرباح محققة من معاملات بالمشتقات المركبة مع عملاء	–	2,434
أرباح القيمة العادلة غير المحققة من مبادلات عجز الائتمان (إيضاح 28)	**276**	2,995
إيرادات من مبادلات عجز الائتمان	**401**	680
صافي إيرادات المتاجرة	**677**	6,109
عمليات تحويل عملات أجنبية	**7,940**	7,519
	8,617	13,628

8 ربحية السهم الأساسية والمخففة

تحتسب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

تحتسب مبالغ ربحية السهم المخففة عن طريق قسمة الربح الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائداً المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي يتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المحتملة المخففة إلى أسهم عادية. ليس لدى البنك أي أسهم محتملة مخففة قائمة كما في 31 ديسمبر 2014.

تستند ربحية السهم الأساسية والمخففة إلى المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
ربح السنة	**35,460**	32,160
	أسهم	اسهم
المتوسط المرجح لعدد أسهم البنك المصدرة والمدفوعة	**2,902,978,951**	2,902,978,951
ناقصاً: المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزينة	(**107,115,512**)	(96,921,107)
	2,795,863,439	2,806,057,844
	فلس	فلس
ربحية السهم الأساسية والمخففة	**13**	11

تم تعديل حسابات ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 لمراعاة أسهم المنحة المصدرة في 2014. كانت ربحية السهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 بقيمة 12 فلس للسهم قبل التعديل بأثر رجعي على عدد الأسهم عقب إصدار أسهم المنحة

9 نقد ونقد معادل

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
أرصدة لدى بنك الكويت المركزي	**199,155**	186,204
نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى ومؤسسات مالية أخرى	**164,004**	154,763
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثين يومًا	**244,208**	192,454
	607,367	533,421

10 أذونات وسندات خزانة

يقوم بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار هذه الأدوات المالية:

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
تستحق خلال سنة واحدة	**161,769**	159,409
تستحق بعد سنة	**26,317**	17,733
	188,086	177,142

11 سندات بنك الكويت المركزي

يتم إصدار هذه الأدوات المالية من قبل بنك الكويت المركزي، وهي تستحق خلال فترة لا تزيد عن سنة واحدة.

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
سندات بنك الكويت المركزي	**588,216**	539,521

12 قروض وسلف للبنوك والعملاء

تمثل القروض والسلف الأموال المدفوعة إلى بنوك وعملاء. فيما يلي تقييم البنك لتركزات مخاطر الائتمان استناداً إلى الأغراض الأساسية للقروض والسلف الممنوحة:

في 31 ديسمبر 2014

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	آسيا المحيط الهادي	المجموع
أ) قروض وسلف للعملاء	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
شخصية	**1,226,102**	–	–	–	**1,226,102**
مالية	**239,024**	**51,254**	–	–	**290,278**
تجارية	**330,584**	**8,513**	–	–	**339,097**
نفط خام وغاز	**65,548**	–	–	**56,219**	**121,767**
إنشائية	**272,773**	**51,240**	–	–	**324,013**
صناعية	**362,800**	–	–	–	**362,800**
عقارية	**781,963**	–	–	–	**781,963**
أخرى	**293,883**	**81,627**	–	–	**375,510**
إجمالي القروض والسلف للعملاء	**3,572,677**	**192,634**	–	**56,219**	**3,821,530**
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة					**(238,427)**
					3,583,103
ب) قروض وسلف للعملاء					
إجمالي القروض والسلف للبنوك	**110**	**32,048**	**77,592**	**19,033**	**128,783**
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة					**(1,187)**
القروض والسلف للبنوك					**127,596**

في 31 ديسمبر 2013

	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	آسيا المحيط الهادي	المجموع
أ) قروض وسلف للعملاء	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
شخصية	1,021,198	–	–	–	1,021,198
مالية	271,531	49,527	–	–	321,058
تجارية	332,169	10,096	–	–	342,265
نفط خام وغاز	42,349	–	–	27,852	70,201
إنشائية	322,410	–	–	–	322,410
صناعية	283,835	–	–	–	283,835
عقارية	856,448	–	–	–	856,448
أخرى	265,540	106,658	172	–	372,370
إجمالي القروض والسلف للعملاء	3,395,480	166,281	172	27,852	3,589,785
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة					(228,551)
					3,361,234
ب) قروض وسلف للعملاء					
إجمالي القروض والسلف للبنوك	430	21,078	87,436	17,624	126,568
ناقصًا: مخصص انخفاض القيمة					(1,153)
قروض وسلف للبنوك					125,415

الحركة في مخصص انخفاض القيمة

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**229,704**	209,721
مبالغ مشطوبة	(**85,865**)	(63,867)
محمل على بيان الدخل	**95,775**	83,850
في 31 ديسمبر	**239,614**	229,704

إن المخصصات المحددة والعامة المبينة تستند إلى متطلبات بنك الكويت المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية. ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى 1% على التسهيلات النقدية المنتظمة وبنسبة 0.5% على التسهيلات غير النقدية المنتظمة (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي والتي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها).

بلغت المخصصات العامة **170,779 ألف دينار كويتي** (2013: 188,875 ألف دينار كويتي).

تمثل استردادات القروض صافي الفرق بين القروض المشطوبة خلال السنة بمبلغ **11,132 ألف دينار كويتي** (2013: 6,974 ألف دينار كويتي) والمبالغ المحققة بقيمة **43,545 ألف دينار كويتي** (2013: 15,749 ألف دينار كويتي) من القروض التي تم شطبها.

قام البنك باتخاذ الإجراءات القانونية ضد أحد العملاء فيما يتعلق بمعاملات مشتقات مالية مركبة ولا زال البنك في انتظار النتيجة النهائية.

فيما يلي الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف حسب الفئة:

	2014 ألف دينار كويتي			2013 ألف دينار كويتي		
	قروض تجارية	**قروض استهلاكية**	**المجموع**	قروض تجارية	قروض استهلاكية	المجموع
في 1 يناير	**214,026**	**15,678**	**229,704**	191,923	17,798	209,721
مبالغ مشطوبة	(**85,865**)	–	(**85,865**)	(63,867)	–	(63,867)
تحميل على / (استرداد إلى) في بيان الدخل	**89,219**	**6,556**	**95,775**	85,970	(2,120)	83,850
في 31 ديسمبر	**217,380**	**22,234**	**239,614**	214,026	15,678	229,704

راجع إيضاح 24 أ للموجودات المالية منخفضة القيمة بشكل منفرد حسب الفئة.

تم إدراج مخصص التسهيلات غير النقدية بمبلغ **10,656 ألف دينار كويتي** (2013: 9,091 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 18).

13 استثمارات متاحة للبيع

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
أسهم		
مسعرة	**28,727**	46,228
غير مسعرة	**28,173**	29,077
أوراق دين مالية		
مسعرة	**25,439**	30,774
غير مسعرة	-	17,903
	82,339	123,982

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في الأسهم غير المسعرة يتطلب تقديرًا جوهريًا. هناك استثمارات معينة لا يمكن تحديد هذا التقدير لها بصورة موثوق بها وهي مدرجة بالتكلفة بالصافي بعد انخفاض القيمة وتبلغ قيمتها الدفترية **21,820 ألف دينار كويتي** (2013: 41,012 ألف دينار كويتي).

14 موجودات أخرى

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
فوائد مدينة مستحقة	**28,520**	29,212
مدينون متنوعون وآخرون (إيضاح 29)	**12,241**	94,030
ضمانات معاد حيازتها*	**63,683**	40,861
	104,444	164,103

*حصل البنك على ملكية أوراق مالية تم تقييمها بمبلغ **11,889 ألف دينار كويتي** (2013: 24,943 ألف دينار كويتي) وعقارات تم تقييمها بمبلغ **12,293 ألف دينار كويتي** (2013: 15,918 ألف دينار كويتي) وأسهم خزينة تم تقييمها بمبلغ لا شيء (2013: 5,488 ألف دينار كويتي) (إيضاح 21) محتفظ بها كضمانات لتسوية ديون مستحقة من عملاء. سوف يتم بيع هذه الضمانات المعاد حيازتها خلال الوقت المحدد من قبل بنك الكويت المركزي. تم المحاسبة عن الاستثمار في أوراق مالية بمبلغ **16,706 ألف دينار كويتي** (2013: 14,879 ألف دينار كويتي) كاستثمارات متاحة للبيع وتم تحديد قيمتها العادلة لاحقًا باستخدام الأسعار المعروضة في السوق (المستوى 1) كما تم تحديد القيمة العادلة للرصيد بمبلغ **18,766 ألف دينار كويتي** (2013: 10,064 ألف دينار كويتي) باستخدام البيانات المعروضة في السوق (المستوى 2). أن القيمة العادلة لهذه العقارات لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

15 مستحق للبنوك وودائع من مؤسسات مالية

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
مستحق للبنوك		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**7,379**	8,533
ودائع محددة الأجل	**347,298**	299,307
	354,677	307,840
ودائع من المؤسسات المالية		
حسابات جارية وودائع تحت الطلب	**56,571**	53,999
ودائع محددة الأجل	**622,098**	705,804
	678,669	759,803

16 ودائع العملاء

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
حسابات جارية	**1,154,550**	968,332
حسابات توفير	**346,965**	327,037
ودائع محددة الأجل	**2,160,209**	2,030,882
	3,661,724	3,326,251

تتضمن ودائع العملاء مبلغ **12,952 ألف دينار كويتي** (2013: 14،604 ألف دينار كويتي) محتفظ به كضمان لالتزامات غير قابلة للإلغاء بموجب خطابات ائتمان وضمانات. (راجع الإيضاح 26).

17 قروض مساندة

كما في 31 ديسمبر 2014، كان لدى البنك قروض مساندة بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي بما يعادل **43,920 ألف دينار كويتي** (2013: 84,615 ألف دينار كويتي). تشتمل القروض على قرض مساند واحد لمدة عشر سنوات بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي يستحق في أكتوبر 2016 ويحمل معدل فائدة فعلي بنسبة 2.46% سنويًا. تم الحصول على القرض من مؤسسات مالية خارج الكويت ويصنف كقرض مساند أقل ضمن شريحة 2 من رأس المال. يستحق سداد القرض في تاريخ استحقاقه مع خيار السداد المبكر بموافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي وبفائدة متغيرة حسب أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك. وقام البنك منذ ذلك الحين بسداد القرض المساند أقل في 5 يناير 2015 بموافقة بنك الكويت المركزي.

18 مطلوبات أخرى

	2014	2013
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
فوائد دائنة مستحقة	**16,807**	12,924
إيرادات مؤجلة	**9,744**	9,293
مخصصات تسهيلات غير نقدية (انظر الحركة أدناه)	**10,656**	9,091
مخصص خسارة القيمة العادلة من مبادلات عجز الائتمان (إيضاح 28)	**144**	420
مخصصات متعلقة بالموظفين	**11,636**	10,899
أخرى	**31,540**	60,489
	80,527	103,116

الحركة في مخصصات التسهيلات غير النقدية:

	2014	2013
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
في 1 يناير	**9,091**	9,751
تحميل/ (استرداد) إلى بيان الدخل	**1,565**	(660)
في 31 ديسمبر	**10,656**	9,091

19 رأس المال

	2014	2013
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل	**290,298**	276,474

كما في 31 ديسمبر 2014، بلغ عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل بقيمة 100 فلس للسهم 2,902,978,951 سهم (2013: 2,764,741,858 سهم). تمت الموافقة في الجمعية العمومية السنوية لسنة 2013 على منحة مقترحة بنسبة 5% على الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2013 وتم إصدارها في 2014 بعد اعتمادها (إيضاح 22).

20 الاحتياطيات

أ. احتياطي قانوني

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك تم تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للبنك اتخاذ قرار بإيقاف هذه التحويلات السنوية عندما يصل الاحتياطي إلى نسبة 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع رصيد الاحتياطي القانوني محدد بالمبلغ المطلوب لدفع توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد.

ب. علاوة إصدار أسهم

إن الرصيد في حساب علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لإعادة هيكلة رأس المال لاطفاء الخسائر المتراكمة.

جـ. احتياطي إعادة تقييم عقارات

إن احتياطي إعادة تقييم العقارات يمثل فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأرض المملوكة للبنك. يتم أخذ الرصيد في هذا الاحتياطي مباشرة إلى الأرباح المحتفظ بها عندما يتم بيع الأصول المتعلقة به.

21 أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

	2014	2013
عدد أسهم الخزينة	**116,816,493**	100,194,952
النسبة المئوية لأسهم الخزينة	**4.02%**	3.62%
تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	**66,468**	62,935
المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة كما في 31 ديسمبر (ألف دينار كويتي)	**40,652**	39,878

إن الحركة في أسهم الخزينة كانت كما يلي:

	عدد الأسهم	
	2014	2013
الرصيد كما في 1 يناير	**100,194,952**	79,665,829
مشتريات	**11,551,645**	16,571,810
أسهم منحة	**5,069,896**	4,002,313
مبيعات	**-**	(45,000)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**116,816,493**	100,194,952

إن الرصيد في احتياطي أسهم الخزينة بمبلغ **24,246 ألف دينار كويتي** (2013: 24,246 ألف دينار كويتي) غير متاح للتوزيع. تم ادراج المبلغ المقابل لتكلفة شراء اسهم خزينة كغير متاح للتوزيع من الاحتياطي القانوني وعلاوة اصدار الاسهم واحتياطي اسهم الخزينة والارباح المحتفظ بها خلال فترة حيازة اسهم الخزينة.

22 أسهم منحة مقترحة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتقديم توصية بتوزيع أسهم منحة بقيمة **5%** (2013: 5%) على رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2014 بمبلغ **14,515 ألف دينار كويتي** (2013: 13,824 ألف دينار كويتي) ويخضع ذلك لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية. سوف يتم توزيع أسهم المنحة المقترحة، إذا تم اعتمادها، على المساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في تاريخ الجمعية العمومية السنوية.

خلال السنة، وافق المساهمون في الجمعية العمومية السنوية التي عقدت بتاريخ 23 مارس 2014 على توزيع أسهم منحة بنسبة 5% على رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2013 بمبلغ **13,824 ألف دينار كويتي** (2013: 13,165 ألف دينار كويتي) تمثل 138,237,093 سهم بقيمة 100 فلس للسهم.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ **135 ألف دينار كويتي** (2013: 135 ألف دينار كويتي) هي وفقاً للقوانين المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

23 معاملات مع أطراف ذات علاقة

بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة والإداريون في البنك وعائلاتهم والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية فيها) كانوا عملاء للبنك ضمن دورة العمل الطبيعية. تمت الموافقة على شروط هذه المعاملات طبقا لسياسات البنك.

إن المعاملات والأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي هي كما يلي:

	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو الإداريين التنفيذيين		عدد الأطراف ذات العلاقة			
	2014	2013	**2014**	2013	**2014** ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
أعضاء مجلس الإدارة						
أرصدة						
قروض وسلف	**-**	–	**4**	4	**60,209**	59,115
استثمارات متاحة للبيع	**-**	–	**1**	1	**31**	40
ودائع	**6**	7	**20**	14	**375,326**	205,481
التزامات						
ضمانات/خطابات ضمان	**-**	–	**7**	3	**7,593**	6,292
معاملات						
إيرادات فوائد	**-**	–	**10**	4	**1,959**	1,809
مصروفات فوائد	**2**	2	**7**	6	**2,677**	1,350
مدراء تنفيذيون						
أرصدة						
قروض وسلف	**2**	1	**-**	–	**98**	55
ودائع	**10**	10	**-**	–	**1,279**	659
التزامات						
ضمانات/خطابات ضمان	**1**	1	**-**	–	**1**	1
معاملات						
إيرادات فوائد	**2**	1	**-**	–	**3**	3
مصروفات فوائد	**11**	11	**-**	–	**15**	15

إن القروض الصادرة إلى أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا تستحق السداد ضمن الضوابط الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل معدلات فائدة تتراوح من 2% إلى 5% سنوياً (2013: 2% إلى 6.75% سنوياً). إن بعض القروض التي تم تقديمها إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم خلال السنة مضمونة. كما أن القيمة العادلة لهذه الضمانات بلغت **56,528 ألف دينار** كويتي كما في 31 ديسمبر 2014 (2013: 48,060 ألف دينار كويتي).

تشتمل مكافأة موظفي الإدارة العليا بما في ذلك الإدارة التنفيذية على ما يلي:

	2014 ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
رواتب ومكافآت أخرى قصيرة الأجل	**3,418**	2,839
مكافآت نهاية/ إنهاء الخدمة	**108**	85
	3,526	2,924

24 الأدوات المالية

استراتيجية استخدام الأدوات المالية

تتعلق أنشطة البنك بصورة رئيسية، باعتباره بنك تجاري، باستخدام الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات. إذ يقوم بقبول الودائع من العملاء بمعدلات ثابتة ومتغيرة ولفترات متنوعة، ويهدف إلى اكتساب هوامش فائدة تفوق متوسط سعر الفائدة عن طريق استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية. كما ينشد زيادة هذه الهوامش بتجميع الأموال قصيرة الأجل والإقراض لفترات أطول بمعدلات فائدة أعلى، ويحتفظ في نفس الوقت بسيولة كافية لمقابلة جميع المطالبات التي قد تستحق الوفاء بها.

باستثناء ترتيبات التحوط المحددة، فإن التعرض لمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بهذه المشتقات يتم عادةً تغطيتها بالدخول في مراكز موازنة مقابلة والتي بموجبها يتم السيطرة على التنوع في صافي المبالغ النقدية المطلوبة لتسييل المراكز السوقية.

إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية ينتج عنه التعرض للمخاطر الكامنة المرتبطة بها. يدرك البنك العلاقة بين العائدات والمخاطر المرتبطة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءاً هاما من أهداف البنك الإستراتيجية.

تتمثل استراتيجية البنك في وجود مفهوم إدارة قوية للمخاطر وفي إدارة العلاقة التي تربط ما بين المخاطر/العوائد في كل نشاط رئيسي من أنشطة العمل القائمة على المخاطر. يقوم البنك باستمرار بمراجعة سياساته وممارساته في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلب كبير في قيمة الموجودات أو تأرجح كبير في ربحيتها.

تصف الفقرات التالية المخاطر المتنوعة الكامنة في العملية المصرفية وطبيعتها وكيفية إدارتها.

أ- مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف إحدى الأدوات المالية بالوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ ذلك بصورة أساسية من أنشطة الإقراض والتمويل التجاري والخزينة.

تنشأ تركزات مخاطر الائتمان عندما تتعامل مجموعة من الأطراف المقابلة في أنشطة أعمال متشابهة أو في أنشطة ضمن منطقة جغرافية واحدة، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية بشكل مماثل في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي ظروف أخرى.

وتشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة.

فيما يلي وصف موجز لإطار عمل إدارة المخاطر:

لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لمتابعة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها. يتم تقليل مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان وتقليل المعاملات مع الأطراف المقابلة الفردية والتقييم المستمر لتغطية / جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم استخدام حدود المخاطر للعملاء الأفراد وقطاعات الأعمال والحدود الخارجية لتنويع الإقراض وتجنب التركزات غير اللازمة. يتم السيطرة على مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة المتاجرة من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التقاص الأساسية وترتيبات الضمانات (حسب الملائم) ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

يرأس وحدة إدارة المخاطر مدير إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. إن وحدة مراقبة الائتمان المستقلة ترفع تقاريرها إلى مدير إدارة المخاطر وهي مسئولة عن توفير مستوى عال من الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان.

تتضمن مسئوليات هذا الفريق مراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات الائتمانية، ووضع والحفاظ على سياسات التعرض لمخاطر الائتمان الكبرى المتعلقة بالحد الأقصى للتعرض لمخاطر التركز بالنسبة للعملاء الأفراد ومجموعات العملاء وتركزات المخاطر الأخرى، وتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة وموضوعية لتقييم مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة، والسيطرة على الانكشافات (التعرض) بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والسيطرة على الانكشاف الخارجي، والسيطرة على الانكشاف لمجموعات قطاعات أعمال معينة، والمحافظة على عملية تصنيف تسهيلات البنك وتطويرها وذلك بهدف تصنيف التعرض للمخاطر في القطاعات الهامة، وإعداد تقارير منتظمة يتم رفعها للإدارة العليا في جوانب عمل معينة مثل تركزات مخاطر العملاء/ القطاعات وحدود الدولة والانكشاف الخارجي والحسابات متعثرة السداد والمخصصات.

يوجد لدى البنك إرشادات تفصيلية لاعتماد الائتمان لكل منتج من منتجات القروض الخاصة بالعملاء الأفراد. تتنوع معايير الاستحقاق وفقاً لمنتج القرض المحدد ولكنها تتضمن بنود مثل الحد الأدنى من فترة التعيين. ينبغي أن يقوم المتقدمون للحصول على قروض أيضاً بتقديم مرجع ائتماني من صاحب العمل موضحاً الراتب وطول مدة الخدمة والتزام من صاحب العمل بتحويل الراتب مباشرة إلى حساب الادخار الخاص بالمتقدم لدى البنك. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب أن لا تتجاوز نسبة إجمالي مدفوعات الديون الشهرية إلى الدخل الحدود الموضوعة والمنصوص عليها.

قام البنك بتشكيل لجنة مخاطر الائتمان لدعم فاعلية مراقبة مجلس الإدارة لأمور المخاطر التي تواجه البنك مع تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، متى كان ذلك مناسباً. تقدم لجنة مخاطر الائتمان رؤية شاملة لإدارة مخاطر البنك على أساس كلي مع التأكد من استقلالية وحدة المخاطر للبنك. تقوم لجنة مخاطر الائتمان بمراجعة مخاطر الائتمان العالية التي تزيد عن 10% من رأس مال البنك أو وفقاً لما تقدره اللجنة بشكل مناسب. تقدم إدارة المخاطر بالبنك تقارير دورية إلى لجنة مخاطر الائتمان بحيث يكون أعضاء اللجنة على علم بكافة أنشطة البنك التي تعرضه للمخاطر.

يوجد لدى البنك، بخلاف لجنة مخاطر الائتمان، ست لجان ائتمانية هي: لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة إدارة الائتمان ولجنة ائتمان الأعمال المصرفية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد ولجنة تصويب الائتمان ولجنة التصنيف والمخصصات.

فوض مجلس الإدارة لجنة الائتمان التنفيذية كافة الصلاحيات (باستثناء التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة وذويهم) لاتخاذ قرارات الائتمان لجنة الائتمان التنفيذية في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي. إن مسئوليات لجنة الائتمان التنفيذية هي المراجعة أو الاعتماد أو الرفض أو التعديل أو الاعتماد المشروط للعروض الائتمانية التي تتجاوز حد الإقراض القانوني لدى البنك وفقاً للسياسات الائتمانية للبنك. كما يكون للجنة الائتمان التنفيذية صلاحية الموافقة على معايير وبرامج الائتمان وحدود الخزينة في ضوء المستوى المقبول للمخاطر المعتمد لدى البنك.

لدى لجنة إدارة الائتمان ذات الصلاحيات المفوضة الأقل صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان المقدمة إليها. وتحال الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صلاحيات لجنة إدارة الائتمان إلى لجنة الائتمان التنفيذية.

لدى لجنة ائتمان الأعمال المصرفية مسئولية تسهيل إنشاء الأصول ومراقبة التعرض للمخاطر إلى الحد المعتمد في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولدى لجنة ائتمان الأعمال المصرفية فقط صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات ائتمان الأعمال المصرفية المقدمة إليها في إطار حدود نطاق الصلاحيات المفوضة لها. علاوة على ذلك، يوجد هيكل تنظيمي محدد وآلية محددة لإدارة مخاطر الأعمال المصرفية والتي تقدم منتجات محددة إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى حجم الأعمال وأولويتها لدى البنك.

تجتمع اللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد بصورة منتظمة ولديها صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل الطلبات الائتمانية المقدمة من العملاء الأفراد والتي يتم تقديمها إلى اللجنة ضمن مستويات الصلاحيات المفوضة إليها. وتضمن إحدى عمليات ضمان الجودة المستقلة والمركزية اكتمال ودقة مستندات طلب القرض كما تقوم بإجراء مراجعات ائتمانية ومراجعات "للقائمة السوداء" كما تتابع التزامات أوامر السداد القائمة والتزامات سداد القروض الأخرى. وتخضع طلبات الائتمان للقروض لعملية تقييم تشمل اتخاذ القرارات على أساس "بطاقة درجات" والتي يعاد التحقق من صحتها بصورة دورية.

إضافة إلى ذلك، تخضع جميع طلبات الائتمان للعملاء الأفراد للمراجعة الائتمانية من قبل وكالة مرجعية الائتمان التابعة لشبكة المعلومات الائتمانية التي يملكها القطاع **(Ci- Net)** بهدف تقييم الجدارة الائتمانية ومديونية المتقدم للقرض.

تم منح لجنة تصويب الائتمان صلاحية مراجعة الائتمان الإداري التصويبي و/أو التوصية بموافقة لجنة الائتمان التنفيذية، كما تختص بكافة الاقتراحات بتسوية وإعادة هيكلة وإعادة جدولة والتوقف عن جهود الاسترداد وشطب الديون في إطار الحدود المعتمدة. ويتم إحالة الطلبات التي تتعدى نطاق صلاحيات لجنة تصويب الائتمان إلى لجنة الائتمان التنفيذية.

ووفقاً لمدى وحجم التعرض لمخاطر العملاء، يتم مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة إدارة الائتمان ولجنة ائتمان الأعمال المصرفية ولجنة تصويب الائتمان وتتضمن هذه الطلبات المعلومات التالية بصورة نموذجية: ملخص تنفيذي وملف العميل وموجز بالحدود والمبالغ القائمة وتصنيف للمخاطر ومذكرة ائتمانية يتم إعدادها من قبل وحدة المراجعة الائتمانية المستقلة لدى البنك وتحليل ربحية العميل والتحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمان ومصدر السداد وتفاصيل الضامنين، إن كان ذلك مطبقاً، والبيانات المالية المدققة و/أو بيانات صافي الموجودات الشخصية حسبما هو مناسب.

توجد لدى البنك حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدولة وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في اعتماد الإقراض فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات ذات الصلة.

يوجد لدى البنك سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل دوري. يبين دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية وفلسفة مخاطر الائتمان التي تحدد حدود الائتمان وتقدم الهيكل الذي يجب أن تكون على أساسه الأعمال المصرفية مع التأكد من توافق الأسلوب مع كافة أنشطة الإقراض. كما يبين سياسته الخاصة بالتعرض المقبول لمخاطر الائتمان الخاصة بكل دولة وتقييم المخاطر الخارجية والسيطرة عليها. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية للدول كل على حدة من قبل لجنة الائتمان التنفيذية. يستند هذا الاعتماد إلى تحليل الدول وتقييم متطلبات الأعمال والذي يقوم بإجرائه قسم الأعمال المصرفية الدولية لدى البنك وتوصي به لجنة إدارة الائتمان.

يقوم قسم الأعمال المصرفية الدولية بصورة منتظمة بمراجعة الحدود الشاملة الخارجية للبنك وتصنيف مخاطر التعرض للانكشافات. تركز المراجعة على الانتشار الكلي للمخاطر الخارجية كما يتم إبداء التوصيات لتغيير حدود مخاطر كل دولة على حدة عند الضرورة.

يوفر تقرير المستوى المقبول للمخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة إطار عمل متوافق لفهم المخاطر على مستوى المنشأة ويقدم طرق للتأكد من أخذ المخاطر في الاعتبار في العمليات اليومية للبنك. يتم مراقبة مستوى المخاطر المقبول من قبل البنك وتقليله (أن وجد) وتنفيذ ذلك في الوقت المناسب على مستوى الشركات والدولي والخزينة والأعمال المصرفية للعملاء. يتم تخفيض المستوى المقبول من المخاطر في قطاعات الأعمال وهو ما يمثل أهمية لأعمالنا.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالصافي بعد المخصص المحتسب للبنود الواردة في بيان المركز المالي بما في ذلك القيمة العادلة الموجبة للمشتقات دون احتساب أي ضمان أو تعزيزات ائتمانية أخرى. إن الحد الأقصى لتركز مخاطر الائتمان الخاصة بطرف مقابل واحد أو مجموعة

مترابطة من الأطراف المقابلة محدود بنسبة 15% من رأس المال الشامل للمجموعة حسبما تتطلبه التعليمات الرقابية.

حسب فئة الموجودات المالية	**إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2014** ألف دينار كويتي	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2013 ألف دينار كويتي
نقد ونقد معادل (بعد استبعاد النقد في الصندوق)	**557,856**	486,359
أذونات وسندات خزانة	**188,086**	177,142
سندات بنك الكويت المركزي	**588,216**	539,521
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**22,000**	14,102
قروض وسلف للبنوك	**127,596**	125,415
قروض وسلف للعملاء:		
– قروض للشركات	**2,499,409**	2,483,773
– قروض استهلاكية	**1,083,694**	877,461
استثمارات متاحة للبيع (إيضاح 13)	**25,439**	48,677
موجودات أخرى	**40,761**	123,242
المجموع	**5,133,057**	4,875,692
مطلوبات طارئة والتزامات	**1,577,606**	1,260,834
مبادلات عجز الائتمان	**86,376**	116,487
عقود تحويل العملات الأجنبية (بما في ذلك العقود الفورية)	**51,005**	17,790
الإجمالي	**1,714,987**	1,395,111
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**6,848,044**	6,270,803

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضًا نتيجة التركز الجوهري لموجودات البنك بالنسبة لأي طرف مقابل منفرد ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. تسجل أكبر 20 حالة انكشاف إجمالية لمخاطر تسهيلات القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014 نسبة **17%** (2013: 19%).

الضمان والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يستخدم البنك مجموعة كبيرة من السياسات والممارسات لتقليل مخاطر الائتمان. يسعى البنك للحصول على غطاء من الضمانات والتنازل عن عوائد العقود والأشكال الأخرى من الحماية لضمان الإقراض وتقليل مخاطر الائتمان كلما أمكن. تتضمن اتفاقيات قروض البنك ترتيبات المقاصة الملزمة قانونياً بالنسبة للقروض والودائع بحيث يتمكن البنك من تجميع الحسابات المختلفة للعميل لدى البنك وأن يقوم البنك إما بتحويل الأرصدة الدائنة لتغطية أي قروض قائمة أو تجميد الأرصدة الدائنة حتى قيام العميل بتسوية التزاماته القائمة تجاه البنك.

يتم ضمان التسهيلات الائتمانية للبنك بصورة كبيرة من خلال الضمانات التي تتكون بصورة أساسية من: أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وأسهم غير مسعرة وعقارات (أراضي ومباني) والودائع محددة الأجل والأرصدة النقدية لدى البنك التي تم تجميدها ورهنها بصورة قانونية لصالح البنك والضمانات البنكية المباشرة الصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة وغير القابلة للرجوع عنها.

كما في 31 ديسمبر 2014، تم ضمان نسبة **42%** (2013: 46%) من إجمالي القروض والسلف القائمة إلى العملاء والبنوك جزئيًا أو كليًا عن طريق ضمانات لدى البنك إجراءات للتأكد من عدم وجود تركز زائد لأي فئة معينة من الموجودات بين الضمانات.

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية:

تهدف سياسة البنك الى تقييم مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تعتمد العملية على أفضل الممارسات الدولية وتعطي شفافية وتماثل مما يمكن من المقارنة بين الملتزمين.

يستخدم البنك برنامج موديز لتصنيف المخاطر (Moody's) لتصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لبرنامج التصنيف Moody's، يتم تصنيف كافة المقترضين استناداً إلى التقييم المالي وتقييم الأعمال. يأخذ التقييم المالي في الاعتبار العمليات والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الديون بينما يستند تقييم الأعمال إلى مخاطر

قطاع الأعمال وجودة الإدارة وموقف الشركة. يتم إجراء ممارسة تحديد التغيير لنموذج التصنيف بمساعدة مستشارين خارجيين.

تنقسم عملية تصنيف المخاطر إلى تصنيف مخاطر الملتزمين وتصنيف مخاطر التسهيلات. تركز منهجية التصنيف على عوامل مثل: الأداء التشغيلي والسيولة وخدمة الدين وهيكل رأس المال. إن تحليل النسب يتضمن تقييم اتجاه كل نسبة على مدار فترات متعددة فيما يتعلق بتغير النسبة وتذبذب الاتجاه. كما أن تحليل النسب يقارن أيضاً بين قيمة النسبة لأحدث فترة وقيم المجموعة المماثلة القابلة لمقارنتها. يتضمن التقييم أيضاً تقييم جودة العمليات والسيولة وهيكلة رأس المال.

بالنسبة لشركات المحاصة الجديدة أو معاملات تمويل المشاريع، يتم وضع تصنيف مخاطر الملتزمين من خلال استخدام التوقعات التي تغطي فترة القرض.

يعكس تصنيف مخاطر الملتزمين احتمالية عجز الملتزم (غير المتعلق بنوع التسهيل أو الضمان) على مدى الـ 12 شهراً التالية بالنسبة للتسهيلات الرئيسية غير المضمونة.

إن تصنيف مخاطر الملتزمين للموجودات المنتظمة غير متعثرة السداد يندرج في ثلاث فئات، وبالتحديد هي "عالية" و"قياسية" و"مقبولة". إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف إلى فئة "عالية" يتمثل في ذلك الذي يتم فيه تقييم المخاطر الشاملة للخسارة المالية الناتجة عن عجز الملتزم عن الوفاء بالتزامه على أنها منخفضة. إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف إلى فئة "قياسية" يتمثل في تلك التسهيلات ذات المستوى المرضي من الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد. إن التعرض لمخاطر الائتمان المصنف إلى فئة "مقبولة" يتمثل في تلك الحسابات المنتظمة والتي يكون فيها السداد وفقاً للشروط التعاقدية. يتم تقييم المخاطر الشاملة للخسارة المالية كفئة "مقبولة" على أنها أعلى من التعرض للمخاطر المصنف على أنه ضمن فئة "عالية" أو "قياسية".

تصنيف مخاطر التسهيلات

لدى البنك أيضاً إطار عمل معتمد لتصنيف مخاطر التسهيلات. بينما لا يأخذ تصنيف مخاطر الملتزمين في الاعتبار عوامل مثل توفر الضمان والدعم، فإن تصنيف مخاطر التسهيلات هو مقياس لجودة التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى الخسارة المتوقعة في حالة التعثر بعد أخذ الضمان والدعم في الاعتبار. إن توفر الضمان أو الدعم المؤهل يقلل بشكل جوهري من مقدار الخسارة في حالة التعثر ويعكس تصنيف مخاطر التسهيلات عوامل تخفيف المخاطر تلك.

نظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال

يصنف البنك تعرض البنك للمخاطر وفقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال. إن هذه التصنيفات تأتي إضافة إلى التصنيف الذي يستند إلى رموز الأغراض كما يحددها بنك الكويت المركزي، وهذا يسمح للبنك بتصنيف محفظته إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت.

تصنيف مخاطر المحافظ

طرح البنك أيضًا عملية لتصنيف مخاطر المحافظ والتي يتم من خلالها إجراء تقييم شامل لجودة المحفظة على فترات زمنية فاصلة منتظمة ويتم مناقشتها في لجنة الائتمان التنفيذية. تم تمديد تصنيف مخاطر المحافظ حتى مستوى مدير العلاقات وتقديم معايير المخاطر لتقييم تنفيذ الأعمال التي تؤدي إلى تحسين إضافي في جودة الأصل.

نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

كما استعان البنك بنموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر كأداة تسعير للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من الشركات. يستند ذلك على افتراض أن التسعير ينبغي أن يكون موازياً للمخاطر المتضمنة في العرض. بعد استيفاء كل هذه المتطلبات (مثل التصنيفات الجيدة والمتماثلة لمخاطر الملتزمين ونظام تصنيف مخاطر التسهيلات استناداً إلى تقليل الضمانات وتقييم إمكانية حالات العجز عن السداد وطرق احتساب الخسارة لكل فئة من التسهيلات والتقييم والمعياري المناسب) تم تقديم نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر في البنك وسوف يساعد على اتخاذ القرارات الصائبة وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهم ويسمح للعملاء بالاستفادة من طريقة مناسبة للتسعير. تم أتمتة نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر بالكامل مع اعتباره جزء لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار.

البنية التحتية للائتمان

قام البنك بإنشاء وحدة متخصصة هدفها الأساسي هو دعم تطوير واعتماد ومراقبة الائتمان أو برامج المنتجات وإدارة البنية التحتية لمخاطر الائتمان وإعداد تقارير MIS. تقوم الوحدة بدعم نظم إدارة الائتمان / المخاطر ونظم تطبيق الائتمان ونماذج تصنيف المخاطر ونموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان للبنك. يطبق البنك حاليا نظام اصدار نشرة الائتمان الإلكترونية لحزم الائتمان على أعضاء لجنة الائتمان والتي بموجبها يتم تحسين كفاءة عملية اعتماد الائتمان.

2014	غير متأخرة أو منخفضة القيمة				
	عالية ألف دينار كويتي	قياسية ألف دينار كويتي	مقبولة ألف دينار كويتي	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
نقد ونقد معادل (باستثناء النقد في الصندوق)	**557,856**	–	–	–	**557,856**
أذونات وسندات خزانة	**188,086**	–	–	–	**188,086**
سندات بنك الكويت المركزي	**588,216**	–	–	–	**588,216**
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**22,000**	–	–	–	**22,000**
قروض وسلف للبنوك	**128,783**	–	–	–	**128,783**
قروض وسلف للعملاء:				–	–
– قروض شركات	**982,657**	**1,318,947**	**280,188**	**28,253**	**2,610,045**
– قروض استهلاكية	**1,023,852**	–	–	**61,708**	**1,085,560**
استثمارات في أوراق دين مالية متاحة للبيع (إيضاح 13)	**25,439**	–	–	–	**25,439**
موجودات أخرى	**40,761**	–	–	–	**40,761**
	3,557,650	**1,318,947**	**280,188**	**89,961**	**5,246,746**

2013	غير متأخرة أو منخفضة القيمة				
	عالية ألف دينار كويتي	قياسية ألف دينار كويتي	مقبولة ألف دينار كويتي	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
نقد ونقد معادل (باستثناء النقد في الصندوق)	486,359	–	–	–	486,359
أذونات وسندات خزانة	177,142	–	–	–	177,142
سندات بنك الكويت المركزي	539,521	–	–	–	539,521
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	14,102	–	–	–	14,102
قروض وسلف للبنوك	123,046	3,522	–	–	126,568
قروض وسلف للعملاء:				–	–
– قروض شركات	633,543	1,508,402	299,581	16,622	2,458,148
– قروض استهلاكية	850,459	–	–	40,432	890,891
استثمارات في أوراق دين مالية متاحة للبيع (إيضاح 13)	48,677	–	–	–	48,677
موجودات أخرى	123,242	–	–	–	123,242
	2,996,091	1,511,924	299,581	57,054	4,864,650

من بين الأرصدة تحت فئة المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة نسبة **93%** (2013: 91%) تأخر سدادها لأقل من 60- يومًا ونسبة 7% (2013: 9%) تراوحت فترة التأخر في سدادها فيما بين 60 – 90 يومًا.

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها بصورة فردية حسب الفئة

2014	إجمالي الانكشاف ألف دينار كويتي	مخصصات انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمان ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء:			
- قروض شركات	**105,389**	**4,459**	**101,154**
- قروض استهلاكية	**20,536**	**11,480**	**-**
	125,925	**15,939**	**101,154**

2013	إجمالي الانكشاف ألف دينار كويتي	مخصصات انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمان ألف دينار كويتي
قروض وسلف للعملاء:			
- قروض شركات	227,408	3,693	223,820
- قروض استهلاكية	13,338	7,126	-
	240,746	10,819	223,820

	2014		2013	
	الموجودات ألف دينار كويتي	**بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي**	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي
المنطقة الجغرافية:				
محلياً (الكويت)	**4,484,085**	**1,268,558**	4,305,931	1,025,378
دول الشرق الأوسط الأخرى	**458,100**	**115,961**	314,985	146,156
أوروبا	**98,116**	**77,739**	123,794	43,135
أمريكا وكندا	**17,642**	**12,294**	72,561	6,110
آسيا والمحيط الهادي	**75,103**	**239,900**	58,405	173,022
باقي دول العالم	**11**	**535**	16	1,310
	5,133,057	**1,714,987**	4,875,692	1,395,111
قطاع الأعمال :				
شخصية	**1,202,721**	**3,156**	1,003,768	6,809
مالية	**778,364**	**496,409**	763,327	399,871
تجارية	**324,418**	**232,954**	326,973	205,165
نفط خام وغاز	**94,524**	**36,586**	63,996	23,080
إنشائية	**321,000**	**707,080**	340,261	568,248
حكومية	**1,058,362**	-	974,239	-
صناعية	**333,850**	**45,094**	271,335	36,829
عقارية	**773,420**	**25,808**	847,203	24,751
أخرى	**246,398**	**167,900**	284,590	130,358
	5,133,057	**1,714,987**	4,875,692	1,395,111

المطلوبات الطارئة والالتزامات هي أدوات مالية بمبالغ تعاقدية تمثل مخاطر ائتمان

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توفر الأموال لعميل ما عند الضرورة. غير أن مجموع المبالغ التعاقدية للالتزامات بتقديم الائتمان لا يمثل بالضرورة

الاحتياجات النقدية المستقبلية، حيث أن كثيراً من هذه الالتزامات سينتهي سريانها أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في الإيضاح 26.

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان

إن الأدوات المالية المشتقة والتي تتكون من عقود الصرف الأجنبي وعقود أسعار الفائدة تسمح للبنك وعملائه بتحويل أو تعديل أو تخفيض مخاطر تحويل العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة.

إن هذا المبلغ معرض لمخاطر الائتمان ومحدد بالقيمة الاستبدالية الحالية للأدوات التي يفضلها البنك، والتي تعتبر جزءاً بسيطاً فقط من المبالغ التعاقدية أو الاسمية المستخدمة في التعبير عن أحجامها القائمة. إن هذا التعرض للمخاطر الائتمانية تتم إدارته كجزء من حدود الإقراض الكلية الممنوحة للعملاء. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في الإيضاح 28.

ب- مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة. يدير البنك هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر. يتم اعادة تسعير أغلب الموجودات والمطلوبات المحملة بفائدة خلال سنة واحدة. وبالتالي، فإن تعرض البنك لمخاطر اسعار الفائدة يعتبر محدودا.

إن حساسية بيان الدخل هي تأثير التغيرات المقدرة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية ذات معدلات الفائدة المتغيرة والمحتفظ بها خلال السنة السابقة، بما يشتمل على تأثير أدوات التغطية. إن حساسية بيان الدخل الشامل هي ناتجة من التأثير على القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع الناتجة عن تأثيرات التغيرات المقدرة في معدلات الفائدة.

يوضح الجدول التالي تأثيرات التغير بمقدار 25 نقطة أساسية في معدلات الفائدة على بيان الدخل، مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات الأخرى:

العملة	الحركة في النقاط الأساسية	**2014** ألف دينار كويتي	2013 ألف دينار كويتي
الدينار الكويتي	(+/-) 25	**2,654**	2,300
الدولار الأمريكي	(+/-) 25	**267**	114

جـ- مخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات في مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك نفسه مؤسسة كويتية وعملته الرئيسية هي الدينار الكويتي. قام مجلس إدارة البنك بوضع حدود للمراكز حسب العملة، ويتم مراقبة تلك المراكز يومياً ويتم تطبيق استراتيجيات التحوط للتأكد من الإبقاء على المراكز ضمن الحدود المطبقة.

استنادا إلى الموجودات والمطلوبات المالية للبنك المحتفظ بها في تاريخ بيان المركز المالي، وفي حالة التغير في حركات العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون التأثير على أرباح البنك والإيرادات الشاملة الأخرى للبنك كما يلي:

	2014			2013	
العملة	**التغير في سعر العملات** بـ %	**التأثير على بيان الدخل** ألف دينار كويتي	**التأثير على بيان الدخل الشامل** ألف دينار كويتي	التغير في سعر العملات بـ %	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي
الدولار الأمريكي	**+5**	(**821**)	**717**	+5	(1,466)	1,397

يحتفظ البنك باستثماراته في محافظ أسهم وصناديق تحوط متنوعة حيث تستثمر هذه المحافظ في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية والمنتجات المدرجة بعملات مختلفة لا يمكن قياس أدائها بالضرورة بالارتباط مع الحركة في سعر صرف عملة بعينها. لم يراعِ تحليل الحساسية إلا التأثير على القيمة الدفترية لهذه الأوراق المالية.

د- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في مواجهة البنك لصعوبات في الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد كاف للنقد والنقد المعادل والأوراق المالية القابلة للترويج لها بسهولة.

تنشأ مخاطر السيولة في إطار التمويل العام لأنشطة البنك. تقوم مجموعة الخزينة تحت توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات ضمن مجموعة عمل الخزينة لضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية المعروفة للبنك وكذلك أي احتياجات غير متوقعة يمكن أن تطرأ. يحتفظ البنك في جميع الأوقات بما يراه مستويات كافية من السيولة للوفاء بمسحوبات الودائع وسداد القروض وتمويل القروض الجديدة حتى في الظروف الصعبة.

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل ما يلي: توقع التدفقات النقدية حسب العملة الرئيسية ومتابعة معدلات السيولة والمركز المالي مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة مع تسهيلات مساندة كافية ومتابعة تركز المودعين لتجنب الاعتماد غير الملائم على كبار المودعين الأفراد وضمان وجود مزيج تمويلي عام مرض وإدارة احتياجات تمويل الدين. يحتفظ البنك بقاعدة متنوعة وثابتة من الودائع الأساسية الخاصة بالأفراد والشركات كما أن مجموعة عمل الخزينة تحتفظ بخطط طوارئ للسيولة والتمويل وذلك للتغلب على الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تقع نتيجة السوق المحلي أو الإقليمي أو وقوع أحداث جغرافية وسياسية.

يتم تقليل مخاطر السيولة بدرجة أكبر من خلال الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي الخاصة بالسيولة وهي بصورة محددة: حدود عدم تطابق سلم الاستحقاق لفترات زمنية محددة: 10% لفترة 7 أيام أو أقل و 20% لفترة شهر أو أقل و 30% لفترة ثلاثة أشهر أو أقل و 40% لفترة ستة أشهر أو أقل وكذلك متطلبات الاحتفاظ بنسبة 18% من ودائع العملاء بالدينار الكويتي في أذونات وسندات خزانة حكومية وأرصدة الحسابات الجارية / الودائع لدى بنك الكويت المركزي و/ أو أية أدوات مالية أخرى صادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

يوضح الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات البنك في نهاية السنة استنادا إلى ترتيبات السداد التعاقدية المتبقية (الموجودات والمطلوبات التي ليس لها استحقاق تعاقدي والتي تستند على توقعات الإدارة):

في 31 ديسمبر 2014	حتى شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	من 6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
الموجودات:							
نقد ونقد معادل	607,367						607,367
سندات وأذونات خزانة	–	27,829	59,296	74,644	26,317	–	188,086
سندات بنك الكويت المركزي	133,716	388,500	66,000	–	–	–	588,216
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	–	12,000	10,000	–	–	–	22,000
قروض وسلف للبنوك	10	100	43,920	11,712	71,854	–	127,596
قروض وسلف للعملاء	96,405	1,115,434	184,680	321,621	731,068	1,133,895	3,583,103
استثمارات متاحة للبيع	20,869	–	–	–	4,570	56,900	82,339
موجودات أخرى	27,640	3,992	–	–	72,812	–	104,444
مباني ومعدات	–	–	–	–	–	27,727	27,727
مجموع الموجودات	886,007	1,547,855	363,896	407,977	906,621	1,218,522	5,330,878
المطلوبات:							
مستحق للبنوك	71,677	85,064	111,560	86,376	–	–	354,677
ودائع من المؤسسات المالية	102,769	164,370	215,140	191,784	4,606	–	678,669
ودائع العملاء	1,932,671	706,965	665,616	339,797	16,675	–	3,661,724
قروض مساندة	43,920	–	–	–	–	–	43,920
مطلوبات أخرى	36,551	16,252	16,862	10,501	361	–	80,527
إجمالي المطلوبات	2,187,588	972,651	1,009,178	628,458	21,642	–	4,819,517

في 31 ديسمبر 2013	حتى شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي	من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	من 6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من ثلاث سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
الموجودات:							
نقد ونقد معادل	533,421	–	–	–	–	–	533,421
سندات وأذونات خزانة	6,337	18,427	55,621	79,024	12,971	4,762	177,142
سندات بنك الكويت المركزي	125,521	283,000	131,000	–	–	–	539,521
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	–	14,102	–	–	–	–	14,102
قروض وسلف للبنوك	150	27,197	24,109	47,240	26,719	–	125,415
قروض وسلف للعملاء	73,049	678,779	127,856	612,278	731,934	1,137,338	3,361,234
استثمارات متاحة للبيع	–	–	19,534	–	28,695	75,753	123,982
موجودات أخرى	34,242	63,962	–	–	65,899	–	164,103
مباني ومعدات	–	–	–	–	–	25,839	25,839
مجموع الموجودات	772,720	1,085,467	358,120	738,542	866,218	1,243,692	5,064,759
المطلوبات:							
مستحق للبنوك	107,021	49,359	98,718	52,742	–	–	307,840
ودائع من المؤسسات المالية	169,545	119,253	211,308	215,434	44,263	–	759,803
ودائع العملاء	1,940,741	485,050	412,218	400,598	87,644	–	3,326,251
قروض مساندة	–	–	14,103	28,205	42,307	–	84,615
مطلوبات أخرى	51,053	15,050	16,954	16,048	4,011	–	103,116
إجمالي المطلوبات	2,268,360	668,712	753,301	713,027	178,225	–	4,581,625

يوضح الجدول التالي ملخص قائمة الاستحقاق الخاصة بالمطلوبات المالية والمطلوبات الطارئة والالتزامات والمطلوبات المالية غير المشتقة على البنك كما في 31 ديسمبر استنادا إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات ليتم إرسالها فوراً.

في 31 ديسمبر 2014

المطلوبات المالية	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	من 3 شهور إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مستحق للبنوك	**7,379**	**46,984**	**302,795**	–	–	**357,158**
ودائع من المؤسسات المالية	**67,019**	**8,420**	**419,071**	**196,358**	–	**690,868**
ودائع العملاء	**1,509,605**	**178,855**	**1,849,845**	**145,491**	–	**3,683,796**
قروض مساندة	**43,953**	–	–	–	–	**43,953**
مطلوبات أخرى	**27,450**	**3,950**	**43,363**	**5,764**	–	**80,527**
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	**1,655,406**	**238,209**	**2,615,074**	**347,613**	–	**4,856,302**

في 31 ديسمبر 2013

المطلوبات المالية	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	من 3 شهور إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مستحق للبنوك	38.550	34.687	237.078	–	–	310.315
ودائع من المؤسسات المالية	66.152	28.782	463.516	210.050	–	768.500
ودائع العملاء	1.323.964	243.288	1.474.072	307.062	–	3.348.386
قروض مساندة	421	–	43.954	44.005	–	88.380
مطلوبات أخرى*	32.634	7.005	50.664	12.813	–	103.116
إجمالي المطلوبات غير المخصومة	1.461.721	313.762	2.269.284	573.930	–	4.618.697

* تتضمن المطلوبات الأخرى القيمة العادلة السالبة للمطلوبات المالية المشتقة (إيضاح 18).

يوضح الجدول التالي فترات انتهاء الاستحقاق التعاقدية الخاصة بمطلوبات البنك الطارئة.

في 31 ديسمبر 2014

	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	من 3 شهور إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مطلوبات طارئة	**39,455**	**71,774**	**171,469**	**748,185**	**380,318**	**1,411,201**
التزامات	**50**	**46,232**	**120,123**	–	–	**166,405**
	39,505	**118,006**	**291,592**	**748,185**	**380,318**	**1,577,606**

في 31 ديسمبر 2013

	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	من 3 شهور إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	من سنة إلى خمس سنوات ألف دينار كويتي	أكثر من خمس سنوات ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
مطلوبات طارئة	96.109	207.422	429.291	385.992	4.300	1.123.114
التزامات	–	25.358	112.362	–	–	137.720
	96.109	232.780	541.653	385.992	4.300	1.260.834

يوضح الجدول التالي فترة الانتهاء التعاقدية حسب استحقاق مجموع مراكز المشتقات بالبنك التي تم تسويتها:

المشتقات	أقل من شهر ألف دينار كويتي	من شهر إلى 3 شهور ألف دينار كويتي	من 3 شهور إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
في 31 ديسمبر 2014:				
مجموع المشتقات التي تم تسويتها	**540**	**5,408**	**-**	**5,948**
في 31 ديسمبر 2013:				
مجموع المشتقات التي تم تسويتها	575	575	5،665	6،815

هـ- مخاطر التشغيل

تنشأ مخاطر التشغيل من الإخفاق في توفير الرقابة المناسبة لكافة جوانب التوثيق والمعالجة والتسوية والمحاسبة عن المعاملات وبصفة عامة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة القيام بأعماله. ولدى البنك منظومة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب الأنواع الأخرى من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك.

يتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال دائرة إدارة المخاطر وفقاً لما تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة في 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات المؤرخة في 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك. إن مهمة هذه الدائرة هي التأكد من أن السياسات والإجراءات يتم إتباعها لتحديد وتقييم والإشراف والرقابة على مخاطر التشغيل كجزء من أسلوب إدارة المخاطر الشامل.

و- مخاطر أسعار الأسهم

تتمثل هذه المخاطر في مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت هذه التغيرات نتيجة عوامل خاصة بالأداة الفردية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة بالسوق. يدير البنك هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراته.

إن أغلبية استثمارات البنك يتم الاحتفاظ بها في محفظة صناديق تحوط متنوعة تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي لا يمكن بالضرورة قياس أدائها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كمتاحة للبيع) في نهاية السنة بسبب التغير المقدر بنسبة 5% في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق	التأثير على أسعار الأسهم%	**2014** **التأثير على حقوق الملكية** **ألف دينار كويتي**	2013 التأثير على حقوق الملكية ألف دينار كويتي
سوق الكويت للأوراق المالية	+5%	**969**	1،188
سوق نيويورك للأوراق المالية	+5%	**358**	295

ز- مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن يتكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل القروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة.

إن معظم الموجودات المالية للبنك ذات الفائدة تحمل فائدة متغيرة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المطلوبات المالية التي تحمل فائدة، باستثناء القروض المساندة التي يحتفظ فيها البنك بخيار السداد، لها فترات استحقاق أقل من سنة واحدة وعليه فإن البنك لا يتعرض لمخاطر جوهرية بالنسبة للمدفوعات مقدماً.

25 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو التي لها فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة الدفترية تقارب القيمة العادلة. وهذا الافتراض ينطبق أيضًا على الودائع تحت الطلب وحسابات التوفير التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد وكذلك الأدوات المالية ذات المعدلات المتغيرة.

لم تتغير أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة التقارير المالية السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب مستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

2014	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية متاحة للبيع:				
أسهم	**28,034**	**7,046**	**-**	**35,080**
أوراق دين مالية	**25,439**	**-**	**-**	**25,439**
	53,473	**7,046**	**-**	**60,519**

2013	المستوى 1 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
موجودات مالية متاحة للبيع:				
أسهم	30,362	21,834	–	52,196
أوراق دين مالية	30,774	–	–	30,774
	61,136	21,834	–	82,970

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية أعلاه المصنفة ضمن المستوى 1 والمستوى 2 طبقا لسياسة قياس القيمة العادلة المبينة في إيضاح 2. خلال السنة، لم يكن هناك أي تحويلات ما بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

بلغت القيم العادلة الموجبة والسالبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية الآجلة ومبادلات عجز الائتمان والتي تم تقييمها باستخدام مدخلات جوهرية من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). انظر إيضاح 28.

تم تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام نماذج تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات. قد تتضمن هذه الافتراضات تقديرات تستخدم هوامش الائتمان ونماذج تدفقات نقدية مخصومة متوقعة تستخدم الافتراضات التي ترى الإدارة أنها متسقة مع تلك المستخدمة من قبل المشاركين في السوق في تقييم مثل هذه الموجودات والمطلوبات المالية. أجرت الإدارة أيضا تحليل حساسية عن طريق تباين هذه الافتراضات بالنسبة لهامش معقول وليس هناك أي تأثير مادي. ليست القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات المالية مختلفة بشكل مادي عن قيمتها الدفترية في تاريخ التقارير المالية. ويعاد تسعير معدلات الفائدة على هذه الموجودات والمطلوبات المالية على الفور استنادًا إلى حركات السوق. تم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتم تحديدها استنادًا إلى التدفقات النقدية المخصومة حيث تمثل المدخلات الأكثر جوهرية في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

26 الالتزامات والمطلوبات الطارئة

للوفاء بالحاجات المالية للعملاء، يدخل البنك في العديد من الالتزامات والمطلوبات الطارئة التي لا يمكن الرجوع عنها. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمان وبالتالي تعد جزءًا من المخاطر الكلية للبنك.

إن إجمالي الالتزامات والمطلوبات الطارئة القائمة هو كما يلي:

	2014	2013
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
ضمانات	**1,211,756**	959،961
خطابات ائتمان	**199,445**	163،153
	1,411,201	1،123،114

كما في تاريخ التقارير المالية، كان لدى البنك التزامات غير مسحوبة لتمديد تسهيلات الحسابات المكشوفة للعملاء بمبلغ **166,405 ألف دينار كويتي** (2013: 137,720 ألف دينار كويتي). تعطي الشروط التعاقدية للبنك الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

27 تحليل القطاعات

أ. حسب وحدات الأعمال

المصرفية التجارية	قبول الودائع من العملاء الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف وتسهيلات بطاقات الائتمان وتحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.
الخزينة والاستثمارات	تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالبنك عن طريق استخدام أذونات الخزانة والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحوالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تُدار الاستثمارات الخاصة للبنك من قبل وحدة الاستثمارات.

معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

	المصرفية التجارية		**الخزينة والاستثمارات**		**المجموع**	
	2014	2013	**2014**	2013	**2014**	2013
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
إيرادات تشغيل	**137,625**	138,029	**8,366**	4,574	**145,991**	142,603
نتائج القطاع	**75,760**	47,148	**3,780**	342	**79,540**	47,490
إيرادات غير موزعة					**16,792**	24,355
مصروفات غير موزعة					(**60,872**)	(39,685)
ربح السنة					**35,460**	32,160
موجودات القطاع	**3,782,216**	3,520,949	**1,416,491**	1,353,868	**5,198,707**	4,874,817
موجودات غير موزعة					**132,171**	189,942
إجمالي الموجودات					**5,330,878**	5,064,759
مطلوبات القطاع	**2,999,050**	2,951,460	**1,675,105**	1,459,988	**4,674,155**	4,411,448
مطلوبات وحقوق ملكية غير موزعة					**656,723**	653,311
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية					**5,330,878**	5,064,759

ب. إن معلومات القطاعات الجغرافية المتعلقة بمواقع الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية مبينة في إيضاح 24 أ.

إن الإيرادات من معاملات مع عميل خارجي أو طرف مقابل فردي لم ينتج عنها نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات البنك في سنة 2014 أو 2013.

28 المشتقات

يدخل البنك ضمن سياق أعماله العادي في أنواع عديدة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تتوقف المدفوعات على التحركات في الأسعار لواحدة أو أكثر من الأدوات المالية المحددة أو المعدل المرجعي أو المؤشر الأساسي.

يظهر الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية محللة وفقاً للمدة حتى تاريخ الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي للأداة المشتقة. إن مؤشر الأسعار وهو الأساس الذي تقاس بناءً عليه التغيرات في قيمة المشتقات.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشر لمخاطر السوق ولا مخاطر الائتمان. يتم تقييم كافة عقود المشتقات وفقاً للقيمة العادلة استناداً إلى بيانات السوق المعروضة.

في 31 ديسمبر 2014:			**القيمة الاسمية حسب المدة حتى تاريخ الاستحقاق**		
أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض:	**القيمة العادلة الموجبة**	**القيمة العادلة السالبة**	**إجمالي القيمة الاسمية**	**خلال 3 أشهر**	**من 3-12 شهراً**	**أكثر من سنة**
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المتاجرة (ومعاملات التحوط غير المؤهلة)						
عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة	**82**	**(56)**	**5,948**	**5,948**	**-**	**-**
مبادلات التعثر الائتماني (إيضاح 18)	**202**	**(346)**	**86,376**	**-**	**-**	**86,376**
	284	**(402)**	**92,324**	**5,948**	**-**	**86,376**

في 31 ديسمبر 2013:			القيمة الاسمية حسب المدة حتى تاريخ الاستحقاق			
مشتقات محتفظ بها بغرض:	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	إجمالي القيمة الاسمية	خلال 3 أشهر	من 3-12 شهراً	أكثر من سنة
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
متاجرة (ومعاملات التحوط غير المؤهلة)						
عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة	30	(24)	6,815	1,150	5,665	–
مبادلات التعثر الائتماني (إيضاح 18)	20	(440)	116,487	–	33,282	83,205
	50	(464)	123,302	1,150	38,947	83,205

فئة منتج المشتقات

إن العقود التعاقدية الآجلة والمستقبلية هي إما لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. إن عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة هي عقود مفصلة يتم التعامل معها في السوق الموازي. يتم التعامل بالعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة المستقبلية بمبالغ قياسية وفقاً لأسعار صرف منظمة وتخضع لمتطلبات هامش يومي نقدي.

إن عقود التبادل هي عقود تعاقدية بين طرفين لتبادل فروق أو فائدة العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ اسمي محدد أو لتحويل مخاطر الائتمان الخاصة بطرف آخر استناداً إلى مبلغ أساسي متفق عليه وفائدة قائمة ذات صلة. بالنسبة لعقود تبادل العملات الأجنبية يتم مبادلة مدفوعات الفائدة الثابتة أو المتغيرة وأيضاً المبالغ الاسمية بعملات مختلفة. بالنسبة لمبادلات العجز الائتماني، تكتسب الأتعاب استناداً إلى حجم مخاطر الائتمان التي يجري مبادلتها.

مشتقات محتفظ بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة البنك للمتاجرة بالمشتقات بالمبيعات واتخاذ المراكز والموازنة. وتتضمن أنشطة المبيعات عروض المنتجات للعملاء لتمكنهم من تحويل أو تعديل أو تخفيف المخاطر الحالية والمتوقعة. ويتضمن اتخاذ المراكز إدارة المراكز مع توقع تحقيق ربح من الحركات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. تتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات والاستفادة منها، كما يتضمن هذا البند أي مشتقات لا تلبي متطلبات التغطية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39.

29 صندوق دعم الأسرة

أصدر بنك الكويت المركزي خلال السنة السابقة تعميم رقم 2/ب إس، آي إس/ 305/ 2013 إلى كافة البنوك وشركات الاستثمار المحلية فيما يتعلق بانشاء صندوق دعم الأسرة ("الصندوق") بموجب القانون رقم 104 لسنة 2013. وشكلت وزارة المالية صندوقا لشراء الرصيد القائم للقروض المقسطة والقروض الاستهلاكية من البنك كما في 12 يونيو 2013 وذلك فيما يخص القروض الممنوحة قبل تاريخ 30 مارس 2008. تتضمن الموجودات الأخرى **3,496 ألف دينار كويتي** (31 ديسمبر 2013: 71,000 ألف دينار كويتي) يتعلق بقروض مؤهلة بموجب الصندوق.

كما في 31 ديسمبر 2014، سجل البنك قروض بمبلغ **62,000 ألف دينار كويتي** (2013: لا شيء) في حساب فرعي (خارج بنود الميزانية) نظرا لأنه يستمر في إدارة هذه القروض بالنيابة عن الصندوق.

30 مصروفات أخرى

تتضمن المصروفات الأخرى مبلغ **7,352 ألف دينار كويتي** (2013: لا شيء) يتعلق بعكس مخصص قانوني انتفت الحاجة إليه.

31 كفاية وإدارة رأس المال

إن هدف البنك الرئيسي من إدارة رأس المال هو ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

يقوم البنك بإدارة قاعدة رأس المال لتغطية المخاطر المتعلقة بالاعمال. كما يتم مراقبة كفاية رأس المال من خلال تطبيق القواعد والمعدلات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يستعين بها بنك الكويت المركزي للرقابة على البنك، الى جانب عدة عوامل اخرى.

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب- ر ب أ / 2014/336 تم ادراجها ضمن قسم " ادارة رأس المال والتخصيص" في التقرير السنوي. كما تم احتساب رأس المال النظامي ومعدلات كفاية رأس المال للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2014 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب- ر ب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 على النحو التالي:

	2014 ألف دينار كويتي
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**3,587,676**
رأس المال المطلوب	**430,521**
رأس المال المتاح	
رأس المال الشريحة 1	**511,361**
رأس المال الشريحة 2	**42,914**
اجمالي رأس المال	**554,275**
معدل كفاية رأس المال الشريحة 1	**14.25%**
اجمالي معدل كفاية رأس المال	**15.45%**

للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2013، قام البنك بتطبيق قواعد بازل 2، وتم احتساب رأس المال النظامي للبنك ومعدلات كفاية رأس المال بنسبة 17.40% وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س/ 2005/184 المؤرخ 21 ديسمبر 2005.

معدل القدرة المالية

تـم احتسـاب معـدل القـدرة المالية للسـنة المنتهية 31 ديسـمبر 2014 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س/ 2014/342 المـؤرخ 21 اكتوبر 2014 على النحو التالي:

	2014
	ألف دينار كويتي
رأس المال الشريحة 1	**511,361**
اجمالي التعرض	**6,197,293**
معدل القدرة المالية	**8.25%**

قام البنك بالافصاح عن معدل القدرة المالية للمرة الاولى في المعلومات المالية للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2014.

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب س- ر ب أ / 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والافصاحات المتعلقة بمعدل القدرة المالية كما نص عليه التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س/ 2014/342 المؤرخ 21 اكتوبر 2014 للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2014، والإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة من بنك الكويت المركزي كما نص عليها التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب س/ 2005/184 المؤرخ 21 ديسـمبر 2005 للسـنة المنتهية 31 ديسـمبر 2013 تم ادراجها ضمن قسم " ادارة رأس المال" في التقرير السنوي.